

# حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (٢٤٤)





## الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
٢	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
٣٢	هيئة حقوق الإنسان
٤٥	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
٩٧	قضية سيول جدة
١٢٧	حقوق الإنسان في العالم



## الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

## دعوا إلى استعجال إنشاء هيئة حماية النزاهة ومكافحة الفساد .. رجال قانون ومحامون ل"الرياض":

### إدراج جرائم الفساد المالي والإداري ضمن الجرائم التي لا يشملها العفو جرس إنذار للمتلاعبين

المصدر: جريدة الرياض الخميس ١٣-٥-٢٠١٠  
<http://www.alriyadh.com/article/١٣/٥/٢٠١٠/٥٢٥٢٠٥.html>

استطلاع - هيام المفلح

ردود أفعال مرحبة ومؤيدة ارتفعت وتيرتها بقوة في أوساط القانونيين تجاه الفقرة التاسعة من المادة الثالثة في الأمر الملكي الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين لما ورد فيها من اعتماد "إدراج جرائم الفساد المالي والإداري ضمن الجرائم التي لا يشملها العفو الوارد في ضوء التعليمات والأوامر والتنظيمات المتعلقة بمكافحة الفساد". هيئة حماية النزاهة

فمن جهته اعتبر القاضي بالمحكمة الجزائية بالرياض الدكتور عيسى الغيث إن ما صدر يعد خطوة ملكية حكيمة وحازمة ، بحيث لا يشمل العفو هذه الجرائم لخطورتها وكونها من القضايا الكبرى التي لا يشملها العفو لا قبل المحاكمة ولا بعد الحكم ، وما هذا إلا لخطورتها وعموم ضررها على البلاد والعباد ، وهذا دليل على إدراك ولي الأمر لأهمية هذا الإدراج بمنع العفو على مكافحة الفساد ، وهذا يشمل جميع جرائم الفساد المالي والإداري ، وسيقطع الطريق على كل الفاسدين بأملهم في العفو ، كما أن هذا الأمر الكريم يعد وقوفاً جاداً أمام الفاسدين والمفسدين في هذا الوطن العزيز ؛ ولو كانوا قلة إلا أن قوة وأمانة ولي الأمر تقف أمامهم بالمرصاد ، وإن التعاطي الجاد والمخلص والسريع والحازم من قبل ولي الأمر في هذه القضية لدليل على ما يحمله من أمانة ومسئولية يجب أن يحتديها جميع المسؤولين في هذا الوطن العزيز ، وبهذه المناسبة يرجو د. الغيث أن يتم الاستعجال بإنشاء هيئة حماية النزاهة ومكافحة الفساد لتتبنى الوقوف المؤسسي والدائم أمام هذه الجرائم الوطنية والإنسانية، وترفع بهذه المناسبة بالغ الشكر لمقام ولي أمرنا خادم الحرمين الشريفين على هذه الأوامر الملكية الحازمة ، وندعو الله أن يحفظه لنا ذحراً ، ويجزاه عن وطنه ومواطنيه خير الجزاء وأوفاه .  
القضاء على كل متلاعب

كما ثمن عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار القانوني خالد بن عبدالرحمن الفاخري أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز القاضي بإحالة جميع المتهمين في فاجعة سيول جدة إلى هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام كل فيما يخصه بعد استكمال قضاياهم من جهة الضبط الجنائي تمهيداً لإحالتهم للقضاء حيث يؤدي مثل هذا القرار للقضاء على كل متلاعب ومستغل للوطن معتبراً إياه امتداداً لقراره الحكيم والحازم بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق ترتبط مباشرة بالملك ، ورأى الفاخري أن هذا القرار سوف يؤدي للقضاء بحزم على جرائم الفساد خاصة في ظل حرص الملك على محاربة كل من تسول له نفسه للعبث بأموال بلادنا لتحقيق مصالحه الشخصية . مشيراً إلى ضرورة إنزال أشد العقوبات لمن يثبت تورطه في مثل هذه الجرائم ليكون عبرة لمن يفكر في استغلال الأمانة معتبراً أي شخص

يثبت تورطه في جرائم فساد مالي أو إداري إنما هو خائن للوطن وسارق لمذخراته ، داعياً الجميع إلى الحفاظ على الأمانة ومخافة الله فيما أتمنوا عليه .

استثناء شرعي

أما المستشار القانوني بندر بن إبراهيم المحرج فاعتبر رؤية المقام السامي استثناء جرائم الفساد الإداري والمالي ومنها تلك التي تسببت في كارثة جدة وما نتج عنها من أضرار في الأرواح والممتلكات الخاصة والعامة وهدر للمال العام من أي عفو مستقل بحيث لا يطبق عليها أوامر وتعليمات وأنظمة العفو دليل على تأكيد ولي الأمر في هذه البلاد بأن أرواح المواطنين والمقيمين والوافدين والممتلكات الخاصة والعامة والمال العام فوق كل اعتبار ، وهو بذلك يقطع الطريق على كل من تسول له نفسه الوقوع في هذه الجرائم على أمل أن يشمله عفو ما . موضحاً أنه قبل هذا الأمر كان يجري العمل على تطبيق أنظمة وتعليمات وأوامر العفو على الأحكام القضائية مكتسبة القطعية التي تنص على عقوبات لقاء الحق العام. فهناك عفو عن ربع المدة وعن نصفها إذا توافرت الضوابط من حيث حسن سلوك السجين وحفظه لأجزاء من القرآن وأمور أخرى قررتها تلك الأنظمة والتعليمات ، وهناك عفو من نوع آخر يأتي في صورة أمر من صاحب الصلاحية في مناسبات وطنية هامة كان آخرها العفو الذي صدر بمناسبة عودة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء للوطن معافاً .

واعتبر المحرج استثناء جرائم الفساد الإداري والمالي يعتبر شرعياً من ناحية الأداة التي صدر بها ولا يعتبر مخالفاً للأنظمة الصادرة بشأن العفو لأن مصدر هذا الأمر والاستثناء هو صاحب الولاية العامة والذي له الأمر بما يرى أنه يصلح البلاد والعباد. مضيفاً أن هذا الأمر يدعو إلى إيجاد الطمأنينة لدى الجميع ، من جهة ومن جهة أخرى - يفترض أنه - يحفز ويحث الجهات المختصة بتفعيل دورها الرقابي والإشرافي على الأعمال والمشاريع منعاً لوقوع أية مخالفة للأنظمة تؤدي إلى الفساد الإداري والمالي سواء عن طريق الرشوة أو غيرها .

جرس إنذار

أما المستشار القانوني محمد بن عبدالعزيز المحمود فاعتبر إدراج جرائم الفساد المالي والإداري ضمن الجرائم التي لا يشملها العفو بمثابة جرس إنذار ورسالة تحذير لكل المتلاعبين بالمال العام، والمسئبين استخدام السلطة للحصول على أموال تم تخصيصها لمصالح عامة؛ مصالح المواطن والمقيم على أرض هذه البلاد المباركة المكفولة بموجب الشرع والنظام . موضحاً أن العفو الملكي هو ديدن قيادة هذه البلاد في الجرائم ذات الضرر القاصر، وهي الجرائم التعزيرية التي لا تخل بأمن المجتمع أو تضر بمصالح أبنائه، أما في جرائم الفساد المالي والإداري كالاختلاس من المال العام المسلم للشخص بسبب وظيفته، أو التفريط فيه، أو التصرف فيه بغير حق، أو الاستيلاء على المال العام، أو تسهيل ذلك للغير، أو إساءة استعمال السلطة لتحقيق مصالح شخصية له أو لغيره، فقد رأى ولي الأمر خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - أنها جرائم كبرى لا يمكن شمولها بأي عفو، واعتبر المحمود صدور الأمر السامي الكريم بتكليف وزارة الداخلية - وهي الوزارة المختصة بتنفيذ الأحكام الجنائية - بإدراج جرائم الفساد المالي والإداري ضمن الجرائم التي لا يشملها العفو، فيه من الحكمة والسياسة الشرعية ما لا يخفى على أحد، حيث إن مثل هذه الجرائم ضررها متعدٍ على الجميع، كما أن فيها من الخيانة وعدم استئثار الأمانة ما يجعلها من الجرائم التي لا يستحق مرتكبها النظر إليه بعين الشفقة في التفضل بالعفو عنه، بل لا بد من أن ينال جزاءه كاملاً غير منقوص .

وأضاف المحمود إن من يستشعر ما ورد في الأمر الملكي الكريم الصادر يوم أمس من معان سامية ولغة رصينة يفهم منها أنه لا هواده في التعامل مع المتورطين في جرائم الفساد المالي والإداري، وأنه لا مقام لهم بيننا في ظل هذه القيادة المباركة التي أبرأت ذمتها أمام الله عز وجل أولاً، وانتصرت لحق الوطن والمواطن وكل مقيم على أرض هذه البلاد الطاهرة ثانياً، وخففت من لوعة نوي الضحايا الأبرياء وعززت من كرامة الشهداء بإرساء معايير الحق والعدالة .

قرار حكيم

ومن جهته أتى المحامي فيصل بن عبدالله الدهيم على القرار معتبراً أنه نتيجة لما توصلت إليه لجنة التحقيق وتقصى الحقائق في فاجعة سيول محافظة جدة؛ المتضمن إحالة جميع المتهمين في القضية إلى هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والإدعاء العام كل فيما يخصه، ويأتي هذا انطلاقاً من أن الفساد الإداري والمالي يؤديان إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة، والمملكة تدرّك أبعاد مشكلة هذا الفساد ، وقد صادقت المملكة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمحاربة الفساد وإساءة استعمال السلطة الوظيفية . وأوضح الدهيم أن الفساد المالي والإداري يعد ظاهرة إجرامية لها خصوصيتها بين غيرها من الظواهر الإجرامية الأخرى، لذا كان من الحكمة تضمن الأمر الملكي إدراج جرائم الفساد المالي والإداري ضمن الجرائم التي لا يشملها العفو الوارد في ضوء التعليمات والأوامر والتنظيمات المتعلقة بمكافحة الفساد. كما رأى ضرورة صدور نصوص نظامية تحدد جرائم الفساد الإداري وإساءة استعمال السلطة الوظيفية ووضع النصوص العقابية لها .

إرساء للعدل

وترى الباحثة القانونية عبير الدريبي أن القرار فيه حكمة كبيرة ، فالعفو العام يشمل عادة الجرائم التي ليس فيها حق خاص أو أن المحكوم قد أنهى الحق الخاص فالعفو يكون للحق العام ، ما لم يشكل خطرا على المجتمع. وجرائم الفساد الإداري والمالي الحق العام فيها كبير، وهي من الجرائم التي تتخر في جسد الوطن ، وضررها يتعدى الأفراد إلى البنى التحتية للبلاد، مما يجعلها من اشد الجرائم فتكا بالبلاد، وقد يدفع ثمنها الأبرياء كما حصل في محافظة جدة، وكان من الحكمة والرأي السديد أن لا تشمل بالعفو العام لعموم ضررها، ومن وجهة نظرها فإن هذا القرار يعد من القرارات الحكيمة للقيادة، لأنه يقطع خط الرجعة للمفسدين والمرتشين والمزورين والمختلسين ومن شابههم، كما انه يحصل بها التنشفي للمكروبين والمتضررين، إذ لو شملهم العفو مع فداحة جرمهم لكانت تلك الاحكام هدرًا. أمله أن تكون تلك العقوبات رادعا لهم، ولمن سولت له نفسه بأن يقتفي أثرهم، وبهذا نخلص البلد من تلك الجرائم فمن لم تردعه نفسه ردعته العقوبة . وكذلك رأت سامية الأحمد من قسم القانون بجامعة الملك سعود أنها خطوة حكيمة من خادم الحرمين الشريفين العادل الذي تعهد بإرساء الحق والعدل في محاربة الفساد والتقصير وصيانة المال العام من الإهمال، واعتبرت هذه الخطوة كفيلة بإيقاف التعديات والظلم وجشع المفرطين والمقصرين وحماية الثروات الوطنية.



## الرقابة وحقوق الإنسان تخضعان اللجنة الطبية للمساءلة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ١٤٣١/٠٥/٢٩ هـ ١٣ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٥٢  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con٢٠١٠٠٥١٣٣٤٩٨٨١/Con٢٠١٠٠٥١٣٣٤٩٨٨١.htm>

حسين هزازي - جدة

أخضعت هيئة الرقابة والتحقيق والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، اللجنة الطبية الشرعية المكلفة من قبل مديرية الشؤون الصحية في محافظة جدة بالتحقيق في قضية محاسب مستشفى الأمل المتهم بالجنون للمساءلة، وذلك بسبب تأخرها في حسم القضية.

وكان المحاسب المتهم بالجنون وليد الملا قد رفع شكوى ضد اللجنة إلى هيئة الرقابة وجمعية حقوق الإنسان، أشار فيها إلى مماطلة اللجنة لمدة خمسة أشهر للفصل في قضيته.

من جهته، أرجع رئيس اللجنة الدكتور عدنان الألفي تأخر الفصل في القضية إلى عدم انتهاء التحقيقات، مؤكداً حق الهيئة والجمعية في طرح أية تساؤلات. وبين الألفي أنه من مصلحة المحاسب المتهم بالجنون الحفاظ على سرية التحقيقات، مطمئنا الجميع بسير التحقيق في الاتجاه الصحيح.

## استقبل رئيس جمعية حقوق الإنسان وقدم التعازي في سعد السديري الأمير جلوي يؤكد على أهمية توعية المجتمع بضرورة التبرع بالأعضاء

المصدر: جريدة الرياض الخميس ١٣-٥-٢٠١٠  
<http://www.alriyadh.com/article/13/05/2010/html%20149/>

الدمام عوض المالكي  
أكد صاحب السمو الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد نائب أمير المنطقة الشرقية على أهمية توعية المجتمع بضرورة التبرع بالأعضاء لإنقاذ حياة الآخرين وأكد سموه بأن أبناء هذه البلاد المباركة غير مستغرب عليهم تسابقهم للتبرع والتطوع في جميع الأعمال الخيرة .  
جاء ذلك خلال استقبال سموه بمكتبه بديوان الإمارة بالدمام الأستاذ عبدالعزيز بن علي التركي رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية السعودية لتنشيط التبرع بالأعضاء يرافقه أعضاء مجلس إدارة الجمعية والتي تعتبر أول جمعية في مجال التبرع بالأعضاء على مستوى العالم العربي واستمع سموه لشرح عن أعمال الجمعية وأهدافها .  
وأشاد سموه بالجمعية والقائمين عليها وأثنى على ما وصل إليه أبناء هذه البلاد من مستويات تعليمية عالية وتخصصات طبية نادرة وهذا لم يكن ليتحقق لولا توفيق الله ثم جهود قيادة هذه البلاد لدفع عجلة التعليم وتطوير إنسان هذه البلاد المباركة سائلاً المولى العلي القدير أن يوفق الجميع لخدمة هذه البلاد وأهلها .  
وقد استمع سموه إلى تقرير عن أعمال الجمعية من رئيس الجمعية والأعضاء وما تقوم به من أعمال . كما استقبل سموه نائب أمير المنطقة الشرقية بمكتبه ظهر أمس الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ومرافقيه .  
وفي بداية اللقاء رحب سموه بالضيوف وتطرق اللقاء إلى بعض الأمور المتعلقة بأعمال الجمعية بالمنطقة وأشاد سموه بدور الجمعية وما تقوم به من أعمال .  
من جهة ثانية تقدم سمو الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد نائب أمير المنطقة الشرقية جموع المصلين لأداء صلاة الميت على الشيخ سعد بن محمد العامر السديري أحد أعيان المنطقة الشرقية بجامعة الفرقان بالدمام كما نقل سموه تعازي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية لأسرة الفقيد - يرحمه الله - وأعرب سموه عن تعازيه لعائلة السديري سائلاً المولى العلي القدير أن يتعمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

## أكاديميات جدة:

# قرارات المليك رسالة حب للمتضررين وراة للمقصرين

المصدر: جريدة الرياض الخميس ١٣-٥-٢٠١٠  
<http://www.alriyadh.com/article/١٣/٥/٢٠١٠/٢٥١٩٨.html>

جدة منى الحيدري

الدكتورة فتحية القرشي المشرفة على القسم النسوي بجمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة قالت بأن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز قام بواجب أساسي من واجبات السلطة التنفيذية وهو توفير الأمن والأمان للمواطنين واهتمامه بإحالة جميع المتهمين في فاجعة جدة بعد وقفته الإنسانية مع توفير احتياجات المنكوبين على الجانبين العلاجي والوقائي تؤكد بأنه ملك الإنسانية وهو بذلك يعطي مؤشرات وتوصيفا أخلاقيا ومهنيا ونموذجيا لكل المناصب القيادية والإدارية التي تمثل الدولة كل في موقعه ليعلم الجميع أن هناك رقابة ومتابعة وجزاءات رادعة للفوضى والانحراف تساهم في القضاء على الفساد وتثبيت قلوب المخلصين لدينهم ومليكهم رمز الوطن والأمين القوي على حماية حقوق الإنسان في جميع أرجائه وبين جميع فئاته .

ووصفت الكاتبة والدكتورة سهيلة زين العابدين قرار خادم الحرمين المتضمن إحالة المتهمين في فاجعة سيول جدة بالقرار المتوقع خاصة وأنه حفظه الله أمر بتشكيل لجنة للوقوف على تداعيات الكارثة منذ اللحظات الأولى .  
وطالبت الدكتورة سهيل بأن تكون المحاسبة صارمة مع الإعلان عن أسماء المتسببين متمنية أن ينال الجميع جزاءهم حتى يكونوا عبرة لغيرهم في كل القطاعات .

الدكتورة عيشة نتو عضو مجلس إدارة غرفة جدة التجارية قالت إن المليك حفظه الله وضع يده على الجرح منذ أن أعطى أوامره بتشكيل لجنة لكشف المتسببين بأعلى سلطة في المنطقة في هذه الكارثة التي أودت بحياة الأسر وتسببت في هدم بيوتهم منذ اللحظات الأولى للكارثة وبذلك لم نستغرب صدور القرارات بتحويل المتسببين الى هيئتي التحقيق والأدعاء لينال المقصرين جزاءهم مشيرة الى أن جميع القرارات التي يصدرها حفظه الله تصب في مصلحة الوطن ومواطنيه. وأشارت الدكتورة ثناء فلمبان رئيس مجلس ادارة الجمعية السعودية لمرضى الإيدز بأن خادم الحرمين الشريفين أظهر من خلال قراراته الحكيمة مسؤوليته أمام المواطنين وبالتالي بعث رسالة الهدف منها أن تصل الى كل مسؤول بأن يتحمل مسؤوليته وبذلك وضع سياسة مستقبلية من خلال هذه الأنظمة التي هي في جوهره مدى إصلاحي عام لمنع تفشي الفساد ويظهر ذلك أن مصلحة الوطن والمواطن تتقدم على المصالح الشخصية وان هناك حقا تجاه الوطن ومن يعيش عليه ، وأشارت بأن التغييرات التي ستترتب على ذلك ستشمل العديد من القطاعات والتي ستعمل بدورها جاهدة على منع أي اهمال وتقصير في القيام بواجباتها وتتولى دقة المتابعة من قبل المسؤولين للتصدي للفساد والقيام بالواجب الذي يحتمه عليه دينه وامانته ومصلحة الوطن.



## دار أيتام مكة تلزم ١٤ نزيلاً بكتابة إقرارات بعدم تعرضهم لـ الضرب والتعذيب

المصدر: جريدة المدينة الخميس، ١٣ مايو ٢٠١٠  
٢٤٧٥٩٨http://www.al-madina.com/node/

محمد رابع سليمان - مكة المكرمة تصوير: عبدالغني بشير  
علمت "المدينة" أن إدارة دار التربية الاجتماعية لرعاية الفتيان بمكة المكرمة قامت باستكتاب ١٤ يتيماً من بين ١٥٠ إقرارات بأنهم لم يتعرضوا للضرب من الدار وأن الإخصائيين يعاملونهم معاملة حسنة في محاولة لرفض ما رصدته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ووسائل الإعلام.. فيما رفض مجموعة من الأيتام الذين سبق أن تحدثوا لـ "حقوق الإنسان" ووسائل الإعلام خلال زيارة أعضائها للدار السبب الماضي التوقيع على الإقرار مؤكدين أن مذكروه جزء بسيط من الحقائق والأدوات المضبوطة داخل الدار خير شاهد على تعرضهم للعنف وسوء المعاملة وتجريحهم بالتلميح والتصريح من بعض الإخصائيين العاملين.

وأشارت المصادر إلى أن الشؤون الاجتماعية قررت نقل الأيتام النزلاء في دار التربية الاجتماعية بمكة المكرمة إلى محافظة جدة في حال عدم الحصول على مبنى مؤهل لإيوائهم خاصة أن التقارير تشير لعدم توفر مبنى مناسب حالياً بالعاصمة المقدسة في ظل أزمة الإسكان بعد المشروعات العديدة التي شهدتها مكة مؤخراً وإزالة آلاف الوحدات السكنية الضخمة لصالح مشاريع التوسعة والخطوط الدائرية.

من جانبه أكد الدكتور حسين الشريف مدير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة لـ "المدينة" أن زيارة أعضاء مكتب العاصمة المقدسة لدار رعاية الفتيان تمت السبب الماضي بناءً على توصية من الهيئة الاستشارية لمكتب العاصمة المقدسة، للتحقق من الخدمات المقدمة للأيتام ورصد واقعهم من الناحيتين السلبية والإيجابية وبناءً عليه تم رصد عدد من الملاحظات السلبية أهمها تلقي عدد من الشكاوى ضد بعض بعض الأساتذة في الدار من استخدام الضرب وسوء المعاملة وهذا الأمر تكرر مع عدد كبير من الأيتام، مشيراً إلى أن النظافة في الدار غير مقبولة خصوصاً من المطبخ ودورات المياه حيث لا يمكن وصفها بأقل من سيئ.

ورصد الوفد تدمير الأيتام من نوعية الأكل المقدم والشركة المتعهدة وهو عبارة عن نوع واحد من الأكل يقدم يومياً كما ثبت لنا أن الرعاية الصحية والطبية لا ترقى إلى المستوى المطلوب نظراً لوجود طبيب زائر أيام الأحد والثلاثاء ولمدة ساعتين فقط بالإضافة لعدم وجود رعاية طبية متكاملة ومن الملاحظات السلبية قدم المبنى حيث تجاوز عمره ٣٠ عاماً وطاقته الاستيعابية ٧٠ شخصاً ونزلاء الدار يصل ١٥٠.. كما لا يتناسب عدد الإخصائيين الاجتماعيين مع عدد النزلاء حيث يوجد فقط ٨ إخصائيين الاجتماعيين، وهناك ندرة في البرامج الثقافية والترفيهية حيث لا يمكن النزلاء من زيارة المدينة المنورة ومدن المملكة ولا يوجد برامج في الدار خصوصاً أيام المناسبات والأعياد أما البرامج الرياضية فهي أقل من المتوسط، والمهاجع المخصصة للنزلاء دون المستوى المطلوب.

وأشار إلى أن هناك جانباً إيجابياً يتمحور في تواصل واستمرار صرف المكافآت المالية بشكل منتظم، وهي ٦٠٠ للمرحلة الابتدائية و ٧٠٠ للمرحلة المتوسطة و ٩٠٠ ريال للمرحلة الثانوية أما المرحلة الجامعية فيصرف لهم ١٢٠٠ ريال وهذا أمر جيد ويثمن للشؤون الاجتماعية انتظام صرف المخصصات، كما رصدت الجمعية أن هناك مخصصات لمن يبلغون سن الزواج ولديهم رغبة تصل إلى ٦٠ ألف ريال وهذا أمر جيد، وحسب إفادة مدير الدار فإن هناك دورات تمنح للموظفين في تنمية مهاراتهم في التواصل مع الأيتام والاحتياجات الخاصة، وعرضت هذه الملاحظات على مدير الدار وكان هناك قبول لها ووعد في حالة وجود شكاوى فيما يتعلق بالضرب سوف يتم التحقيق فيها وفي حالة ثبوتها سوف يعاقب المدرسون وهناك خطة للانتقال لمبنى جديد مخصص للأيتام. وقال الشريف: سنقوم برفع تقرير لإمارة منطقة مكة المكرمة والشؤون الاجتماعية لتتلافى هذه الملاحظات بشكل وخصوصاً التحقيق في الادعاءات التي بها الأيتام فيما يتعلق بسوء المعاملة والضرب والتدخل السريع والعاجل لتحسين مستوى النظافة.

من جهة أخرى قال مصدر مسؤول في الدار إن الضرب ممنوع حسب تعليمات وزير الشؤون الاجتماعية حيث يجري إبلاغ أي عضو يلتحق بالعمل سواء من المعلمين أو المشرفين أو الأخصائيين بفحوى تعميم منع الضرب مهما كانت المسببات مشيراً إلى أن بعض المعلمين في بداية التحاقه بالدار قد استخدم أسلوب الضرب إلا أنه تم لفت نظره والتنبيه عليه بعدم تكرار ذلك.

وكان مدير الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاري قال لـ «المدينة» إن وزارة الشؤون الاجتماعية لا تقبل بأي تقصير تجاه هؤلاء الأبناء مشيراً إلى أن الجميع يتقبل النقد البناء الذي من شأنه تصحيح الأوضاع. هذا وتستعد الشؤون الاجتماعية لنقل جميع منسوبي دار التربية بمكة إلى دار التربية الاجتماعية بمحافظة جدة بعد نهاية اختبارات العام الدراسي الحالي وذلك في حالة عدم العثور على مبنى مناسب لحين هدم وإعادة بناء الدار في مقره بحي النزهة بمكة.



## حقوق الإنسان تتقصى سجون عرعر

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ١٤٣١/٠٥/٢٩ هـ ١٣ مايو ٢٠١٠ م العدد: ٣٢٥٢  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100513Con20100513.htm>

«عكاظ» - الرياض

يزور وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان منطقة الجوف اليوم، لتفقد سجن عرعر العام وعنابره، والالتقاء بالمساجين والاستماع إلى شكاواهم وملاحظاتهم. ومن المقرر أن يلتقي الوفد في نهاية الجولة مدير سجن عرعر والمسؤولين فيه، لوضعهم أمام الملاحظات المرصودة والشكاوى التي استمعوا لها من السجناء تمهيدا لتجاوزها. وتأتي زيارة وفد حقوق الإنسان إلى منطقة الجوف ضمن سلسلة من الزيارات الميدانية على سجون المناطق، للوقوف على أوضاعها ورصد التجاوزات فيها.

## استقبل التركي والقحطاني الأمير جلوي يؤكد أهمية التوعية للتبرع بالأعضاء

المصدر: جريدة اليوم الخميس ١٣ مايو ٢٠١٠  
<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=٢&G=٧٥٨٢٢١&I=١٣٤٨١>

عبد الله العشري – الدمام  
أكد صاحب السمو الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد نائب أمير المنطقة الشرقية على أهمية توعية المجتمع بضرورة التبرع بالأعضاء لإنقاذ حياة الآخرين. وبين سموه خلال استقباله بمكتبه بالإمارة عبدالعزیز بن علي التركي رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية السعودية لتنشيط التبرع بالأعضاء وأعضاء مجلس إدارة الجمعية أن أبناء هذه البلاد المباركة غير مستغرب عليهم تسابقهم للتبرع والتطوع في جميع الأعمال الخيرة. وأشاد سموه بالجمعية والقائمين عليها وعلى ما وصل إليه المواطنون من مستويات تعليمية عالية وتخصصات طبية نادرة والذي لم يكن ليتحقق لولا توفيق الله ثم جهود قيادة البلاد لدفع عجلة التعليم وتطوير إنسان هذه البلاد المباركة سائلاً المولى العلي القدير أن يوفق الجميع لخدمة هذه البلاد وأهلها. واستمع سموه الى شرح عن أعمال الجمعية وأهدافها من رئيس الجمعية والأعضاء وما تقوم به من أعمال . كما استقبل صاحب السمو الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد نائب أمير المنطقة الشرقية بمكتب سموه بالإمارة ظهر أمس الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ومرافقيه. وفي بداية اللقاء رحب سموه بالضيوف وتطرق للقاء إلى مناقشة الأمور المتعلقة بأعمال الجمعية بالمنطقة. وأشاد سموه بدور الجمعية وما تقوم به من أعمال.

## حقوق: الترفيه والمتعة حق للمسجون

المصدر: جريدة اليوم الخميس ١٣ مايو ٢٠١٠  
<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=٢&G=٧٥٨٢٣٥&I=١٣٤٨١>

جعفر الصفار – الدمام  
أكد المشرف العام على جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين بن ناصر الشريف أن من حق المسجون الترفيه عن نفسه داخل السجن عبر البرامج المخصصة لهذا الأمر. وقال: "من حق المسجون أن تتوفر له برامج ثقافية»  
وكشف الدكتور حسين أثناء حلوله ضيفاً على البرنامج الاجتماعي " بدون إحراج"، مساء أمس الأول أن للمسجونين في المملكة أكثر من ثلاثين حقاً داخل السجن وخارجه أبرزها ألا يدخل السجن إلا بحكم قضائي تحدد فيه مدة العقوبة، كما أن من حقوقه أيضاً أن يعامل معاملة إنسانية فتقدم له الرعاية الصحية الكاملة وتمكينه من الكشف الطبي وصرف العلاج وعدم تعرض السجناء للتكدس داخل السجن حتى لا يصابوا بأمراض وبائية.

## حقوق الإنسان تطالب أبا بتعديل أوضاع طفليه

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة ٣٠/٥/١٤٣١ هـ ١٤ مايو ٢٠١٠ م العدد: ٣٢٥٣  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/htm2010051430218/Con20100514>

عبد العزيز الثبيتي - الطائف، حسين رديني - جدة  
لجأت فاطمة إلى جمعية حقوق الإنسان مطالبة بتعديل وضع ابنيتها اللذين تركهما طليقها مجهولي الهوية؛ مما تسبب في تأخر دخولها المدارس وحرمانها من الخدمات الصحية التي يجب أن ينعم بها أي مواطن.  
وروت فاطمة تفاصيل قضيتها قائلة إنها تزوجت من مواطن سعودي، أنجب منها طفلين وانفصلت عنه بعد خلاف بينهما، إلا أن زوجها لم يتقدم بتسجيل أطفالها في الأحوال المدنية، ولم يتبع الإجراءات الرسمية حتى يتمكن أبناؤه من الالتحاق بالمدارس الحكومية والاستفادة من الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين وتصحيح وضع إقامتها.  
وأضافت أنها بجهود فردية استطاعت أن تحصل على أوراق رسمية من المستشفيات التي شهدت ولادة الطفلين، لكن المصاعب التي تواجهها حالياً تتمثل في عدم تجديد إقامتها وعدم تسجيل أبنائها في سجلات الأحوال المدنية، إضافة إلى عجزها عن تأمين مستقبل طفليها اللذين يعيشان على ما يقدمه لهما أهل الخير من مساعدات لا تفي باحتياجاتهما. وأكدت أنها تقدمت بطلبات عدة للجهات المعنية مطالبة بتصحيح وضع طفليها، إلا أن طلباتها لم تجد الاهتمام اللازم، ما حدا بها أن تلجأ إلى جمعية حقوق الإنسان التي طالبت بدورها بتصحيح أوضاعهما وعملت على قبول طفليها الكبرى في المدرسة.

مصدر في جمعية حقوق الإنسان، أكد تلقي شكوى من السيدة ومطالبة الجمعية للجهات المعنية بضرورة تصحيح وضع طفليها نظامياً وحصولها على حقوقها المشروعة.  
وبعرض القضية على المحامي والمستشار القانوني محمد الطويرقي، أوضح أن على الزوجة أن تتقدم باستدعاء إلى الحاكم الإداري تشرح فيه التفاصيل كافة وتطلب إحضار الزوج واستخراج هوية لطفليها، وهو حق كفه لهم النظام وعليها أن ترفق مع الاستدعاء المستندات كافة التي تثبت الزواج، وسيتم البت في شكواها وإحضار الزوج والتحقيق معه والتأكد مما ذكرته الزوجة وسيتم تصحيح وضعها النظامي من تجديد الإقامة واستخراج هوية لطفليها وإحالة الزوج للجهة المختصة للنظر في مخالفته لائحة الزواج من غير السعوديات.  
كما يحق للزوجة إقامة دعوى ضد الزوج أمام المحكمة العامة للمطالبة بنفقتها ونفقة طفليها الحاضرة والمستقبلية.

## حقوق الإنسان بمكة المكرمة: الترفيه والمتعة حق من حقوق المسجون

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، ١٤ مايو ٢٠١٠  
٢٤٧٨٩٢http://www.al-madina.com/node/

المدينة- جدة

أكد الدكتور حسين بن ناصر الشريف المشرف العام على جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، أن من حق المسجون أن يرفه عن نفسه داخل السجن، وذلك عبر البرامج المخصصة لهذا الأمر. وقال: "من حق المسجون أن تتوفر له برامج ثقافية ورياضية، تعطى له ويمكن منها".

وكشف الدكتور حسين أن للسجين في المملكة أكثر من ثلاثين حقاً داخل السجن وخارجه، أبرزها ألا يدخل السجن إلا بحكم قضائي تحدد فيه مدة العقوبة، كما أن من حقوقه أيضاً أن يعامل معاملة إنسانية، فتقدم له الرعاية الصحية الكاملة، وتمكينه من الكشف الطبي، وصرف العلاج، وعدم تعرضهم للتكديس، حتى لا يصابوا بأمراض وبائية. وأشار إلى أن اللائحة تنص أن من حق السجين أن يختلي بزوجه، وذلك عبر ما يسمى "بيوت الخلوة الشرعية" مرتين شهرياً، أو بحسب عدد زوجاته. كما أوضح الشريف أنه يحق للسجين تقديم شكوى، وأن يوصل صوته للجهات المسؤولة، عبر نظام تسجيل الشكاوى، وعبر الزيارات التفقدية التي يقوم بها أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام للمسجون. وأكد الشريف أن هناك تقارير تؤكد تراجع حقوق الإنسان في كثير من الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما تلتها من التركيز على موضوع الإرهاب. وقال: "لا بد من التوازن بين أمن المجتمع وراحته، وبين حقوق الإنسان". وفسر المشرف العام على جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة الصراع الذي يحدث دائماً بين السجين وإدارة السجن، فسره بغياب ثقافة حقوق السجين وواجباته، مبيئاً في الوقت ذاته أنه تفاجأ من خلال جولاته على أغلب السجون بعدم معرفة السجين بحقوقه، الأمر الذي دعاهم في الجمعية إلى طبع كتيب تثقيفي بحقوق السجين وواجباته، وتوزيعه داخل السجن وخارجه.

وقال الشريف: "إن الانتهاكات التي تحصل في بعض السجون إنما تحدث بصفة فردية من قبل أفراد معينين في السجون"، منوهاً إلى أن السجون هي دور إصلاح وتعليم وأمانة، بالإضافة إلى ذلك فهي أيضاً مكان لقضاء عقوبة، تنفيذاً لحكم قضائي، والغرض من السجن أن يعود المسجون إلى المجتمع كعنصر فعال.

## حقوق الإنسان ترصد غياب الترفيه في سجون عرعر

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة ٣٠/٥/١٤٣١ هـ ١٤ مايو ٢٠١٠ م العدد: ٣٢٥٣  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100514350084/Con20100514.htm>

تذمر وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، زار أمس الأول سجون عرعر في منطقة الحدود الشمالية، من أن السجناء يسرفون في الأكل داخل العنابر. وأكد عضو الوفد العضو في مجلس الشورى الدكتور إبراهيم السليمان تسجيل ملاحظات في ما يتعلق بوجود إسراف في الأكل المخصص للسجناء بشكل يفوق الحاجة، داعياً إلى محاسبة كل من قرر الزيادة في ذلك. وأبان عضو الوفد العضو في مجلس الشورى أن الإعاشة المخصصة للسجناء مرضية من حيث النوعية حتى وإن سجل نزلاء السجون تذبذباً من ذلك «أفراد الأسرة الواحدة لا يتفقون على وجبة معينة، فكيف بعدد كبير من السجناء». ورصد الوفد المكون من عضو مجلس شورى، وكيل جامعة الجوف، مدير التربية والتعليم للبنات في محافظة القريات وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة جملة من الملاحظات سيتم جمعها خلال اليومين المقبلين والرفع بها إلى رئاسة الجمعية، منها ملاحظات تتعلق بغياب وسائل الترفيه في السجون. كما ناقش الوفد مع مدير سجن عرعر المركزي وضع أجهزة التكييف في السجن إلى جانب استقبالهم لعدد من الشكاوى الخطية تلقوها من عدد كبير من النزلاء.



## أدى الصلاة على الفقيه السديري

### نائب أمير الشرقية يلتقى لجان حقوق الإنسان والتبرع بالأعضاء

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة ٣٠ جمادى الأولى ١٤٣١ العدد 13742  
<http://search.suhuf.net.sa/jaz/may/2010/In14.htm>

الدمام - محمد العبيد

استقبل صاحب السمو الأمير جلوي بن عبد العزيز بن مساعد نائب أمير المنطقة الشرقية بمكتب سموه بالإمارة ظهر أمس الأول الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ومرافقيه. وفي بداية اللقاء رحب سموه بالضيوف وتطرق اللقاء إلى بعض الأمور المتعلقة بأعمال الجمعية بالمنطقة. من ناحية أخرى أكد سموه على أهمية توعية المجتمع بضرورة التبرع بالأعضاء لإنقاذ حياة الآخرين وأبدى عدم استغرابه من تسابق المواطنين للتبرع والتطوع في جميع الأعمال الخيرة. جاء ذلك خلال استقبال سموه بمكتبه بالإمارة الأستاذ عبد العزيز التركي رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية السعودية لتنشيط التبرع بالأعضاء، واستمع سموه لشرح عن أعمال الجمعية وأهدافها. من ناحية أخرى تقدم صاحب السمو الأمير جلوي بن عبد العزيز بن مساعد نائب أمير المنطقة الشرقية بجموع المصلين لأداء صلاة الميت على الشيخ سعد بن محمد العامر السديري أحد أعيان المنطقة الشرقية بجامع الفرقان بالدمام كما نقل سموه تعازي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبد العزيز أمير المنطقة الشرقية لأسرة الفقيه - يرحمه الله -.

## القانون الجديد ومحكمة الأسرة يتصدیان للعنف الأسري

### البار: ٩٦ حالة عنف أسري في مكة

المصدر: جريدة الوطن يوم السبت ١٥ مايو ٢٠١٠

٢&CategoryID=١٨٤٨http://www.alwatan.com.sa/Nation/News\_Detail.aspx?ArticleID=

مكة المكرمة: علي العميري

أكد الدكتور حسين الشريف مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة قرب إقرار قانون جديد يحد من العنف ضد المرأة والطفل وتم الرفع به للجهات العليا لاعتماده ، مشيراً إلى أنه سيتم قريباً إنشاء محكمة الأسرة بجانب المحاكم الأخرى وستهتم بالعديد من القضايا ومنها قضية العنف. وقال الدكتور الشريف في محاضرة بمستشفى النور التخصصي بالعاصمة المقدسة أمس حضرها عدد من الأطباء إن جمعية حقوق الإنسان أطلقت حملة تحت عنوان ( غصون الرحمة ) تهدف للحد من حالات العنف الأسري كما أن هناك اجتماعات لإدخال موضوع حقوق الإنسان في مناهج التعليم. وأضاف الدكتور الشريف أن الجمعية تضم ٤١ عضواً من بينهم ١٠ عضوات . ويتركز دور الجمعية في متابعة الحالات التي تصل الجمعية مع الجهات الأخرى إلى أن يتم حل المشكلة ، كما أن الجمعية تراقب أداء الأجهزة الحكومية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والضغط على الأجهزة الحكومية لاحترام حقوق الإنسان حسب الأنظمة. وألقى مدير الصحة النفسية والخدمة الاجتماعية بالشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور طارق البار محاضرة بعنوان ( العنف الأسري وكيفية التعامل مع الحالات ) ذكر فيها عدد الحالات التي تم رصدها بالنسبة للعنف الأسري في مكة والتي بلغت ٩٦ حادثة عنف أسري في خمسة مستشفيات بمكة خلال عام واحد. وقال الدكتور البار إن عدد الذين تعرضوا للعنف من السيدات بلغ 83 حالة منها ١٣ غير سعوديات فيما بلغت حالات الذكور ١٥ حالة منها ثلاثة غير سعوديين ، فيما كان عدد من تعرضوا للعنف أقل من ١٨ عاماً ٢٥ حالة وعدد الأطفال ٢٣ طفلاً فيما تعرض ٥٦ من المتزوجين من الجنسين لعنف. وأضاف الدكتور البار أن عدد الذين تعرضوا لعنف جسدي بلغ ٨٠ حالة فيما بلغت حالات العنف الجنسي سبع حالات وحالات الإهمال ثمان حالات والعنف النفسي حالة واحدة . وأشار إلى أن ١٦ حالة تم الإبلاغ عنها عن طريق الأطباء في المستشفيات. وبين أن الشؤون الصحية تقوم برصد تلك الحالات وتسجيلها في بيانات رسمية ويتم إرسالها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ولجنة الحماية الاجتماعية وقسم الصحة النفسية لمتابعة الحالات بصفة مستمرة وإزالة آثار هذا العنف. وأشار إلى أن المعتدين غالباً لا يخرجون عن الزوج أو الأب أو الأم أو الأخ أو الأخت أو الخادمة لافتاً إلى أن عدد الذين تعرضوا للعنف من الأميين بلغ ٣٨ حالة.

## حقوق الإنسان ترفع تقريراً لأمير مكة عن أوضاع الأيتام

المصدر: جريدة الوطن يوم السبت ١٥ مايو ٢٠١٠  
°&CategoryID=١٨٥١http://www.alwatan.com.sa/Local/News\_Detail.aspx?ArticleID=

ترفع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة اليوم تقريراً مفصلاً لأمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل، ولوزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين عن الأوضاع في دار الأيتام بالعاصمة المقدسة في ضوء الزيارة التي قام بها وفد من الجمعية إلى الدار واطلاعه على الأوضاع بداخلها.

وبين مدير فرع الجمعية الدكتور حسين الشريف أن التقرير يشتمل على النواحي السلبية المرصودة، وفي مقدمتها تعذيب الأطفال وإساءة معاملتهم، وعدم توفير احتياجاتهم المعيشية، وعدم الاهتمام بالنظافة داخل الدار، وكذا النواحي الإيجابية، ومنها تقسيم الأيتام إلى ثلاث فئات بحسب السن، فالفئة الأولى لمن أعمارهم بين ٧ و ١١ عاماً، والفئة الثانية لمن أعمارهم بين ١١ و ١٧ عاماً، والفئة الثالثة لمن أعمارهم أكثر من ١٨ عاماً، إلى جانب الانتظام في صرف المكافآت للأيتام شهرياً، حيث إن الوزارة تصرف مكافآت مالية لكل الأيتام بحسب أعمارهم؛ مما يساعدهم على توفير احتياجاتهم المعيشية.

وأوضح مدير الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبدالله آل طابري أنه تم إيفاد فريق من الفرع لزيارة الأيتام وتقصي الحقائق، ومعرفة الأوضاع بشكل مفصل حيث التقى الوفد بالأيتام، وأعد تقريراً شاملاً. وقال: إذا كانت هناك تجاوزات فنحن لا نرضاهما، وستتخذ الإجراءات المناسبة تجاه المقصر.



## حقوق الإنسان تنتظر التقرير الطبي لمريضة الغيبوبة رجوح بالمدينة المنورة

المصدر: جريدة المدينة السبت، ١٥ مايو ٢٠١٠  
٢٤٨٠٣٤http://www.al-madina.com/node/

ينظر مكتب حقوق الإنسان بالمدينة المنورة التقرير الطبي الخاص بالمريضة (رجوح) وكذلك خطاب موافقة نقلها من الملك فهد لأحد المستشفيات بالرياض بعد أن تقدم ابن المريضة الأكبر (محمد) لفرع مكتب حقوق الإنسان بالمدينة يطلب منهم التدخل في وضع والدته التي لها أكثر من خمسة أشهر، وهي في غيبوبة تامة جراء التشخيص الخاطئ، مشيراً إلى أنه خلال هذه المدة أصيبت والدته بجرثومة في الدم، وتم عزلها في العناية المركزة بمستشفى الملك فهد، ومازالت حتى هذه اللحظة هناك، ولا زالت تعيش عبر الأجهزة التي طوقت جسدها دون أي تقدم في العلاج. وقال: تقدمت لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة لعلهم يجدون حلاً لوالدتي التي لا يعرف مصيرها حتى الآن وهناك طلبوا مني تقريراً مفصلاً عن حالتها، واكتفى مستشفى الملك فهد بإرسال وجهة نظرهم أنه بإمكانهم معالجتها وحتى هذه اللحظة لم تعالج الجدير بالذكر أن (المدينة) نشرت قضية المريضة رجوح قبل شهرين عندما أدخلت مستشفى أحد قسم الطوارئ في ١/٦/١٤٣١هـ. ورغم أن ابنها محمد قام برفع برقية لصاحب السمو الملكي ولي العهد، وتم الرد على برقيته بنقل والدته بالإخلاء الطبي من مستشفى أحد بالمدينة المنورة إلى أحد المراكز الطبية المتخصصة حيث جاء الأمر برقم ١٣٠٥/٣/١/١١ وبتاريخ ١٣/١/١٤٣١هـ، ولم تنقل حتى هذه اللحظة بسبب التقرير الطبي الذي رفع للرياض كتبت فيه عن حالتها الصحية أنها تستجيب للعلاج. من جانب آخر أوضحت الشؤون الصحية بالمدينة المنورة تم عمل تقرير طبي



مفصل عن وضع المريضة وبه توصية بأن المريضة بحاجة إلى علاج بمركز متقدم وتم مخاطبة المراكز المتقدمة بالرياض ولم يردنا قبول من هذه المراكز.



## المحايدة تقدم تقريرها في قضية شغب رعاية الفتيات بمكة لأمير المنطقة

المصدر: جريدة المدينة السبت، ١٥ مايو ٢٠١٠  
http://www.al-madina.com/node/٢٤٨١٠٦

يتوقع ان تقدم اللجنة المحايدة التي أمر بتشكيلها صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة للتحقيق في حادثة الشغب التي شهدتها دار مؤسسة رعاية الفتيات بمكة المكرمة تقريرها الختامي لسمو أمير منطقة مكة المكرمة خلال الاسبوع الحالي بعد ان أكملت اللجنة تحقيقاتها التي استمرت أكثر من شهر . وكانت اللجنة قد اطلعت على كامل ملفات التحقيق التي أجرتها اللجنة الخماسية التي شكلتها وزارة الشؤون الاجتماعية عقب أحداث الشغب مباشرة والتي تم تقديم تقريرها لسمو الأمير خالد الفيصل من قبل وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية الدكتور عبدالله اليوسف كما اطلعت اللجنة على كافة المحاضر والتحقيقات التي أجرتها سابقا جهات ذات علاقة واطلعت أيضا على تقرير جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة وما تضمنه التقرير من ملاحظات على دار الفتيات يتوقع ان يكون جزءا منها سببا من أسباب إثارة الشغب من قبل النزليات .

كما استمعت اللجنة إلى أقوال عدة أطراف داخل الدار ومنها المنسوبات الإداريات والأخصائيات والمراقبات إضافة إلى عدد من النزليات . وتركزت التحقيقات على عدة جوانب تتعلق بسوء المعاملة والتعذيب وضعف البرامج المهنية والتأهيلية والقصور في تطبيق بعض الأنظمة وأداء العاملات داخل الدار إضافة إلى قصور الدور الرقابي من الجهات ذات العلاقة على ما يجري داخل الدار . وكما عملت "المدينة" فان التقرير يضم عددا من التوصيات تتعلق بالجوانب التي شملها التحقيق والتي أدت إلى الأحداث كما تتضمن التوصيات الحلول لمشكلة الدار وضمان عدم تكرارها مرة أخرى . إلى ذلك عينت وزارة الشؤون الاجتماعية حارسات امن يتولين مراقبة النزليات في المؤسسة بدلا من المراقبات والإداريات السابقات خاصة وان بعض النزليات اتهمن المراقبات بسوء المعاملة والتلفظ على الفتيات بألفاظ سيئة. وتتولى حارسات الأمن مهام المراقبات مثل إيقاف الفتيات ومراقبة أداء الصلوات.

## أمير نجران يفتتح اللقاء السادس لمديري مكاتب الضمان الاجتماعي في المملكة

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت ١٥ مايو ٢٠١٠ العدد ٦٠٦٠  
[http://www.aleqt.com/article\\_15/05/2010.html393127](http://www.aleqt.com/article_15/05/2010.html393127)

يفتح الأمير مشعل بن عبد الله بن عبد العزيز أمير منطقة نجران الإثنين المقبل، في حضور الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين وزير الشؤون الاجتماعية فعاليات اللقاء السادس لمديري العموم ومديرات مكاتب الضمان الاجتماعي في المملكة المقرر انعقاده في نجران في الفترة ٣ إلى ١٤٣١/٦/٥ هـ الموافق ١٧ إلى ٢٠١٠/٥/١٩ تحت شعار "البرامج المساندة والبحث الميداني"، وذلك في مقر الغرفة التجارية الصناعية في منطقة نجران .

أكد ذلك وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للضمان الاجتماعي محمد بن عبد الله العقلا، مضيفاً أن هذا اللقاء يكمل دورته السادسة منذ أن انطلقت فكرته لتكون بمثابة المراجعة السنوية الميدانية للعام الماضي وللسنة المقبلة، وقال: إن الضمان الاجتماعي يحط هذا العام رحاله في جزء ثمين من وطننا الغالي وهو منطقة نجران، حيث يحظى لقاءنا هذا برعاية كريمة من قبل أمير المنطقة، وهذا دعم كبير ومقدر لأمير المنطقة، وكذلك في حضور الوزير الدكتور العثيمين وعدد من المسؤولين على مختلف المستويات سواء من داخل الوزارة أو من خارجها. كما يشرف هذا اللقاء بكلمة توجيهية من سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ مفتي عام المملكة، وذلك عبر دائرة البث المباشر من مقر مكتبه في الرياض لينقل مباشرة إلى قاعة الحفل في نجران، وسيضمن الافتتاح أيضاً تدشين أمير منطقة نجران ميثاق العمل المهني لباحث الضمان الاجتماعي .

وأوضح الوكيل العقلا أن اللقاء السادس لمديري مكاتب الضمان الاجتماعي في المملكة يظهر هذا العام في صورة مغايرة ومتطورة تتمثل في استضافة جهات وأطراف حكومية ورسمية أخرى ذات علاقة واختصاص بعمل وكالة الضمان الاجتماعي مثل مجلس الشورى ووزارة الصحة والإدارة العامة للسجون وهيئة حقوق الإنسان وكذلك جمعية حقوق الإنسان وجمعية أواصر، وسبق في اللقاء عدد من الأوراق العلمية من قبل مسؤولين في الوزارة.

## حقوق الإنسان تطالب بهيئة عليا للإشراف على مشاريع الدولة

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٤٣١/٠٦/٠٢ هـ ١٦ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٥٥  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100516/Con20100516350418.htm>

منصور الشهري - الرياض، عبدالله المقاطي - الطائف

طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بتشكيل هيئة عليا ترتبط بمجلس الوزراء لمتابعة تنفيذ مشاريع الدولة، كما طالبت بالمسارعة بإنشاء هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وتمكينها من أداء دورها مع دعم الجهات الرقابية الأخرى بالإمكانات اللازمة وسرعة تعديل ضوابطها للحفاظ على أموال الدولة والقضاء على الفساد. وثمنت الجمعية ما تضمنه أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز من قرارات تقضي بوضع الخطوات الإجرائية والآليات الكفيلة بالقضاء على أي تلاعب أو استغلال لمدخرات الوطن، ومحاسبة كل مقصر أو متجاوز في هذا الجانب، وإحالة جميع المتهمين في فاجعة سيول جدة إلى هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام للتحقيق معهم واستكمال الإجراءات النظامية بحقهم وتأكيد حفضه الله على الإسراع في هذا الأمر. وقالت الجمعية في بيان صحافي صدر عنها أمس إن الأمر السامي الكريم يؤكد حرص خادم الحرمين الشريفين على إقامة العدل وإرساء معايير الحق ووضع الأمور في نصابها الصحيح التي لا تقبل التبريرات أو الموارد أو الأعذار وحفظاً لكرامة الشهداء والقضاء على الفساد بكل أشكاله ومحاسبة المقصرين، وتأكيداً لمبدأ الشفافية والمصداقية التي ينتهجها خادم الحرمين الشريفين في محاسبة كل مقصر ومتهاون في هذه الفاجعة بكل حزم دون أن تأخذه في ذلك لومه لائم. وأكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على ضرورة تنفيذ مضمون هذا الأمر السامي الكريم، وإحالة كل من أثبتت التحقيقات مساهمته أو مشاركته في وقوع هذه الكارثة للمحاكمة دون استثناء مع ضمان حصولهم على محاكمات عادلة و نزيهة.

وطالبت الجمعية بالاستعجال بإنشاء هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وتمكينها من القيام بدورها على أكمل وجه، كما أكدت على ضرورة تمكين الجهات الرقابية، كديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق من القيام بمهامها في مكافحة الفساد وحفظ المال العام من خلال دعمهما بالإمكانات المادية والبشرية اللازمة والتعجيل بإصدار التعديلات اللازمة على نظاميهما، بما يمنح هذه الأجهزة الرقابية الصلاحيات اللازمة لتحقيق أهدافها.

## تجاوبا مع "ضرب وتكديس وحشرات في دار التربية".. الشؤون الاجتماعية:

### العقاب بالضرب مرفوض والمبنى ليس صالحا لإيواء الأيتام

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٤٣١/٠٦/٠٢ هـ ١٦ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٢٢٥٥  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100516/Con20100516350568.htm>

سعادة رئيس تحرير صحيفة عكاظ.

إشارة إلى ما نشر في صحيفتكم في العدد الصادر في ١٤٣١/٥/٢٥ هـ حول الزيارة التي قام بها وفد جمعية حقوق الإنسان لدار التربية الاجتماعية للبنين في مكة المكرمة والتي تم خلالها رصد عدد من الملاحظات. وإذ أشكر لكم اهتمامكم بكل ما يتعلق بالوزارة وخدماتها وظروف مستفيديها ومستفيداتها، أود أن أوضح لكم وللقرء الآتي:  
أولا: فيما يتعلق بسوء المعاملة والضرب فإنني أؤكد أن هذه الممارسة غير مقبولة إطلاقا ولا تقرها الوزارة، ولا يوجد لهذا المنع أي استثناءات مهما كانت الدوافع والأسباب، وقد تم توجيه الدور المعنية برعاية الأيتام وتنبيههم إلى عدم استخدام الضرب وسيلة إصلاحية أو تأديبية، كما أن هذه الدور تخضع للائحة جزاءات اعتمدت الأسلوب التربوي في التأديب والإصلاح بعيدا عن التعنيف أو الإيذاء، وما قد يحدث من تجاوزات فإنها تمثل في واقعها تصرفات فردية غير مقبولة إطلاقا.

ثانيا: أما بشأن نظافة المبنى، فإن هذا الجانب بلا شك من الأولويات التي يحرص الجميع على أهميتها وتحقيقها، وهي من الشروط التي تؤكد الوزارة ضرورة الالتزام بها، ولا تشذ دار التربية الاجتماعية في مكة المكرمة ولا غيرها عن هذا الأمر، وتقوم شركات متخصصة بهذه المهمة، فضلا عن برامج خدمة الذات التي تأتي النظافة الشخصية في مقدمتها، ولكون المبنى الحالي للدار قديما فإن هذا يحول دون أن يظهر فيه مستوى النظافة بالشكل المأمول، وهذا محل اهتمام الوزارة وهو قيد المتابعة كما سيرد ذكره لاحقا.

ثالثا: وحول قدم المبنى فإن الوزارة تتفق مع التقرير بأنه قديم بالفعل وربما لم يعد صالحا لإيواء الأيتام، لذلك فقد نشرت الوزارة إعلانات عدة في عدد من الصحف حول رغبتها في استئجار مبنى ليكون مقرا لدار التربية الاجتماعية للبنين في مكة المكرمة، إلا أن أحدا لم يتقدم بعد بعرض مبنى مناسب لهذا الغرض، علما أنه يجري البحث عن مبنى مجهز ليتم استئجاره مؤقتا لنقل الأبناء إليه ريثما يتم إيجاد مبنى مناسب يتم استئجاره لعدة سنوات ليكون مقرا بديلا للدار وذلك إلى أن يتم الانتهاء من قرية الأيتام التي تم اعتماد مخططها الجديد وستشرع الوزارة في تنفيذه فور إخلاء المبنى الحالي..  
رابعا: أما بخصوص نوعية الطعام وما ذكر أنه يتم تقديم وجبة واحدة يوميا للأبناء، بالإضافة إلى أن الإعاشة التي يتم تقديمها للأبناء تخلو من التنوع، فإنني أؤكد على أن هذا الأمر مخالف للواقع، حيث يوجد عقد مع إحدى الشركات المتخصصة في تقديم الإعاشة اليومية والمتنوعة، وتضمن تلك الإعاشة العديد من الأطعمة المتنوعة، بل إنه يترك الخيار في كثير من الأوقات للأبناء لتقرير ما يرغبون فيه وما تشتهيهم أنفسهم، وهذا يسري على جميع دور التربية الاجتماعية للأيتام وكذا الفروع الإبروائية الأخرى بلا استثناء.

وفي الختام أود التنويه إلى أن هذه الوزارة لا ترضى بأي تقصير مهما كان تجاه الأيتام أو أية فئة مشمولة برعايتها، كما أود إحاطتكم أنه سبق أن تم تشكيل لجنة مهمتها متابعة أوضاع الدور وعلاج أية ملاحظة أو قصور قد يطرأ.

د. عبد الله بن عبد العزيز اليوسف

وكيل الوزارة للرعاية والتنمية الاجتماعية

## ”حقوق الإنسان“ تطالب بإنشاء هيئة للنزاهة ومكافحة

### الفساد

المصدر: جريدة اليوم الأثنين ١٤٣١-٠٦-٠٣ هـ الموافق ٢٠١٠-٠٥-١٧ م العدد ١٣٤٨٥ السنة الأربعون  
<http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13485&P=1&G=2>

جعفر الصفار - الدمام

طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالاستعجال بإنشاء هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وتمكينها من القيام بدورها على أكمل وجه، مؤكدة على ضرورة تمكين الجهات الرقابية كديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق من القيام بمهامها في مكافحة الفساد وحفظ المال العام من خلال دعمها بالإمكانات المادية والبشرية اللازمة والعمل على الاستعجال بإصدار التعديلات اللازمة على نظاميهما بما يمنح هذه الأجهزة الرقابية الصلاحيات اللازمة لتحقيق أهدافها، لافتة إلى أهمية وجود هيئة عليا للإشراف ومتابعة تنفيذ مشاريع الدولة في مختلف مناطق المملكة، وضمان توزيعها. وثمّنت الجمعية ما تضمنه أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز من قرارات تقضي بوضع الخطوات الإجرائية والآليات الكفيلة بالقضاء على أي تلاعب أو استغلال لمدخرات الوطن ومحاسبة كل مقصر أو متجاوز في هذا الجانب وإحالة جميع المتهمين في فاجعة سيول جدة إلى هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام للتحقيق معهم واستكمال الإجراءات النظامية بحقهم وتأكيد (حفظه الله) على الإسراع في هذا الأمر. وأوضحت الجمعية أن الأمر السامي الكريم يؤكد حرص خادم الحرمين الشريفين على إقامة العدل وإرساء معايير الحق ووضع الأمور في نصابها الصحيح الذي لا يقبل التبريرات أو المواردية أو الأعدار، وحفظاً لكرامة الشهداء والقضاء على الفساد بكل أشكاله ومحاسبة المقصرين وتأكيد مبدأ الشفافية والمصادقية التي ينتهجها خادم الحرمين الشريفين في محاسبة كل مقصر ومتهاون في هذه الفاجعة بكل حزم دون ان تأخذه في ذلك لومة لائم.

## رئيس التحرير يلتقي وأعضاء الجمعية الوطنية لحقوق

### الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الأثنين ٣ جمادى الآخرة ١٤٣١هـ - ١٧ مايو ٢٠١٠م - العدد ١٥٣٠٢  
<http://www.alriyadh.com/2010/05/17/article526413.html>



رئيس التحرير خلال لقائه أعضاء الجمعية

التقى الزميل رئيس التحرير الأستاذ تركي بن عبدالله السديري في مكتبه بالرياض أمس رئيس وأعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني ونائب الرئيس الدكتور صالح بن محمد الخثلان وعضو الجمعية الدكتور صالح بن عبدالرحمن الشريدة والأستاذ خالد بن عبدالرحمن الفاخري المشرف على الشؤون المالية والإدارية بالجمعية .



..وهنا يتسلم مجموعة من إصدارات الجمعية

وتناول اللقاء مبادرات الجمعية في أداء أدوارها بحماية الحقوق وتطلعاتها بالوصول إلى مستويات جيدة تساند مظاهر التطور الاجتماعي في وعيه وثقافته وحقوق مواطنيه، وقد رحب رئيس التحرير بتطوير التعاون بين الجمعية وجريدة «الرياض» فيما من شأنه خدمة مجتمعنا.

## جمعية حقوق الإنسان تؤكد على إحالة كل المدانين بكارثة جدة

### للقضاء.. من دون استثناء

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الأحد ٠٢ جمادى الثاني ١٤٣١ هـ ١٦ مايو ٢٠١٠ العدد ١١٤٩٢  
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&issue=11492&article=569788>

الرياض: «الشرق الأوسط»

أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على ضرورة إحالة كل المدانين بكارثة سيول جدة إلى القضاء، من دون استثناء. وجاء هذا التأكيد في إطار تهمين الجمعية لما تضمنته أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز من قرارات تقضي بوضع الخطوات الإجرائية والآليات الكفيلة بالقضاء على أي تلاعب أو استغلال لمخدرات الوطن ومحاسبة كل مقصر أو متجاوز في هذا الجانب، وإحالة جميع المتهمين في فاجعة سيول جدة إلى هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والإدعاء العام للتحقيق معهم واستكمال الإجراءات النظامية.

وشددت جمعية حقوق الإنسان على ضرورة الاستعجال في إنشاء هيئة حماية النزاهة ومكافحة الفساد، لتتولى بدورها التصدي لقضايا الفساد.

وقال بيان صادر عن الجمعية «إن الأمر السامي يؤكد حرص خادم الحرمين الشريفين على إقامة العدل وإرساء معايير الحق ووضع الأمور في نصابها الصحيح التي لا تقبل التبريرات أو المواردية أو الأعذار، حفظاً لكرامة الشهداء والقضاء على الفساد بكل أشكاله ومحاسبة المقصرين، وتأكيداً لمبدأ الشفافية والمصداقية التي ينتهجها الملك في محاسبة كل مقصر ومتهاون في هذه الفاجعة بكل حزم من دون أن تأخذه في ذلك لومة لائم». وأضاف البيان «والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تؤكد على ضرورة تنفيذ مضمون هذا الأمر السامي الكريم بإحالة كل من أثبتت التحقيقات مساهمته أو مشاركته في وقوع هذه الكارثة للمحاكمة من دون استثناء مع ضمان حصولهم على محاكمات عادلة ونزيهة».

وتطالب الجمعية بالاستعجال بإنشاء هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وتمكينها من القيام بدورها على أكمل وجه، كما تؤكد على ضرورة تمكين الجهات الرقابية كديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة، والتحقق من قيامها بمهامها في مكافحة الفساد وحفظ المال العام من خلال دعمها بالإمكانات المادية والبشرية اللازمة والعمل على الاستعجال بإصدار التعديلات اللازمة على نظامها بما يمنح هذه الأجهزة الرقابية الصلاحيات اللازمة لتحقيق أهدافها.

كما ترى الجمعية أهمية وجود هيئة عليا للإشراف على ومتابعة تنفيذ مشاريع الدولة في مختلف مناطق المملكة وضمان توزيعها ترتبط برئيس مجلس الوزراء.

## القحطاني رئيس جمعية حقوق الإنسان لـ عكاظ : نبحث مع الداخلية شكاوى أسر السجناء الأمنيين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٤٣١/٠٦/٠٤ هـ ١٨ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٥٧  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100518350813/Con20100518>

خالد الشلاحي - المدينة المنورة  
أبلغ «عكاظ» رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني أن جمعيته تتابع مع وزارة الداخلية قضايا وشكاوى رفعتها أسر وأبناء سجناء أمنيين ضد جهات حكومية.  
وحول كيفية تعامل الجمعية مع القضايا المقامة ضد تلك الجهات قال القحطاني: «كل من تقع عليه مظلمة ندرسها ونتعامل معها مباشرة ونرى مدى حدوث أي تجاوز بشأنها».  
وكشف القحطاني عن أن الجمعية استقبلت عشرات القضايا التي رفعها رسمياً ذوو السجناء الأمنيين وتتعلق بحقوقهم في العلاج والسماح بزيارات أسرهم لهم، أو نقلهم من سجن لآخر قريب من أسرهم لتسهيل زيارتهم، وحق السجناء في الاستعانة بمحاميين، أو الإجراءات التي تتعلق بالأوراق الثبوتية واستصدارها وكذلك تقديم مساعدات مادية لأسر بعض السجناء الأمنيين.  
وزاد القحطاني أن الجمعية تتعامل مع كل قضية منفصلة عن الأخرى، مؤكداً وجود تعاون واهتمام من المسؤولين والمتخصصين في وزارة الداخلية حول مجمل القضايا والشكاوى التي أقامها ذوو السجناء الأمنيين، حيث تتم بشأنها مخاطبات عدة ومناقشات لتذليل أية صعوبات حولها.



## الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تطالب بإنشاء هيئة للنزاهة و مكافحة الفساد وأخرى لمتابعة تنفيذ المشاريع الحكومية في المناطق

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٨-٥-٢٠١٠  
<http://www.alriyadh.com/article/18/05/2010/html%26889/>

الرياض - فاطمة الغامدي

تمنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ما تضمنه أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز من قرارات تقضي بوضع الخطوات الإجرائية والآليات الكفيلة بالقضاء على أي تلاعب أو استغلال لمدخرات الوطن ومحاسبة كل مقصر أو متجاوز في هذا الجانب وإحالة جميع المتهمين في فاجعة سيول جدة إلى هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والإدعاء العام للتحقيق معهم واستكمال الإجراءات النظامية بحقهم وتأكيد حفضه الله- على الإسراع في هذا الأمر .  
وأضافت أن الأمر السامي الكريم يؤكد حرص خادم الحرمين الشريفين على إقامة العدل وإرساء معايير الحق ووضع الأمور في نصابها الصحيح التي لا تقبل التبريرات أو المواربة أو الأعذار وحفظا لكرامة الشهداء والقضاء على الفساد بكل إشكاله ومحاسبة المقصرين و تأكيد لمبدأ الشفافية والمصداقية التي ينتهجها خادم الحرمين الشريفين في محاسبة كل مقصر ومتهاون في هذه الفاجعة بكل حزم دون ان تأخذه في ذلك لومه لائم .  
وأكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على ضرورة تنفيذ مضمون هذا الأمر السامي الكريم بإحالة كل من أثبتت التحقيقات مساهمته او مشاركته في وقوع هذه الكارثة للمحاكمة دون استثناء مع ضمان حصولهم على محاكمات عادلة و نزيهة .

و طالبت الجمعية بالاستعجال بإنشاء هيئة النزاهة و مكافحة الفساد و تمكينها من القيام بدورها على أكمل وجه، كما تؤكد على ضرورة تمكين الجهات الرقابية كديوان المراقبة العامة و هيئة الرقابة و التحقيق من القيام بمهامها في مكافحة الفساد و حفظ المال العام من خلال دعمهما بالإمكانات المادية و البشرية اللازمة و العمل على الاستعجال بإصدار التعديلات اللازمة على نظاميهما بما يمنح هذه الأجهزة الرقابية الصلاحيات اللازمة لتحقيق أهدافها .  
كما رأت الجمعية أهمية وجود هيئة عليا للإشراف و متابعة تنفيذ مشاريع الدولة في مختلف مناطق المملكة و ضمان توزيعها ترتبط برئيس مجلس الوزراء.

## حقوق الإنسان (تهم) التحقيق والادعاء العام بتعطيل إجراءات إثبات حالات اغتصاب الفتيات لأول مرة.. (العدل) تفتح المجال للمرأة المعنفة للترافع عن نفسها أمام القضاء

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء ٥-٦-١٤٣١ العدد 13748  
<http://www.al-jazirah.com/20100519/p2.htm>

الجزيرة - علياء الناجي  
كشفت وكيل وزارة العدل لشؤون التوثيق الدكتور عبد الله السعدان أنه فتح المجال بترافع المرأة المُعنفة عن نفسها بقضايا العنف الأسري فقط أمام القضاء والقاضي لاسيما وأن وزارته تدرس حالياً إعطاء (المعونة القضائية) للضحية للبحث عن محامي دفاع لها فيما اتهمت عضو ورئيسة مركز المعلومات والإحصاء والتوثيق بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين هيئة التحقيق والإدعاء العام بتعطيل إجراءات الطب الشرعي لإثبات حالات وأثار اغتصاب الفتيات إلا بعد توجيهها إذن لفحص الفتاة المعتصبة تمتد لأسبوع كامل مشيرة إلى أن أثار الاغتصاب لا يبقى لها أثر بعد تلك البيروقراطية التي تتخذها الهيئة تجاه الضحية وهو ماكشفه أحد العاملين بالطب الشرعي خلال مداخلة بلقاء الخبراء الثالث حول العنف الأسري بالرياض أمس في ضياع حق فتاة في السابعة عشرة من عمرها كانت تعرضت للاغتصاب من أحد أفراد عائلتها، متهماً هيئة التحقيق والإدعاء العام بالإهمال بسبب تأخيرها في تحويل مثل هذه القضايا إلى الطب الشرعي في حين رفض منصور محمد مدخلي من هيئة التحقيق والإدعاء العام، الاتهام الموجه للهيئة بتسببها في تعطيل عمل الطب الشرعي موضحاً أن قضايا العنف الأسري تحول إلى الطب الشرعي في ذات اليوم التي تصل فيه الحالة للهيئة أو لمركز الشرطة.

وفي سياق المداخلات الساخنة التي شهدتها لقاء الخبراء الثالث للعنف الأسري وكشف وكيل وزارة الداخلية الدكتور أحمد السالم عن فتح إدارة لحقوق الإنسان بوزارة الداخلية لحماية المواطن من أي عنف يتعرض له من قبل أحد أفراد الأمن بكافة قطاعاته جاء ذلك بعد رده على مداخلة كيف يمكن توفير الحماية للمعنف إن كان المُعنف أحد أفراد الشرطة. وعلى الصعيد ذاته قال الدكتور نايف المرواني من شرطة المدينة المنورة على أنه تبين خلال استطلاع آراء العاملين من الشرطة والذين تعاملوا مع قضايا العنف الأسري، أوضحوا أن أكثر مايعيق عملهم صعوبة توفير محرم للحالة المعنفة يعين المحقق على الاستجواب.

إلى ذلك شهد لقاء الخبراء الثالث حول العنف الأسري من منظور أمني (أمان الأسرة.. أمن للوطن) بتنظيم برنامج الأمان الأسري الوطني بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة عاذلة بنت عبد الله نائب رئيس برنامج الأمان الأسري بفندق ماريوت بالرياض أمس أعلى نسبة تصويت للجمهور عبر الأجهزة الإلكترونية بلغت ٨٣% تؤيد أن تأخير صدور نظام الحد من الإيذاء إلى إضعاف قدرة الجهات الأمنية على التعامل مع قضايا العنف الأسري فيما لم يؤيد ١١% منهم ذلك و٧% لا يعلمون فيما بلغ عدد من يؤيد أن العنف الأسري ساهم في تكوين شخصية متطرفة تمارس الإرهاب ٧٧% و١٢% لا يرون ذلك و١٢% لا يعلمون.

## الصحافيات المتفرغات ٥ ٪ فقط من العاملين في الصحف السعودية!

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء، ١٩ مايو ٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٤٣٠٧٧>

الخبر – رحمة ذياب

كشفت دراسة عن أن نسبة الصحافيات المتفرغات في الصحف السعودية البالغ عددها ١٢ صحيفة، لا تتجاوز خمسة في المئة، فيما تصل نسبة مشاركة الإناث في المؤسسات الصحافية 22.7 في المئة وتوصلت الدراسة - التي عُرضت خلال ندوة نظمها مركز «الأميرة جواهر بنت نايف لأبحاث وتطوير المرأة» أول من أمس - إلى أن التدريب في المؤسسات الصحافية لا يرتقي إلى المستوى المأمول». وأوضحت الإعلامية نورة الهاجري التي عرضت الدراسة، أن «٦٩ في المئة من العاملين في هذه المؤسسات تلقوا أقل من ثلاث دورات تدريبية، وأن 26 في المئة تلقوا بين ثلاث إلى خمس دورات، وغالبية هذه الفئة من الوافدين، فيما تلقى خمسة في المئة أكثر من خمس إلى ١٠ دورات، وغالبيتهم من الإداريين ورؤساء الأقسام ومديري التحرير». خيبة الأمل لم تقتصر على نتائج الدراسة فقط، بل تعدتها إلى عدد الإعلاميات اللاتي حضرن الندوة، إذ لم يتجاوز عددهن سبع إعلاميات، من أصل 200 وجهت إليهن الدعوات. وناقشت الندوة أسباب ضعف دمج الإعلامية السعودية في المؤسسات الصحافية، وندرة وجودها مقارنة بالذكور. كما قدمت مجموعة من التوصيات، على أمل إحداث تغييرات في الساحة الإعلامية.

واعتبرت ممثلة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة الشرقية رباب الدوسري أن ذلك «يشير إلى غياب الثقافة الحقوقية للمرأة». وقالت: «نحن حضرنا لممارسة الدور الرقابي، ورصد الانتهاكات الحقوقية التي تواجه الإعلاميات، إن وجدت»، مضيفة «لا نستطيع حالياً، تجاوز دور وزارة الثقافة والإعلام، ولكن إذا تقدمت الإعلاميات للجمعية فيمكن إيجاد صيغة تعاون معهن. ولكن نقطة الانطلاقة تبدأ منهن، وليس من الجمعية.»

وخرجت الندوة بتوصيات تركزت على «إنشاء منتدى إعلامي يجمع الإعلاميات السعوديات دورياً، ويتبع لجهة حكومية، أو مؤسسة صحافية، على غرار منتدى الإعلاميات العربيات في الأردن، واقتراح تفعيل مادة الإعلام في مناهج التربية والتعليم، وافتتاح مزيد من أقسام الإعلام في الجامعات التي تدرس فيها الطالبات، وطرح برامج تعليمية في المعاهد والكليات، وإطلاق برامج استراتيجية تنظيمية توعوية مجتمعية، والتدريب الأكاديمي والتأهيل المنظم، ودمج الإعلاميات ضمن خطة تنمية الموارد البشرية في المؤسسات الصحافية.»

## حقوق الإنسان ترصد أوضاع الإعلاميات السعوديات

في لقاء غاب عنه ٩٢٪.. وكشف أن المتفرغات بالصحف لا يتجاوزن ٥٪

### إحصائية تؤكد أن مشاركة المرأة في المؤسسات الصحافية

بالسعودية لا تتجاوز ٢٢٪ (الشرق الأوسط)

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الاربعاء ١٤٣١/٦/٥ هـ

state=true&search=٥٧٠١٤٠&article=١١٤٩٥&issueno=٤٢http://www.aawsat.com/details.asp?section=

الدمام: إيمان الخطاف

سجل الملتقى الإعلامي الأول للإعلامية السعودية، الذي أقامه مركز الأميرة جواهر بنت نايف لأبحاث وتطوير المرأة مساء أول من أمس، اهتمام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، من خلال رصد المعوقات المهنية للمرأة العاملة في الإعلام، كما أوضحت رباب الدوسري، مسؤولة القسم النسائي للجمعية في الدمام، التي أبدت تعجبها بعد معرفة ما وصفته بـ«الانتهاكات» التي تواجه الإعلاميات، مؤكدة أنها بصدد رفع تقرير بهذا الخصوص.

وجاء حديث الدوسري على خلفية عرض معوقات عمل المرأة في الإعلام، التي منها: تقاضي المرأة لأجر أقل من زميلها الرجل وحصر الترقيات والمناصب القيادية على الرجال دون النساء، إذ تساءلت الدوسري:

«هل كان هناك مطالبات سابقة؟ هل رفعتن شيئاً بهذا الخصوص؟»، موضحة أن البداية لا بد أن تكون من خلال مطالبة الإعلاميات بحقوقهن، وأشارت إلى حرص الجمعية على رصد وتتبع أوضاع العاملات في الإعلام والترحيب بأي تظلم أو مطالب بهذا السياق.

وخرج اللقاء الذي أقيم في صورة حلقة نقاش بعدة توصيات، من أبرزها المطالبة بإنشاء منتدى يجمع الإعلاميات السعوديات بشكل دوري، على أن يتبع لجهة حكومية أو مؤسسة صحافية رائدة، وتكون عضوية المنتدى إلزامية، لفرض انتماء كل إعلامية إلى جهة واحدة تعنى بقضايا الإعلاميات السعوديات، على أن يتضمن إقامة مؤتمرات دورية ومهرجانات إعلامية وبرامج ثقافية، إلى جانب إصدار إحصائيات سنوية تتناول واقع العاملات في الإعلام.

وهنا، كشفت مروة عبد الجواد مشرفة «مركز الأميرة جواهر بنت نايف لأبحاث وتطوير المرأة»، أن المركز يبحث تأسيس كتلة إعلامية نسائية تشمل إعلاميات المنطقة الشرقية كخطوة أولى ثم الإعلاميات السعوديات ككل لاحقاً، قائلة: «نسعى لإيجاد مظلة تكون رسمية وتجمع كل الإعلاميات، بما يسهم بإعطاء الاقتراحات واندماج الخبرات، فالملاحظ في المنطقة الشرقية هو غياب التواصل بين الإعلاميات»، مؤكدة أن هذا المشروع - حال اكتماله - سيركز على التواصل الإعلامي ثم ينطلق إلى تحديد ورفع احتياجات العاملات في الإعلام.

في حين طالبت أنيسة السماعيل - كاتبة في جريدة «اليوم» - بإنشاء موقع يجمع الإعلاميات وإعداد كتيب مطبوع يتضمن أسماء وعناوين الاتصال المتاحة لهن، مؤكدة على ضرورة أن تركز هذه الاجتماعات على تحسين أوضاع العاملات في الإعلام وتطوير الأداء، قائلة: «لا نريد مظاهر اجتماعية، نريد تلاقياً وتبادل خبرات وتواصل يخرج بنتيجة الارتقاء للجميع».

وعلى الرغم من كون هذا اللقاء يعد الأول من نوعه في المنطقة الشرقية، فقد سجل غياباً لافتاً للكثير من الإعلاميات، مما دفع المنظمين إلى تأخير بدء اللقاء واختصاره في ساعة ونصف فقط بدلاً من ثلاث ساعات، فيما أفصحت مشرفة المركز لـ«الشرق الأوسط» أنه تم دعوة نحو ٢٠٠ سيدة من العاملات في الصحافة والتلفزيون والكتابات والناشطات

الاجتماعيات، وتم تسلم أكثر من ٢٠ تأكيداً خطابياً على الحضور، إلا أن الحضور الفعلي لم يتجاوز الـ١٥ سيدة، مما يعني غياب نحو ٩٢ في المائة من المدعوات، وهو ما فتح باب التعجب والتساؤلات.

من جهة أخرى، كشف اللقاء عن إحصاءات جديدة تتناول الواقع المهني للصحفيات السعوديات، حيث لم تتجاوز نسبة المتفرغات للعمل الصحفي في ١٢ جريدة سعودية حدود الـ٥ في المائة فقط، مما يعني أن نسبة الـ٩٥ في المائة المتبقية هي من المتعاونات، في حين أن نسبة مشاركة الإناث في المؤسسات الصحافية في حدود ٢٢ في المائة فقط.

وتطرق الصحافية بجريدة الوطن نوره الهاجري إلى التحديات التي تواجه الإعلامية السعودية في ورقة العمل التي قدمتها، ومنها العوامل الاجتماعية والتعليمية، وما وصفته بـ«الذكورية» في أغلب المؤسسات الصحافية، إلى جانب عدم الاستقرار الوظيفي، وارتباط الإعلامية بعمل رسمي آخر، مضيفاً: «الأقسام النسائية النائية داخل المؤسسات الصحافية تجعلهن بعيدات عن التطور اليومي وعن الاجتماعات التحريرية اليومية، وذلك للخوف من الاختلاط الذي يحد من طموح المحررة، فيكون أقصى طموحاتها الوصول إلى منصب رئيسة القسم النسائي».

وعلى خلفية ذلك، تضمنت التوصيات: «إتاحة فرص التدريب الأكاديمي والتأهيل المنظم من قبل المؤسسات الصحافية للإعلاميات، وزيادة افتتاح أقسام الإعلام في جامعات البنات وطرح برامج تعليمية لتخصص الإعلام في الكليات والمعاهد، ورفع عدد المتفرغات داخل المؤسسات الصحافية مقارنة بعدد المتفرغين من الرجال».

يُذكر أن هذا اللقاء يأتي ضمن برنامج «حوار» الذي يقيمه «مركز الأميرة جواهر لأبحاث وتطوير المرأة» من أجل الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من النساء، والذي يُعنى بطرح قضايا المرأة السعودية ومناقشتها لتذليل الصعوبات واستنباط الحلول، فيما يسعى المركز من خلال حلقة النقاش هذه إلى تحديد أهم القضايا والصعوبات التي تقف أمام المرأة السعودية في المجال الإعلامي وتحويلها إلى مادة بحثية يتم من خلالها دراسة هذه القضايا بشكل واسع ثم العمل على إيجاد الوسائل التي قد تسهم في تمكين المرأة الإعلامية بشكل أكبر.

## الجنون زينة

المصدر: جريدة عكاظ السبت ١٤٣١/٦/١ هـ ١٥ مايو ٢٠١٠ م العدد: ٣٢٥٤  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100510350332.htm>

### د. سعيد السريحي

اضطر المواطن الملا اللجوء إلى هيئة المراقبة والتحقيق مستعينا بجمعية حقوق الإنسان، لكي يسرع البت في المعاملة المعروضة أمام الهيئة الطبية، والتي تتضمن البت في قضية ما إذا كان عاقلا كما يرى نفسه أو مجنونا كما قرر له العاملون في مستشفى الأمل، حيث كان يعمل محاسبا، ولما رأت هيئة المراقبة والتحقيق أن معاملة عقل المواطن قد مضى عليها ما يزيد على الأشهر الخمسة لم تر بدا من أن تتوجه بالمساعدة للهيئة الطبية، والتي بدورها لن تجد بدا من الإجابة على سؤال أو مساءلة الرقابة والتحقيق، وحيث إنه لم يتنام إلى علمنا مضمون الرد الذي سوف ترد به الهيئة الطبية على الرقابة والتحقيق، لم نجد بدا أن نتوهم الرد الذي لا نشك أنه سوف يكون مقتعا ومبررا لتأخر البت في قضية تتعلق بإثبات العقل لمواطن أو نزع عنه، ولأن الهيئة الطبية هيئة علمية فإننا نتوقع أن يتضمن ردها الحثيات التالية: أولا: إن مسألة العقل والجنون مسألة علمية دقيقة ينبغي التروي في النظر إليها.

ثانيا: لا بد للبت في هذه المسألة من مناقشة المصطلح ودلالاته ولا يمكن القيام بذلك إلا بدراسات مستفيضة تستدعي وجود لجان متخصصة وعقد ندوات علمية تخرج بتوصيات علمية يمكن الاستفادة منها في أي حالة مشابهة لحالة المواطن المذكور

ثالثا: ينبغي على تنفيذ التوصيات الأخذ بتقرير مستشفى الصحة النفسية أو إعادته إلى المستشفى لكي يعيد تقييمه لعقل المواطن المذكور.

وربما سوف يتضمن رد الهيئة الطبية حثيات أخرى لا يعرفها غير الراسخين في تعطيل معاملات المواطنين وإدخالهم في نفق البيروقراطية حتى يفقدوا صبرهم وعقولهم كذلك، غير أنه من المؤكد أن الهيئة الطبية لن تكتب إلى هيئة الرقابة والتحقيق لتقول: يعني إيه لما نتأخر خمسة أشهر، هي الدنيا طارت؟ وبعدين إيش يفرق لو ثبت أن المذكور عاقل أو مجنون؟ كله زي بعضه، ما يغير شي لو المجانين في البلد زادوا واحد أو العاقلين نقصوا واحد. ومن المؤكد كذلك أن الهيئة الطبية لن تنصح هيئة حقوق الإنسان بعدم التدخل في القضايا العلمية الشائكة لكي لا تؤثر على سير معاملة تتعلق بإثبات عقل مواطن، وربما سعت الهيئة إلى البحث عن وسيط بينها وبين المواطن المذكور يقنعه أن الجنون أو الجنان زينة في هذا الزمان.

## ماذا تريد جمعية حقوق الإنسان من إلغاء نظام الكفيل؟

المصدر: جريدة الجزيرة السبت ١-٦-١٤٣١ العدد 13743  
http://www.al-jazirah.com/ar2010051.htm

### حمد بن عبد الله القاضي

أستغرب مطالبة جمعية حقوق الإنسان الأهلية - ليس الهيئة الحكومية للتفريق - أستغرب مطالبة هذه الجمعية بإلغاء (الكفيل) والذي تغير مسماه الآن إلى (صاحب العمل)!

إن (بقاء صاحب العمل) هو في صالح الطرفين المستفيد - بكسر الدال- والعمل نفسه، وفيه حفظ لحقوق الطرفين.. فالعامل سيجد حقه محفوظاً لأن هناك عقداً مع صاحب العمل ينص على حقوقه المادية والمعنوية، وأمر ثالث كون العامل مرتبطاً بصاحب عمل فيه جانب أمني وحقوق، إذ المستفيد هو المسؤول أمام الجهات المسؤولة سواء أمنية أو غيرها عن هذا العامل الوافد. لا أدري كيف تطالب وتلج جمعية حقوق الإنسان بإلغاء صاحب العمل - الكفيل سابقاً.. هل من المعقول أن المواطن يستقدم عاملاً بتكلفة تربو على عشرة آلاف ريال - وبسبب أنه غير مرتب بصاحب العمل - فإنه يجد نفسه حراً فيترك صاحب العمل ليعمل عند شخص آخر، إذ هو غير مرتبط بمن استقدمه ومن أعجل الأمور أحد مبررات الجمعية بإلغاء الكفيل - كما يسمى سابقاً - تشويه سمعة المملكة!؟!

هل إساءة عدد محدود لنظام الكفالة يلغي نظاماً كاملاً فيه مصالح كبيرة تحمي حقوق الجميع.. ومتى كان سوء تطبيق بعض الناس للنظام سبباً لإلغائه.. أمر آخر أننا إذا كنا سنراعي الآخر في أنظمتنا ومصالحنا ومصالح أبناء الوطن فهذا معناه أننا سنلغي الكثير من بنود الأنظمة التي تصب في صالح الوطن والمواطن فضلاً أن هذا الآخر لن يرضى عنا مهما عملنا إلا إذا (اتبعنا ملتهم في أنظمتهم) ولكل بلد ظروفه ومتطلباته أبنائه.

إن إلغاء نظام الكفالة دعوة إلى فوضى تسيء لكل الأطراف، وإلى الوطن - كما قال الأستاذ علي الشدي - عندما تناول هذا الموضوع في صحيفة (الاقتصادية) المتأقفة، ولننظر الأضرار التي نتجت عن السماح بتنقل العامل دون إذن صاحب العمل وأهمها ازدياد الهروب - كما أشار أ. الشدي - نعم لقد سهل الانتقال من منطقة إلى منطقة أخرى أمر الهروب والمملكة قارة وليست بلداً صغيراً محدوداً.. وكان المفروض أن يكون السماح بالتنقل مشروطاً.. بحيث يتم عبر أخذ (العامل) إجازة قصيرة أو طويلة ويكون الأمر واضحاً أمام صاحب العمل وجهات الأمن والمواطن الذي قد يشغله وهو لا يدري عن وضعه أو يدري عن هروبه أو قد يتستر على ذلك ولو تم تطبيق هذا المقترح للحد من عملية الهروب.. ومقترح (الإجازة للتنقل) أبداه لي وأنا أتحدث معه أ. سعد البداح رئيس اللجنة الوطنية للاستقدام وصاحب الخبرة الطويلة في هذا الشأن فضلاً عن إخلاصه ووطنيته، فهل بعد هذا تطالب جمعية حقوق الإنسان بإلغاء صاحب العمل؟  
من الشيخ ابن عثيمين  
إلى بعض المفتين..!

مرة كنت أستمع إلى فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين عليه رحمة الله في برنامج (نور على الدرب) وإذا به يطلب بعد أن سمع سؤال السائل الانتظار في إجابته مشيراً إلى أنه سيبحث موضوع السؤال ويراجعه ثم يجيبه في حلقة قادمة من البرنامج.

رحم الله الشيخ ابن عثيمين.. إنه لم يستنكف عن البحث، أو يسارع بالإجابة على سؤال ليس متأكداً من جوابه. ترى أين شيخنا الآن من بعض المفتين في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة الذين يجيبون أحياناً، والسائل لم يكمل سؤاله بل إن بعضهم يسارع ولا يستنكف من الإجابة وبسرعة البرق على أي سؤال بدءاً من شؤون الأسرة إلى علوم الذرة.

ليت المفتين يكون لهم قنوة في شيخنا ابن عثيمين وعدد كبير من مشايخنا المعاصرين فلا يتسرعون بالفتوى (يلفظونها وهي حارة) كما يقول المثل!.

إن شأن الفتوى في أمور الدين شأن عظيم.. ولا جناح عليكم يا بعض المفتين عندما تتوقفون أو تراجعون أو حتى تعتذرون!

خذ من الدنيا ولكن..!

ظلمت أتأمل طويلاً في هذه العبارة وكلمة قلبتها على وجوهها وجدتها تزداد صدقاً وحكمة: (خذ من الدنيا ما تريد وخذ بقدرها همماً)!

وهذا صحيح جداً فكل شيء ضريبته!

فالمنصب والمال والجاه بقدر ما أنها نعم على الإنسان إلا أنها تحمل تبعات تصاحبها، وهموم ترافقها. آخر الجداول ..

للشاعر صالح سعيد الزهراني:

(تعاتنين غيابي.. والهوى عتب

فعاتبي، إن أحلى الحب في العتب

إن غبتُ عنك لأمر يا معدّتي

فإن قلبي مقيم فيك لم يغب)



## هيئة حقوق الإنسان

## أمير المدينة يقف على ملاحظات حقوق الإنسان بمستشفى

### ينبع العام

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣١ العدد 13741  
http://search.suhuf.net.sa/2010/may/jaz/13.htm

ضمن زيارة صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن ماجد بن عبد العزيز أمير منطقة المدينة المنورة التفقدية لمحافظة ينبع، قام سموه مساء أمس الأول الثلاثاء بزيارة تفقدية لمستشفى ينبع العام للوقوف على الخدمات الطبية المقدمة للمرضى، وتلمس احتياجاتهم والأطمئنان على صحتهم. وكان في استقباله محافظ ينبع إبراهيم السلطان ومدير المستشفى والكادر الطبي والإداري للمستشفى، وتفقد سموه فور وصوله أقسام المستشفى المختلفة.

وبين سموه أن زيارته لينبع تأتي للوقوف على الملاحظات التي رصدتها هيئة حقوق الإنسان في المستشفى، لافتاً إلى (أن بعض تلك الملاحظات تم حلها واتخاذ اللازم حيالها، لكن بعضها مازال موجوداً).

وطالب سموه الجميع بالتعاون مع هيئة حقوق الإنسان في الزيارات التي يقومون بها، معرباً عن الشكر لمعالي وزير الصحة الدكتور عبد الله الربيعية على سرعة تفاعله مع التقارير والملاحظات.

## وفد هيئة حقوق الإنسان يزور عدداً من مستشفيات المدينة

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣١ العدد 13741  
http://search.suhuf.net.sa/2010/may/jaz/13.htm

زار وفد هيئة حقوق الإنسان برئاسة نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد بن عبد المحسن آل حسين مؤخراً عدداً من مستشفيات منطقة المدينة المنورة شملت مستشفى الملك فهد العام ومستشفى الصحة النفسية، ومستشفى الأنصار. امتداداً لجولة في منطقة المدينة المنورة وقد ضم الوفد كلا من الشيخ أحمد بن حمد المزيد والأستاذ عبد العزيز بن إبراهيم الهدلق، واللواء متقاعد عبد الله بن صالح السهيل، والدكتور خالد بن سليمان العبيد أعضاء مجلس الهيئة. وتأتي هذه الزيارة للتعرف على مدى تطبيق معايير حقوق الإنسان من الناحية الصحية، وما يقدم للمرضى من رعاية، وحول ما يقدم لهم من خدمات علاجية وصحية ومدى رضاهم عنها، والأطمئنان إلى توفر تلك الخدمة ونوعيتها مبتدئين بمدخل الطوارئ في تلك المستشفيات، ثم تجول الوفد في أجنحة التنويم وشاهد مستوى نظافتها وما يلقيه المنومون من عناية طبية، واستمع إلى الأطباء والمرضى حول مستوى الخدمات وسرعة تقديمها، وشاهد المطابخ في تلك المستشفيات وبرنامج التغذية. وعليه ناقش الدكتور آل حسين مديري المستشفيات حول الملاحظات التي شاهدها الوفد، وما استمع إليه من المراجعين والمرضى، أملاً أن يتم تقديم أفضل الخدمات للمرضى، وتلمس ملاحظاتهم والسعي إلى حلها.

ومن ناحية أخرى تمت زيارة توقيف مركز شرطة العقيق، وتوقيف إدارة المرور، وتوقيف إدارة المخدرات، وكذلك قام الوفد بزيارة دار الملاحظة الاجتماعية، وتوقيف إدارة الوافدين، وتوقيف إدارة مكافحة المخدرات، وتم الاطلاع على ما يقدم للنزلاء من رعاية صحية وإعاشة وشاهد الوفد مستوى النظافة في تلك السجون ودور الإصلاح، كما اطلع على أماكن إعداد الإعاشة ومستواها.

واستمع إلى السجناء والموقوفين وما قدموه من ملاحظات.

## حقوق الإنسان وفتاة الخليج تتفان على نشر الوعي

### الحقوقي بين النساء

المصدر: جريدة الحياة الجمعة، ١٤ مايو ٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٤١٢١٢>

بحث الفرع النسوي في هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية، أفاق التعاون مع جمعيات خيرية، ومؤسسات المجتمع المدني، ضمن لقاء، شاركت فيه ١٧ من رئيسات لجان جمعية «فتاة الخليج الخيرية» في الخبر، ترأستهن رئيسة مجلس إدارة الجمعية بدرية الدليجان، إضافة إلى مديرتي دار التربية الاجتماعية، ومؤسسة رعاية الفتيات للبنات في محافظة الأحساء نوال المنقور، وسميرة السلطان.

وقدمت مشرفة الفرع شريفة الشملان، تعريفاً بهيئة حقوق الإنسان، ورسالتها، ومهامها، والدور الذي تقوم فيه أقسامها كافة. وقالت الدليجان لـ «الحياة»: «إن الاجتماع جاء بهدف التنسيق، وتحديد سبل تعريف المجتمع في حقوق المرأة والطفل، والدور الذي يمكن أن تلعبه الهيئة في خدمة المجتمع». وأضافت «اتفقنا على التعاون من خلال الدورات التدريبية التي سيقومها الفرع»، مردفة «سنحيل إلى الهيئة، مشاكل الأسر التي نرعاها، ولا يمكننا حلها». وأشارت إلى كثرة المشاكل التي تعاني منها هذه الأسر، موضحة أنه «ستعقد اجتماعات أخرى، لبحث المزيد من سبل التعاون». ووصفت اللقاء بأنه كان «ناجحاً». وعزت السبب إلى «تعريفه بعمل الهيئة، وصلاتها، وما يمكن أن تقدمه للمرأة». ويأتي هذا اللقاء ضمن سلسلة لقاءات، يسعى من خلالها القسم إلى «التواصل مع الجهات الرسمية والأهلية العاملة في المجتمع، لتوطيد العلاقات، وتوسيع دائرة التأثير والإفادة، والوصول إلى الجمهور». وأشارت الشملان، إلى أن جمعية فتاة الخليج «تعتبر من الجمعيات النسائية الرائدة في المنطقة، والتي لها باع في العمل الاجتماعي، يمتد لنحو أربعة عقود». وأضافت أن «اللقاء الذي امتد لنحو ثلاث ساعات، شهد نقاشاً حول مساحات العمل المشتركة، وتم الاتفاق على تعزيز التعاون في مجالات عدة، لنشر الوعي والثقافة الحقوقية في المجتمع، والعمل جميعاً لتبني عدد من القضايا، عبر إقامة حملات توعوية، ودورات، وورش تدريبية».

## هيئة حقوق الإنسان تثنى تفاعل سمو أمير المدينة مع ملاحظاتها حول مستشفيات المنطقة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة ١٤-٥-٢٠١٠  
http://www.alriyadh.com/article/١٤/٥/٢٠١٠/٢٥٤٧٨.html

الرياض - أسهمان الغامدي

ثمن معالي نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبدالمحسن آل حسين الزيارة التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز، أمير منطقة المدينة المنورة إلى مستشفى ينبع العام في زيارة مفاجئة لم يعلن عنها، خلال جدول الزيارات الرسمية لزيارته لينبع؛ وذلك للوقوف ميدانياً ومشاهدة آلية العمل بالمستشفى ومشاهدة بعض الملاحظات التي وقفت عليها الهيئة في زيارتها لمنطقة المدينة المنورة والتي شملت عدداً من المستشفيات التي لمس بعضها تحسناً ملحوظاً في أقل من سنة بينما ظل البعض الآخر يعاني من القصور بسبب سوء الإدارة وهو ما أوضح لوزير الصحة في حينه والذي وجد منه الاستجابة الفورية والسريعة والتي يُشكر عليها كما أشاد الدكتور آل حسين بتوجيه سمو أمير منطقة المدينة المنورة بضرورة تعاون الجميع مع الهيئة، "وذلك لدورها الفاعل في رصد بعض الملاحظات التي تخدم أبناء الوطن من خلال ما تقوم به من جولات ميدانية"، كما ذكر سموه، وهو ما يدعم توجه الهيئة في تنفيذ مهامها التي تضطلع بها.



## آل حسين: أتمنى أن تكون كارثة جدة واعظاً لمن يبتغي الفساد

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، ١٤ مايو ٢٠١٠  
http://www.al-madina.com/node/٢٤٧٨١٩

ثمن معالي نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبدالمحسن آل حسين الأمر الملكي الكريم الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بإحالة المتهمين في تداعيات كارثة جدة إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، وما وجه به -حفظه الله- لمحو آثار تلك الكارثة، وهو ما لا يستغرب من لدن خادم الحرمين، الذي يضع نصب عينيه مصلحة الوطن والمواطن والمقيم، وتحكيم الشريعة الإسلامية العادلة. وأكد الدكتور آل حسين أن هذا القرار ترجمة عملية لمبدأ المحاسبة في وجه الفساد والتقصير، كما استدعى للذاكرة ما أصدره خادم الحرمين الشريفين من أوامر سامية حال وقوع الكارثة لتحديد المسؤولية والمحاسبة على التقصير، وما اتخذ في حينه. كما ثمن معاليه ما قامت به اللجنة الوزارية العليا برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، من دراسة لتقرير لجنة التحقيق وتقصي الحقائق ورفع النتائج والتوصيات للمقام السامي الكريم، وما قامت به لجنة التحقيق وتقصي الحقائق في أسباب فاجعة سيول جدة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة، داعياً الله عز شأنه أن يديم لهذه البلاد ولأمة أمرها وأن يحفظها من كل سوء ومكروه. وتتمنى آل حسين أن يكون في كارثة جدة واعظاً لمن يبتغي الفساد أو يحسب أنه بعيد.

## رئيس هيئة حقوق الإنسان : قرار الملك في كارثة جدة رسالة لكل مخل

المصدر: جريدة اليوم السبت ١٥ مايو ٢٠١٠

١&G=٧٥٨٦٨٤&I=١٣٤٨٣http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

أشاد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان بصدور الأمر الحاسم والحازم من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - المتضمن إحالة ما يتعلق بقضايا سيول جدة إلى هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والإدعاء العام، لاستكمال الإجراءات النظامية حيالها، وما ورد في الأمر الكريم من توجيهات سامية أخرى، تهدف إلى معالجة آثار ما حدث ومنع تكرارها، والعمل على تطوير أنظمة الرقابة والضبط. ورأى الدكتور العيبان أن أمر خادم الحرمين الشريفين يأتي تجسيدا لرؤيته الثاقبة وحرصه على حماية الأرواح والحقوق والممتلكات التي يرها ويحرص عليها. كما يؤكد عزمه - حفظه الله - على تطبيق الأنظمة على الجميع بما يضمن حقوق الإنسان التي كفلها الشرع المطهر.

وعد رئيس هيئة حقوق الإنسان صدور هذا الأمر الكريم رسالة واضحة، لكل مخل أو متهاون في أداء المسؤولية والأمانة الملقاة على عاتقه.

وقال : «لقد أخذ خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - على عاتقه أن ينعم المواطن والمقيم في هذا الوطن العزيز بحياة كريمة في ظل أنظمة تصون الحقوق وتبين الواجبات وتكفل أديانها ومحاسبة كل من يخالف الأنظمة أو يقصر في تنفيذ واجباته»، مشيراً إلى أن هذا هو ما تعود الشعب من قيادته الرشيدة الحريصة على ترسيخ العدل والإنصاف والمساواة .

## 100 طفل يشاركون نسائية حقوق الإنسان أنشطتها

المصدر: جريدة اليوم السبت ١٥ مايو ٢٠١٠

١&G=٧٥٨٧٣٢&I=١٣٤٨٣http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

ذكرت اختصاصية الطفولة بفرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية أمل الدار أن برنامج "الزيارة" الذي تنظمه الهيئة استهدف أكثر من ١٠٠ طفل منذ بداية العام يمثلون مختلف المراحل التعليمية، إلى جانب أطفال آخرين شملتهم محاضرات توعوية، مشيرة إلى أن البرنامج يهدف إلى تعريف الأطفال بهيئة حقوق الإنسان ودورها في المجتمع، خصوصا في مجال الطفولة وتشجيعهم على التفكير والإبداع وتنمية ثقتهم في أنفسهم وقدراتهم وتفعيل التعاون مع المؤسسات التعليمية المختلفة وعمل برامج بشكل دوري للأطفال من المراحل كافة.

وقالت الدار: إن الأطفال لديهم استجابة لتقبل مفهوم حقوق الطفل من خلال طرحهم الأسئلة وعرض القصص التي واجهوها في هذا الشأن.

وأضافت أن الفرع النسائي لهيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية استضاف مؤخرا مجموعة من الأطفال من إحدى مدارس رياض الأطفال، مشيرة إلى أن هذه التجربة تعد أولى تجارب الهيئة. وقد سعت من خلالها إلى توفير بيئة جيدة لبرامج الطفل من خلال إيجاد أركان وبرامج تفاعلية.

ولفتت إلى أهمية تنظيم أركان للأطفال وورش العمل، منوهة إلى أن البرنامج أظهرت الطاقات الإبداعية لدى الأطفال. وكان البرنامج التوعوي الترفيهي قد بدأ باستقبال الأطفال وتوزيع عبارات تحمل بعض بنود اتفاقية حقوق الطفل، أعقبها قراءة قصة قصيرة وتعليمهم كيفية كتابة القصص من خلال طرح القصة والمشرفة على الفرع شريفة الشعلان، وأعمال فنية وإبداعية من عمل الأطفال تم تعليقها على الجدران لتشجيعهم، وتوزيع الهدايا التذكارية على الأطفال.

## تجمع للمحامين يستعرض تجارب الدول ويبحث العلاقة التكاملية مع القضاة

المصدر: جريدة الرياض السبت ١٥-٥-٢٠١٠  
http://www.alriyadh.com/article/١٥/٥/٢٠١٠/٢٥٨٨٠.html

يعقد ملتقى المحامين والمستشارين جلساته صباح اليوم في الرياض ويحظى الملتقى بعناية بالغة من رئيس مجلس الغرف السعودية الشيخ صالح كامل، والذي ثمن الرعاية الكريمة من معالي وزير العدل للملتقى الأول للمحامين والمستشارين وقال أمين عام مجلس الغرف السعودية د.فهد السلطان أن الشيخ صالح كامل يولي اهتماماً كبيراً بهذا الملتقى لكونه يهدف إلى تطوير مهنة المحاماة ورفع مستوى المنظومة القانونية في المملكة وهو الأمر الذي سيكون له الأثر البالغ في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية، وذلك لكون المحامين والمستشارين هم الدرع الواقي بعد الله عز وجل والذي يحمي الأعمال التجارية والاقتصادية من التعثر، وسوف يشارك الشيخ صالح كامل بكلمة في الملتقى تتضمن تطلعاته وآماله لتطوير مهنة المحاماة في المملكة ووضع المملكة في مصاف الدول الرائدة في هذه المهنة .

وأكد أن الملتقى سيكون من الخطوات الأساسية في هذه المسيرة التطوير وذلك لكونه حل محاور الملتقى سوف تستعرض تجارب عملية رائدة على الصعيدين المحلي والدولي في ممارسة مهنة المحاماة والاستشارات القانونية إضافة إلى استعراض أبرز التجارب الناجحة في توسيع قاعدة الشراكة في مكاتب المحاماة وآليات توزيع العمل بين الشركاء بأسلوب يحقق الانسجام للجميع ويحقق الهدف المنشود من التعاون البناء بين المحامين .

وأشار السلطان بأن مجلس الغرف السعودية لديه اهتمام كبير في استفادة مكاتب المحاماة المحلية من تجارب الشركات المهنية الدولية، والتي يشارك فيها مئات المحامين، خاصة مع تزايد أعداد الخريجين في المجالات الشرعية والقانونية، ووجود عدد كبير من المبتعثين في الخارج في تخصص القانون .

وأوضح السلطان أن الملتقى يستعرض آفاق وتطلعات المحامين والمستشارين للرفي بمهنتهم من خلال استشراف العلاقة التكاملية المنشودة بين المحامين والقضاة، وكذلك عرض تجارب الدول الأخرى في إسناد بعض مهام التوثيق إلى المحامين للاستفادة منها في نظام التوثيق المزمع صدوره قريباً وذلك تماشياً مع الأمر الملكي الكريم رقم: أ ٦٦ الصادر بتاريخ ٢٦ / ٥ / ١٤٣١هـ والذي كلف وزارة العدل بالعمل على استصدار نظام متكامل للتوثيق يشمل الشروط اللازمة في كتاب العدل وبقية الوثائق وتحديد اختصاصاتهم ومسؤولياتهم وإجراءات عملهم .

وأفاد السلطان بمشاركة المحامي د. عبدالعزيز الفهد بورقة عمل بعنوان "هيئة المحامين واستشراف المستقبل" كدراسة مقارنة في عدد من الدول الأجنبية والعربية، وذلك لما للدكتور الفهد من خبرة واسعة ومشاركته في عدد من المجالس والهيئات كمجلس الأعمال السعودي الأمريكي وعضوية الهيئة الاستشارية في مجلس الاقتصاد الأعلى .

وتجدر الإشارة إلى أن الملتقى يتضمن ثلاث جلسات الأولى بعنوان: "تجارب دولية ومحلية رائدة في المحاماة"، ويترأسها معالي الدكتور عبدالمحسن المسعد وكيل وزارة العدل .

والثانية بعنوان: "الاتجاهات الحديثة في تأهيل المحامين والمستشارين" ويترأسها الأستاذ سعود الشمري عضو مجلس الشورى .

كما ستكون الجلسة الثالثة بعنوان: "مهنة المحاماة الواقع والتطلعات" والتي يترأسها معالي الدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان .

وستطرح في كل جلسة من الجلسات عدد من أوراق العمل.

## مديرة القسم النسائي في شرطة جدة بسملة رجب لـ عكاظ:

### نحقق - نراقب - ندهم - ولا نعرف التعامل مع السلاح مطلقاً

المصدر: جريدة عكاظ السبت ١٤٣١/٦/١ هـ ١٥ مايو ٢٠١٠ م العدد: ٣٢٥٤  
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con٢٠١٠٠٥١٠٣٥٠٢٦٦.htm٢٠١٠٠٥١٠٣٥٠٢٦٦

حوار: منال الشريف - جدة

تدير بسملة رجب قسماً في شرطة محافظة جدة، تعمل فيه ٨٠ سعودية ليس من بينهن واحدة تحمل مسمى الجندي فلانة فالكل مدنيات. انخرطت رجب في العمل الشرطي منذ ١٧ عاماً موظفة مدنية بالمرتبة السادسة، عاملة في البحث الجنائي بحكم تخصصها في الخدمة الاجتماعية. تبين في حوار مع «عكاظ» أن عمل المرأة في شرطة جدة تغير منذ عامين؛ لذا تعمل الآن في التحقيق، المراقبة، الدهم والسجون. وترى مديرة القسم النسائي في شرطة جدة بسملة رجب أن المأمورات العاملات في السجون يجب أن يتم التعامل معهن على أساس الرتب العسكرية. وأوضحت رجب أن مسألة التوعية الأمنية توسعت في المدارس والجامعات لتبصير الطالبات بمخاطر المشكلات الأمنية التي قد تقع لهن. إلى تفاصيل الحوار:

• كيف نشأت فكرة القسم النسائي في شرطة جدة وكيف كانت البدايات؟

أعمل في وزارة الداخلية منذ ١٧ عاماً، وكنت ضمن أول ست جامعات تخرجن من قسم الخدمة الاجتماعية من جامعة أم القرى في مكة المكرمة وعلمن في هذا القطاع، وحصلن على التعيين من ديوان الخدمة المدنية كمفتشات على المرتبة السادسة والسبب هو طلب مدير البحث الجنائي في ذلك الوقت موظفات جامعات على قدر كبير من التعليم؛ لأن القضايا والتحقيقات كانت تتطلب متخصصات، لذلك تم تعييننا فور تخرجنا.

والحقيقة أن دور المرأة في ذلك الوقت كان مغيباً جداً في القطاع، على العكس من الآن حيث بدأ الاهتمام بها في السنوات القليلة الماضية بعد أن قدمت وزارة التربية والتعليم دراسة وبحث متكامل عن الانحرافات السلوكية التي تمت ملاحظتها على طالبات المراحل المتوسطة والثانوية وكانت تلك الدراسات والتي تضمنت عدة توصيات منها تنشيط الجانب النسائي في شرطة جدة للتوعية ما جعلت مدير شرطة محافظة جدة اللواء علي الغامدي يدفع بهذا الاتجاه وبالفعل تم التعاون مع إدارة التعليم بنشر التوعية في المدارس والتعريف بدورنا في القسم وما هي المهام المسنودة إلينا وتحذير الطالبات من أخطار الانحرافات السلوكية ومن هنا تبلورت فكرة إنشاء القسم.

كما أن الحاجة استدعت توظيف نساء لمساعدة رجال الأمن إذا استدعت الضرورة وبتقديم تقارير ودراسات نفسية واجتماعية وجسدية قد لا يراها المسؤول في المذنبه كونه رجل وكوننا نعمل في دولة تطبق الشريعة الإسلامية وتحكمنا العادات والتقاليد الملزمة؛ لذلك كنا نقدم دراسات وأبحاث للجهات المعنية وبدون اختلاط وأقسامنا كانت مستقلة ولكن بدون إدارة نسائية.

وتوالت علينا الإدارات وكانت هناك اجتهادات من مديرينا مختلفة فالبعض من الموظفات ذهبن للعمل في أقسام أخرى كتخصير أسماء المأمورات وكتابة التقارير عنهن والبعض مكثن في البحث الجنائي حتى افتتاح قسم نسائي مستقل.

وبدأت الفكرة تأخذ حيز التنفيذ كقسم مستقل يتولى جميع شؤون المرأة عندما بدأ عدد الموظفات والمأمورات يزداد فاقترح افتتاح القسم منذ سنتين من الآن وأنا كنت قبل ذلك مديرة القسم النسائي في البحث الجنائي، وعملنا كان يندرج تحت مظلة إدارة البحث، ولم تكن نخدم شرطة جدة حتى أتت الموافقة على افتتاح القسم وتم نقلنا كمشرفات على الموظفات العاملات في المراكز التابعة لشرطة جدة في الحقوق المدنية في الشمال والجنوب، الأدلة الجنائية، البحث الجنائي، الأمن الوقائي، هيئة التحقيق والإدعاء العام، المحكمة الجزئية ونحن هنا في الإدارة الأم ونشرف على أكثر من ٨٠ موظفة بالإضافة إلى المأمورات الموزعات على مراكز الشرط وموظفات الأدلة الجنائية وبعضهن مكلفات في السجن العام للنساء لرفع البصمات.

• لماذا تم اختيارك لرئاسة القسم؟



تم النظر للأقدمية في التعيين وربما لأنني كنت الأكثر في تقديم الدراسات التي أكدت على أحقيتي في هذا القسم من قبل رؤسائي، كما كنت رئيسة القسم النسائي في البحث الجنائي لذلك تم اختياري لهذا المنصب وهذه ثقة من رؤسائي اعترافاً وافتخاراً بها وتحملني مسؤولية أكبر، وتعمل معي ست موظفات في المكتب الرئيسي.

- ألا تترين أنه حان الوقت لمنح النساء العاملات في المجال الأمني رتب عسكرية؟
- نحن مدنيات ولسن عسكريات ونعمل تحت نظام الخدمة المدنية بجميع التصنيفات الوظيفية الموجودة ولسنا على رتب عسكرية، ولكن يهمننا أن يكون للمأمورات (السجنات) بالذات رتب عسكرية أو استحقاق بدلات خطر ومناوبة، فالمأمورات أعمالهن قريبة من عمل العسكر وهن مدنيات ولا زلن على هذا الحال.
- في ظل تسارع إيقاع المجتمع السعودي ما هي الدورات التي تخضعن لها؟
- نخضع لدورات حول التعريف بمهام الشرطة والمهام المنوطة بالعمل ومهارات الاتصال وعلم النفس الجنائي.
- هل تجيدين التعامل مع قطع السلاح التي يستخدمها رجال الشرطة؟
- لا أعرف التعامل مع السلاح الناري ولم استعمله قط وليس لدي تصريح بعد وأنا أطمح لتحقيق العدالة بالسلام دون اللجوء إلى العنف.

• أصبحت المرأة تؤخذ كغطاء في عمليات إجرامية فكيف تتصرفن حيال ذلك؟

الأقسام الرجالية هي المخولة في تلك الحالة من الاقتحام فوجود المأمورات هو حفاظ على حرمة البيوت، وعند رؤيتنا لأي شيء مخالف لابد من إبلاغ السلطات والجهات المختصة كلا في مجاله.

• ما هي معايير الاستعانة بالسجنات؟

— لا يوجد أي تدريب بدني للمأمورات، ولكن تلك الوظيفة لها ملامح معينة يمكن معرفتها أثناء المقابلة الشخصية من ناحية الصحة وهي أحد الاعتبارات المهمة، بالإضافة إلى مؤهلاتها وإجاباتها على الأسئلة المطروحة عليها وما إلى ذلك.

• أنتن العاملات في الشرطة تمثلن قلة فكيف تتعاملن مع العاملين من الرجال في ذلك؟

— طبيعة العمل لدينا تنقسم إلى ثلاثة أقسام إدارية، ميدانية وتوعوية فالإدارية منوط بها كتابة الخطابات، الإجازات، المحاضر، التحقيقات، دراسة ومتابعة ملفات جميع موظفات الشرطة بكافة الأقسام، كذلك نوصي بالترقيات لبعض الموظفات اللواتي تميزن بحسن الأداء والتفاني في العمل.

أما المأمورات فينحصر عملهن في الميدان ويرافقهن رجال الشرطة كفرقة في المداهمات، مرافقة السجينة في كل مكان وأيا كان الأمر، سواء حضورها للتحقيق مع السجينة في هيئة التحقيق والإدعاء العام أو إلى الترحيل أوفي التوقيف أثناء مثولهن أمام البحث الجنائي، إضافة إلى الخفارة والتي تلزم المأمورة مرافقة السجينة في المستشفى إذا كانت مريضة ومرافقتها، وبالنسبة للمرأة العاملة في الميدان فنكلفها بمراقبة المقاهي، المطاعم والأسواق للتغلب على بعض التجاوزات والمراقبة على بعض الأوضاع الغير اللائقة واستدعاء الفرقة المخولة لمواجهة اللواتي يجلسن بدون محارمهن ويعملن أعمالاً تخدش الحياء، كذلك البعض من الموظفات يحضرن محاضرات أو ندوات سواء صحية أو بنكية أو منتديات اقتصادية من أجل ضبط الأمن، وهناك تعاون مع دار الحماية الأسرية وهيئة حقوق الإنسان والمختصة بالعنف الأسري لدراسة حالات المعنفات، فلدينا من يحملن شهادات جامعية في الخدمة الاجتماعية وعلم النفس وعلم الاجتماع وكلفهن بتقديم التقارير اللازمة في حين تكون الضحايا من النساء أو الأطفال ونوعي أمنياً منذ سنتين الطالبات في المدارس، الجامعات والمؤسسات الاجتماعية للتعريف بدور المرأة في الشرطة ومحاولة نشر الوعي بطريقة التبليغ في حالات التحرش أو الاعتداء أو العنف الأسري، وكذلك طرق الوقاية من الانحرافات السلوكية التي تقع فيها الفتيات.

• الحصول على وظيفة في الشرطة أمر قليل الحدوث بالنسبة للنساء في المملكة، فهل كانت مصدر حرج اجتماعي وعائلي لك؟

— في الحقيقة كنا متخوفات من قبول الوظيفة، وسبب الأمر ربكة للعائلة ولكنهم كانوا صامتين إلى أن وجدتهم فجأة

موافقين على التحاقى بالعمل، وعلمت بعدها بأن أغلب أفراد أسرتي عملوا استقصاء وكل منهم لا يعلم بالآخر وبدأتها والدتي التي اتصلت على مدير القسم حينها وسألته عن طبيعة العمل الذي سوف تكلف به وهل هناك خروج ميداني ومشاركة الرجال في المداهمات والمساعدة بالقبض على اللصوص والمنحرفين وما إلى ذلك فقال لها: إن عملنا إداري لا أكثر، وفي نفس الوقت اتصل أخي وزوجي بالمدير نفسه دون أن يدري كل منهم عن الآخر.

إلى جانب إنني كنت أميل إلى هذا العمل وأتوق إليه بالرغم إنني حاصلة على نسبة ٩٣ في المائة في الثانوية العامة، ورفضت أن التحق بكلية الطب بالرغم من أن الفرصة كانت متاحة، كما إنني كنت لا أرغب في أن أكون معلمة لذلك فضلت الدراسة في قسم الخدمة الاجتماعية.

• ما هي الأجندة التي تعملين عليها في المستقبل كمسؤولة القسم النسائي في شرطة جدة؟

— الخطوة المقبلة هي أنني أطمح بأن ننشئ تعاوناً مشتركاً بيننا وبين الأقسام النسائية في الدوائر الحكومية عبر منتدى كبير مع إدارة التعليم وشرطة جدة وإدارة مكافحة المخدرات ومؤسسة رعاية الفتيات وهيئة حقوق الإنسان للتعريف بالخدمات التي يقدمها كل قطاع و تذليل الصعوبات التي تواجهنا والتعاون في القضاء عليها.



## ..و النطق بالحكم على المتورطين في وفاة طبيب سعودي

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء ١٨ مايو ٢٠١٠

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١&G=٧٥٩٢٧٢&I=١٣٤٨٦>

فهد الثقفي - جدة

سلمت اللجنة الطبية الشرعية أمس، فاتورة الخبير الأمريكي بقيمة 168 ألف ريال إلى المستشفى المتهم في وفاة الطبيب طارق الجهني، قبل جلسة اليوم التي حددت للنطق بالحكم في القضية، كما طالب استشاريون قانونيون في جدة، بسجن الأطباء المتورطين في القضية، وتفعيل عقوبة التشهير للمنشآت المتورطة في أخطاء طبية، كما هو موجود في نظام المنشآت الصحية. وكان الدكتور طارق الجهني رئيس قسم الأسنان في مستشفى الملك فيصل التخصصي في جدة فارق الحياة عقب خطأ ارتكبه طبيبة تخدير لا تحمل رخصة لمزاولة المهنة في البلاد في أحد المستشفيات الخاصة في جدة. حيث قامت طبيبة التخدير بمباشرة العملية دون مساعدة استشاريين ما يعتبر إهمالاً إضافياً بالإضافة إلى أخطاء تراكمية أخرى صاحبت العملية، بدأت بإدخال الأنبوب بطريقة خاطئة وانتهت بالإنقاذ الخاطئ للحالة الحرجة، وانقطاع الأوكسجين عن المتوفى طارق الجهني لمدة ٣٠ دقيقة دون علم الطاقم الطبي، وهو ما أظهرته نتائج الأشعة المقطعية. وكانت هيئة حقوق الإنسان قد كلفت المحامي الدكتور عمر الخولي بحضور جلسات الهيئة الطبية الشرعية لتدوين ملاحظاته ومراقبة سير التحقيقات.

## طبيب أسرة يهاجم ابنته بالسيف

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ٥/٦/١٤٣١هـ ١٩ مايو ٢٠١٠ م العدد: ٣٢٥٨  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100519301107/Con20100519.htm>

تبحث فتاة عشرينية ووالدتها (ر.غ ٤٠ عاما) عن حل جذري لمعانيتها وشقيقتها الصغرى المحتجزة في منزل والدهما (طليق الأم) والذي يعمل طبيب أسرة، إبان تعرض الفتاتين (٢٠ - ١٧ عاما) لسنوف مختلفة من التعذيب على يد والدهما وزوجته الجديدة - على حد قولها.

وتمكنفت الفتاة الكبرى من الهرب من منزل والدها في مكة المكرمة ولجؤها إلى والدتها في مدينة جدة. وأوضحت الفتاة (ع.ح ٢٠ عاما) أنها انتقلت وشقيقتها الصغرى إلى منزل والدهما، عقب انفصاله عن والدتهما منذ سبعة أعوام وزواجه من أخرى، بيد أنه منعهما من التعليم وبدأ تعذيبهما دون مبرر - على حد تعبيرها. وقالت الفتاة: «كنا نتلقى سيلا من الشتائم دون سبب، وتطور لاحقا إلى اعتداء بالخنق واستخدام آلات حادة، كان آخرها ضربه لي بسيف في رأسي، ما نتج عنه نزيف جراء إحداث جرح عمقه سبعة سنتيمترات، إضافة إلى تهديدي وشقيقتي بالقتل».

وخلصت الفتاة إلى أنها كانت تفكر دوما في الانتحار أو الهرب نظير المعاملة السيئة التي تلقاها وشقيقتها، إذ كانت - والحديث للفتاة - زوجة والدهما تحبسهما في المنزل وتغلق باب المطبخ، أثناء سفرهم إلى مدينة الطائف، وتقيهما يومين دون مؤونة أو ماء، مؤكدة «بدأت أفكر بجدية في قتل والدي في حال أرغمنا على الرجوع إلى منزله». وفي السياق ذاته، أوضحت والدة الفتاة أن الطبيب المعالج رفض إعطاءهم تقريرا عن الحالة، مضيئة: «حاولنا الاستعانة بنائب مدير الشؤون الاجتماعية في مدينة جدة، الذي أحالنا إلى القسم النسائي المخصص للعنف الأسري، وطلبوا تحويل الفتاة إلى دار الرعاية الاجتماعية لحين انتهاء القضية، على الرغم من طلبي رعايتها».

وطالبت الأم بضرورة الكشف الطبي والنفسي على ابنتها ووالدها، جراء العنف الذي يمارس ضد ابنتها. من جهته، رفض والد الفتاة التعليق حول القضية، معلقا: «يجب أن يستكمل التحقيق في الواقعة أولا، ومن ثم يتم الحديث فيه».

إزاء ذلك، أكد مصدر أمني مطلع أنه تلقى اتصالا من والدة الفتاة، تطالبه بالتدخل لإنقاذ حياة ابنتها، مضيئا: «حاولنا التدخل لحل القضية، ولكن والدها كان خارج المنزل في ذلك الوقت، قبل أن تتمكن الفتاة من الهرب من منزل والدها في مساء اليوم التالي من الاتصال».

وفي حين رفض مدير الشؤون الاجتماعية الرد على استفسارات «عكاظ» حيال القضية، أكد مساعد المشرف في هيئة حقوق الإنسان إبراهيم اللحياني أن القضية ما زالت تحت الدراسة والتحقيق، وهناك متابعات لها من قبل اللجان الأخرى.

## وزير الشؤون الاجتماعية: ٩٣٠ مليوناً تصرف شهرياً لمستفيدي

### الضمان

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ١٤٣١/٠٦/١٩ هـ ١٩ مايو ٢٠١٠ م العدد: ٣٢٥٨  
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100519Con20100519301022.htm

أكد وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين أن وزارته تصرف شهرياً ما يقارب ٩٣٠ مليون ريال على نحو ٦٩٠ ألف مستفيدة ومستفيد عبر ٩٤ مكتباً للضمان الاجتماعي موزعة في المناطق.

ودعا العثيمين خلال تدشينه أمس في مقر الغرفة التجارية في منطقة نجران الملتقى السادس لمديري العموم ومديرات مكاتب الضمان الاجتماعي في المملكة تحت عنوان «البرامج المساندة والبحث الميداني»، مديرات ومديري المكاتب للصبر والتحلي بالأخلاق في مجال عملهم وتقديم الخدمات الإنسانية لجميع المستفيدين. وثمن العثيمين جهود العاملين في مكاتب الضمان ودورهم الإنساني الذي يؤدونه، لافتاً إلى أن الوزارة تعمل على تطوير أداء العاملين في مكاتب الضمان وتلمس احتياجاتهم وتذليل العقبات التي يواجهونها، مؤكداً أن الدولة تولي الضمان الاجتماعي عناية خاصة.

ودشن الوزير العثيمين ميثاق العمل المهني لباحث الضمان، وهو عبارة عن خارطة طريق توضح المعالم والمبادئ والقيم الأخلاقية والتطبيقية والمهنية لباحث الضمان، تسلمها محمد ناصر الكودري مدير الضمان السابق في منطقة عسير، فيما تسلم فالح بن عبدالله المزيد جائزة التميز لهذا العام.

من جانبه، أكد وكيل الوزارة للضمان الاجتماعي محمد بن عبد الله العقلا حرص القيادة على تحقيق أهداف الضمان الاجتماعي ومساعدة المحتاجين والمستفيدين من الضمان، مشيراً إلى وجود خطط للوزارة لتطوير مهارات مديري الضمان في المناطق وتطوير العمل بهذا الخصوص.

ويختتم اللقاء جلساته اليوم، بجلستين الأولى بعنوان «الضمان الاجتماعي وحقوق الإنسان تكامل وتعاون لممثلي هيئة حقوق الإنسان» يقدمها الدكتور زيد الحسين والثانية تتعلق بـ «الصندوق الخيري الاجتماعي نظرة مستقبلية للشراكة مع الضمان» يقدمها وكيل التنمية عبد العزيز بن إبراهيم الهدلق.



## حقوق الإنسان تنظم برنامج «حمائتي حقي»

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء ٦-٥-١٤٣١ العدد 13748  
http://www.al-jazirah.com/fe20100519.htm

الدمام - هيا العبيد  
بالتعاون مع هيئة حقوق الإنسان يقيم المكتب النسوي لبرنامج الأمير محمد بن فهد لتنمية الشباب بالدمام في الرابع والعشرين من الشهر الجاري محاضرة بعنوان «حمائتي حقي» للأخصائية الاجتماعية / أمل الدوخي، وذلك من الساعة العاشرة حتى الساعة الثانية عشرة ظهراً. وتستهدف المحاضرة نشر التوعية بمفاهيم التحرش والتعامل مع الحالات المعرضة للتحرش وأساليب الوقاية والعلاج.

وقد خصصت المحاضرة للأمهات وال طالبات.

## مواطن يرد على إزالة منزله برصاصة في بطن اللجنة

المصدر: جريدة شمس الثلاثاء العدد ١٥٨٨ / ٢٠١٠-٠٥-١٨  
http://shms.pressera.com/html/story.php?id=٩٧٧٨٢

أبها. محمد موسى

وأجهت لجنة مراقبة الأراضي وإزالة التعدييات في «السودة» غرب أبها، أمس، مقاومة عنيفة واعتداء مباشرا من قبل متعدين على أراضي الدولة، حيث أصر المتعدون على إطلاق النار على اللجنة، التي كان يساندها في تنفيذ عمليات الإزالة قوة مشتركة من المهمات والواجبات والأمن الوقائي والمباحث الجنائية والبلدية. ونجم عن إطلاق النار خلال تنفيذ قرارات الإزالة، إصابة أحد أفراد «المجاهدين»، وتم نقله إلى مستشفى عسير المركزي، وتبين أن الرصاصة استقرت أسفل البطن، لكن حالته الصحية مستقرة، فيما ألقى رجال الأمن بقيادة قائد الأمن الوقائي بمنطقة عسير العقيد سعيد عسيري، القبض على «المتعدي المعتدي». وأوضح الناطق الإعلامي بشرطة عسير بالإنيابة المقدم عبدالله بن ظفران أن لجنة إزالة التعدييات انتقلت، صباح أمس، بمعدات وآليات إلى موقع الحادث بناء على توجيهات أمير منطقة عسير، بإزالة تعدييات بعض المواطنين على مخطط معتمد لكن المتعدي رفض الاستجابة، وأصر على البقاء في منزله لمنع التنفيذ، ثم أطلق النار باتجاه أحد رجال المجاهدين. وبعد توجيه مدير شرطة منطقة عسير قبض على الجاني وأحيل إلى التحقيق. وقال المواطن محمد المازني «٦٠ عاماً»: إن اللجنة أزلت بيته للمرة الثالثة، استنادا إلى مكاتبات من أمين منطقة عسير بضرورة إزالة المنازل التي تدعي الأمانة أنها مخالفة على الرغم من أنه اشترى ذلك المنزل قبل اعتماد المخطط الجديد بأعوام طويلة، ولديه الأوراق الثبوتية بذلك، وأيضا إيصالات الكهرباء، مشيراً إلى أنه خاطب هيئة حقوق الإنسان لوقف تنفيذ الإزالة منعا لتشريد أسرة بكاملها، لكن لم تتجاوب الهيئة معه. وكان وكيل إمارة منطقة عسير المهندس عبدالكريم الحيني زار المصاب مساء وأطمأن على صحته.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

## المملكة طبقت جميع بنود اتفاقية حقوق الطفل ولم يبق إلا تحديد سن الزواج

المصدر: جريدة الرياض الخميس ١٣-٥-٢٠١٠  
<http://www.alriyadh.com/article/١٣/٥/٢٠١٠/html٥٢٥٣٣٤>

الرياض - هدى السالم

طالب المستشار القانوني الأستاذ أحمد بن إبراهيم المحميد عضو برنامج الأمان الأسري الوطني بتطبيق المواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحماية الطفولة خاصة فيما يتعلق بمنع زواج الأطفال وتحريره وتجريمه ومنعه فوراً قبل أن يستفحل في المجتمع ويصبح ظاهرة ومن ثم يصعب السيطرة عليه، وقد طبقت المملكة جميع بنود اتفاقية حقوق الطفل العالمية ولم يبق سوى تحديد حد أدنى لسن الزواج .. وأضاف قائلاً " علينا تحجيم وإيقاف ذلك خاصة أن ثقافة المجتمع لازالت تؤيد مثل هذه الزيجات وتباركها لأسباب اجتماعية وتاريخية مثل العادات والتقاليد في بعض المناطق في السعودية خاصة انه لا يوجد لدينا وللأسف ما يمنع مثل هذه الزيجات نهائياً بل انها تحظى بالتشجيع والمباركة حتى من بعض الجهات الشرعية والتي تبارك هذه الزيجات ولا تمنع من تسجيلها وتوثيقها .. كما طالب المحميد أن يكون المنع عن طريق إصدار قانون خاص يمنع تزويج غير البالغين ويعاقب على حد قوله كل من تسول له نفسه ارتكاب هذا الفعل أو المشاركة فيه عن طريق الشهادة أو التسجيل أو حتى الخطوبة مستشهداً بقرار ملكي سابق منع تجارة الرق تطبيقاً للمواثيق والمعاهدات الدولية. واستطرد قائلاً " إن زواج الأطفال لن يقضي على العنوسة ولن يساهم في رقي وتطوير المجتمع بل ربما يزيد من حالات الطلاق والأيتام والأرامل والإعاقات والأمراض وربما يزيد من نسبة الفقر والعوز والحاجة والامية نتيجة صغر سن الوالدين وعدم مقدرتهم الجسدية والعقلية والنفسية على مواجهة صعوبات الحياة وغلاء المعيشة والتطور المذهل في الحياة اليومية، وفيه اعتداء على براءة الطفولة وتحميلهم مسؤولية الحياة منذ الصغر" ..

## الشؤون الاجتماعية تعترف بتجاوزات أيتام مكة وتصفها بـ التصرفات الفردية

المصدر: جريدة المدينة الخميس ١٣ مايو ٢٠١٠  
<http://www.al-madina.com/node/٢٤٧٥٩٤>

اعترفت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتجاوزات وحالات الإيذاء والتعذيب التي وقعت في دار الأيتام بمكة المكرمة وأكدت أنها تمثل تصرفات فردية غير مقبولة إطلاقاً. واتفقت الوزارة مع تقرير "حقوق الإنسان" خلال زيارتها لدار الأيتام حول قدم المبنى واعتبرته غير صالح لايواء الأيتام، مشيرة إلى أنها نشرت اعلانات عدة في عدد من الصحف حول رغبتها في استئجار مبنى ليكون مقراً لدار التربية الاجتماعية للبنين بمكة المكرمة إلا أن احداً لم يتقدم بعد بعرض مبنى مناسب. ونفت الوزارة قيام دار الأيتام بتقديم وجبة واحدة يومياً للابناء بالإضافة إلى ان الاعاشة التي يتم تقديمها للابناء تخلو من التنوع. وقالت: إنها لا ترضى بأي تقصير مهما كان تجاه الأيتام أو أي فئة مشمولة برعايتها كما انه سبق وان تم تشكيل لجنة مهمتها متابعة اوضاع الدور وعلاج أي ملاحظة او قصور قد يطرأ.

وقال الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية والتنمية الاجتماعية لـ «المدينة» رداً على ما تم نشره في هذه القضية انه فيما يتعلق بسوء المعاملة والضرب فإنني أؤكد أن هذه الممارسة غير مقبولة إطلاقاً ولا تقرها الوزارة، ولا يوجد لهذا المنع أي استثناءات مهما كانت الدوافع والأسباب، وقد تم توجيه الدور المعنية برعاية الأيتام وتنبيههم إلى عدم استخدام الضرب وسيلة إصلاحية أو تأديبية، كما أن هذه الدور تخضع لللائحة جزاءات اعتمدت الأسلوب التربوي في التأديب والإصلاح بعيداً عن التعنيف أو الإيذاء، وما قد يحدث من تجاوزات فإنها تمثل في واقعها تصرفات فردية غير مقبولة إطلاقاً.

وفي شأن نظافة المبنى، قال ان هذا الجانب لا شك من الأولويات التي يحرص الجميع على أهميتها وتحقيقها، وهي من الشروط التي تؤكد الوزارة ضرورة الالتزام بها، ولا تشذ دار التربية الاجتماعية بمكة المكرمة ولا غيرها عن هذا الأمر، وتقوم شركات متخصصة بهذه المهمة، فضلاً عن برامج خدمة الذات التي تأتي النظافة الشخصية في مقدمتها، ولكون المبنى الحالي للدار قديماً فإن هذا يحول دون أن يظهر فيه مستوى النظافة بالشكل المأمول، وهذا محل اهتمام الوزارة و هو قيد المتابعة كما سيرد ذكره لاحقاً.

وحول قدم المبنى اكد ان الوزارة تتفق مع التقرير بانه قديم بالفعل وربما لم يعد صالحاً لايواء الأيتام لذلك فقد نشرت الوزارة اعلانات عدة في عدد من الصحف حول رغبتها في استئجار مبنى ليكون مقراً لدار التربية الاجتماعية للبنين بمكة المكرمة إلا ان احداً لم يتقدم بعد بعرض مبنى مناسب لهذا الغرض علماً انه يجري البحث عن مبنى مجهز ليتم استئجاره مؤقتاً لنقل الابناء اليه ريثما يتم ايجاد مبنى مناسب يتم استئجاره لعدة سنوات ليكون مقراً بديلاً للدار وذلك الى ان يتم الانتهاء من قرية الأيتام التي تم اعتماد مخطتها الجديد وستشرع الوزارة في تنفيذه فور اخلاء المبنى الحالي. اما بخصوص نوعية الطعام وما ذكر انه يتم تقديم وجبة واحدة يومياً للابناء بالإضافة إلى ان الاعاشة التي يتم تقديمها للابناء تخلو من التنوع فقد اكد ان هذا الامر مخالف للواقع حيث يوجد عقد مع احدى الشركات المتخصصة بتقديم الاعاشة اليومية والمتنوعة وتضمن تلك الاعاشة العديد من الاطعمة المتنوعة بل انه يترك الخيار في كثير من الاوقات للابناء لتقرير ما يرغبون وما تشتهيهم انفسهم وهذا يسري على جميع دور التربية الاجتماعية للأيتام وكذا الفروع الايوائية الاخرى بلا استثناء.

وأشار إلى ان الوزارة لا ترضى بأي تقصير مهما كان تجاه الأيتام أو أي فئة مشمولة برعايتها كما اود احاطتكم انه سبق وان تم تشكيل لجنة مهمتها متابعة اوضاع الدور وعلاج أي ملاحظة او قصور قد يطرأ



## يبيعون الخضار والفواكه والمناديل وسط انتهاك صارخ

### لحقوقهم

## أطفال عاملون يفتشون الشوارع والأرصفة بحثاً عن لقمة

### العيش

المصدر: جريدة اليوم الجمعة ١٤ مايو ٢٠١٠

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١&G=٧٥٨٥٢٥&I=١٣٤٨٢>

لم يجد محمد هزازي طريقاً لمواجهة بؤس المال والفقر سوى الوقوف على قارعة الطريق مقترشاً أصنافاً من الخضار والفواكه، وسط حرارة الشمس الحارقة، بعد أن حرّمه أبوه من إكمال دراسته . الهزازي الذي لم يتخط عمره ١٤ عاماً واحداً من عشرات الأطفال السعوديين الذين ينتشرون في مختلف المناطق يبيعون الخضار على الطرق أو الأرصفة سواء داخل المدن أو القرى وسط ظروف حياة معيشية صعبة. اضطروا للبحث عن لقمة عيش يسدون فيها جوعهم. يقول الهزازي « انقطعت عن الدراسة منذ فترة، وأعمل في أحد الأسواق، حيث أقوم بمساعدة أبي في سوق الخضار يصاحبني في ذلك أخي الأصغر سنًا، حيث نعمل سوياً مع أبي في بيع بضاعته من الخضروات.»

ويضيف هزازي « والدي غير مقتنع بدراستنا، فهو دائماً يكرر أن الدراسة غير مجدية، ولا تنفع»، مستشهداً في ذلك ببعض أقاربه الذين أكملوا دراساتهم وحصلوا على شهادات جامعية لكنهم لم يحصلوا على وظائف تخفف من معاناتهم المعيشية.

سعوديون وأجانب

الأطفال الباعة والمتجولون في الطرقات أو الأرصفة ليسوا مقتصرين على السعوديين فقط ، فهناك أجانب قدموا إلى البلاد، اضطروا إلى أن يقوموا ببيع بعض البضاعات والأدوات البسيطة مثل الأقلام والدفاتر، وحتى الخضار والفواكه، حيث أجبرتهم الظروف المالية الخائفة للعمل، والذين يتوزعون عند محطات البترول والمساجد، وعند إشارات المرور، وأيضاً داخل المدن والأحياء في الأسواق الشعبية، ويقوم الأطفال باقتراش بضاعتهم أمام التجمعات الكبيرة التي عادة ما تضفي بعض الربحية لديهم مثل المساجد أو الأسواق.

فمحمود شحاتة وهو من جنسية عربية، يعمل على بيع بعض السلع البسيطة والتي قد يحتاجها المارة في الشوارع مثل بيع زجاجات المياه الصحية الباردة أو المناديل والمناشف وكذلك ألعاب الأطفال وبعض الحلويات الخفيفة، التي تحقق ربحاً تسد احتياجات أسرته اليومية.

ويقول شحاتة « أعمل لأوفر احتياجات منزلنا من الغذاء والأدوات اللازمة ، فأنا أعيش وسط أسرة صغيرة تحتاج للمال، لذلك أحاول أن أحصل على هذا المال من خلال بيع أدوات وأطعمة، تسد احتياجات رغبات البيت»

المنظمات الدولية

وعلى الرغم أن المنظمات الدولية في قوانينها تمنع الدول والمنظمات والشركات من استغلال الأطفال والإساءة لهم، وكذلك مراعاة حقوقهم وأعمارهم، فإن هناك من يعيش تحت طائلة الفقر والذي تدفع الأطفال إلى امتحان عمل يسد به مصروفات أسرته اليومية، فبعض الأسر يعيشون في ظروف اقتصادية سيئة، ومسالك لا تتوفر فيها مقومات الحياة المنزلية.

ويقول رضا علي والذي لم يتجاوز عمره ١٥ عاماً «والدي يمتلك مزرعة صغيرة تنتج سلة غذائية متنوعة من الخضروات والفواكه، حيث يشتري منه مجموعة من التجار والباعة كميات متفاوتة من هذه المنتجات الزراعية، من الطماط والخيار وكذلك الرمان والتين وغيرها، وأنا أعمل معه كذلك أقوم ببيع الخضار والفواكه في الأسواق» من المزرعة

ويضيف علي «أبيع هذه المنتجات في السوق، بعد أن أقتطفها من المزرعة فـ «والدي» لا يمانع في ذلك، فيكون مردوداً مالياً خاصاً بي، فأنا لا أستطيع أن أشتري التقنيات الحديثة أسوة بزملائي وأقاربي، فنحن أسرة تعيش على المزرعة ودخلها، لذلك لم أكمل دراستي، بعد زمن التحقت بتعليم الكبار في الفترة المسائية.» في حين يرى محمد محمود الذي يعمل في سوق الحراج مع أحد أقاربه متعة في بيع وشراء البضائع، فهو يعيش مع خاله بعد فقد أبويه، ويقول عن نفسه «أجد متعة في ذهابي إلى السوق» على الرغم من صغر سنه، فهو يتعلم من خاله حركة البيع والشراء وكيفية التصرف بالسلع والمقتنيات القديمة التي تأتي إلى السوق وبيعها بصورة لائقة. علبة سجائر

ويرى (ف.ب) الذي فضل عدم ذكر اسمه، أنه من أسباب مزاولته العمل في الشوارع والأسواق الشعبية على الرغم من حداثة سنه الـ ١٥ عاماً، هو توفير علبة سجائر، وذلك لكي يستطيع أن يحقق رغبته ومزاجه الخاص في شرب الدخان، فقام في البداية بشراء السجائر من بعض المحلات الغذائية والتي تبيع السجارة الواحدة أو الاثنتين وذلك بريال واحد فقط. ويقول عن نفسه «لم أستطع توفير المال من والدي أو سحب سيجارة واحدة من جيبه الخاص، لكونه حريصاً أن تكون علبة السجائر قريبة منه، ثم تعثرت في دراستي لمدة سنتين متتاليتين فعمد والدي إلى إعطائي خمسة ريالاً يومياً أو أكثر لعل ذلك يحقق رغبتي، وابتعد عن شرب السجائر بعد أن نصحتني، إلا أنه لم يتغير شيئاً، وعندما اكتشف والدي أنني أحاول أن يمتنعني لكن دون جدوى، ثم انقطعت عن الدراسة، فعملت مع أحد الأشخاص بمبلغ ١٥ ريالاً يومياً، بعد ذلك عملت في إحدى المستودعات في حمل البضائع، حيث لم استمر لمثقة العمل، فتوجهت للعمل في إحدى البوفيهات، كل ذلك يتزامن مع ظروف أسرتي المادية.»

تنافساً حامياً

وتشهد بعض الأماكن التي يتواجد فيها الأطفال الباعة، تنافساً حامياً للاستحواذ على بعض المواقع المناسبة، الأمر الذي يؤدي إلى شجارات ومضايقات حادة، توصف أحياناً بالعنيفة، ولكن عادة ما تعود المياه إلى مجاريها، خوفاً من البلاغ والقبض عليهم من قبل الأجهزة المختصة.

وفي حديثه عن ظاهرة الباعة المتجولين من الأطفال يقول الأخصائي الاجتماعي عبدالله القحطاني، أن وجود الأطفال في الأسواق والشوارع ظاهرة مستفحلة نتيجة لظروف قاهرة تعصف ببعض الأسرة وخصوصاً من محدود الدخل، وللحد من ذلك لابد من معالجة الظروف الأسرية التي يعيش فيها الأطفال خصوصاً في كنف آبائهم والبحث عن الأوضاع المالية لهم بالبحث والتقصي.

وبين القحطاني، أن هناك آباء دخلهم متوسط يساعده راتبه الشهري لسد احتياجات المنزل والإنفاق على أسرته ولوازمها، لكنه يجعل أولاده في الأسواق يعملون بدافع الطمع وجمع الأموال من عدة مصادر وفي هذه الحالة يكون الطفل ضحية أبيه، وهذا لا يعفيها من المسؤولية، وعلينا أن نحاسب هذا الأب ولا نتركه يتصرف في ابنه كما يشاء. دخل متوسط

ويتابع القحطاني حديثه، أن بعض الآباء يمسون بوظائف ذات دخل متوسط أو أقل، ومستقرون في وظائفهم وأعمالهم، ولكن قد يكون الدخل المادي لا يكفي لسد حاجات أسرته الأساسية فيضطر لتشغيل أولاده كباعة متجولين لزيادة دخله. أو يكون الطفل (البائع) يتيماً لا يوجد من يعيله هو وأسرته فيعمل من أجل ذلك. ويضيف القحطاني، أن بعض الآباء عاطلون عن العمل وذلك لعدم توفر فرصة عمل لهم، أو لاستغناء كفيله عنه - إن كان مقيماً في السعودية- والذي قد يتعذر إيجاد كفيلاً جديداً له، أو لعدم توفر المال اللازم لنقل كفالته، خصوصاً إنه سبق له نقل كفالته عدة مرات من قبل أشخاص آخرين، فيجد هذا الأب الأجنبي أن مهنة الباعة المتجولين الصغار لا تحتاج إلى كفيلاً أو تصريح بالعمل، وهو لا يبالي أن تكون هذه المهنة ممنوعة رسمياً. تحرش أخلاقي

وأوضح القحطاني، أن الباعة المتجولين من صغار السن سواء كانوا مواطنين أو مقيمين قد يتعرضون للتحرش الأخلاقي سواء كان جنسياً أو غيره، لكنهم يفضلون إخفاء الأمر عن أقربائهم خشية إلقاء اللوم عليهم، أو عقابهم، إن مثل هذا الموقف كفيلاً بتدمير نفسية الطفل. موضحاً في الوقت نفسه أنهم حين يهربون من سيارة أو رجال البلدية قد يلجؤون لأي

مكان للاحتماء فيه، وقد يكون هذا المكان غير آمن أو فيه من يحاول استغلال خوفهم وضعف موقفهم، فيلحق الأذى بهم بأي شكل من الناحية الجسدية أو الخلقية.

وأكد القحطاني، على ضرورة منع الأطفال من البيع في الشوارع، وأن يتم معالجة الأوضاع التي دفعتهم إلى ذلك، مهما كانت الظروف قاسية أو قاهرة، مضيفاً أنه في حال تم تجاهل هذه الظاهرة المرضية فسوف نجني ثمارها المرة في المستقبل القريب، حين يكبر عدد من الأطفال الباعة الذين حرّموا من طفولتهم وتعرضوا للكثير من التجارب السيئة. فإن هذه التجارب السيئة لن تخلق إنساناً سوياً صالحاً بل ستخلق إنساناً معقداً ناقماً على المجتمع الذي تجاهله حين كان صغيراً وتركه يواجه الحياة بمفرده.

في حين يرى اختصاصيون نفسيون، أن وجود الأطفال في الشوارع دون رقابة من الأسرة أو العائلة يؤدي إلى نتائج سيئة سواء كانوا أطفالاً متجولين يبيعون البضائع أو غيره، الأمر الذي يؤدي إلى انخراطهم في مشاكل أسرية، حين يتم استغلالهم في أعمال إجرامية أو سرقة أو استغلال من قبل الكبار



## إيواء ٤٧ ألف عاملة منزلية خلال عام في دور الرعاية

المصدر: جريدة الوطن يوم السبت ١٥ مايو ٢٠١٠

o&CategoryID=٢٢٣٠http://www.alwatan.com.sa/Local/News\_Detail.aspx?ArticleID=

الرياض: مشاري التركي

بلغ عدد العاملات المنزليات اللاتي استضافتهن مكاتب مكافحة التسول ومراكز رعاية شؤون الخادمت خلال العام ١٤٢٩/١٤٢٨ ٤٧٥٩٦ عاملة، منهن ١٤٢٠١ من العاملات عن طريق مراكز الشرطة، و٣٣٣٩٥ عاملة منزلية عن طريق الجوازات، ولا يشمل هذا الرقم العاملات المنزليات اللاتي يغرب بهن أبناء جلدتهن للهروب والعمل في أماكن أخرى، ومعلوم أن العاملات المنزليات اللاتي لا يأتي كفاؤهن لاستلامهن في المطار يسلمن إلى هذه الدور إلى حين مراجعة الكفيل.

جاء ذلك في تقرير صدر عن وزارة الشؤون الاجتماعية الأربعة الماضي وحصلت "الوطن" على نسخة منه، وأشار إلى عدد من الصعوبات التي تواجهها الوزارة أبرزها ضعف إمكانات مكاتب التسول البشرية والمادية في عملية القبض على المتسولين واستضافة الخادمت المنزليات، إضافة إلى عدم وجود الحماية الأمنية للفرق الميدانية خلال متابعة الحالات، وعدم تفرغ العاملين في مجال الحماية لمتابعة تلك الحالات، فضلاً عن عدم وجود حوافز مادية لهم، وعدم قدرة المعوقين المؤهلين الحصول على وظائف تناسب قدراتهم، ووجود تداخل بين مهمات الوزارة وأعمالها واختصاصات بعض الأجهزة الأخرى مثل التسول، العاملات المنزليات، الإرشاد الأسري، الإحالات البيئية لذوي الاحتياجات الخاصة، وحل مشكلة تأخر منح الأطفال مجهولي الأبوين رقم السجل المدني مما أدى إلى تعطيل استخراج الأوراق الثبوتية لهذه الفئة والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، مما أدى إلى صعوبة تنقلهم خاصة المكفولين لدى أسر، وكذلك تأخر صرف الإعانة الشهرية لهم.

## حراك لوضع خطة وطنية لحل المشكلات المسببة للعنف

### الأسري

المصدر: جريدة الحياة السبت ١٥ مايو ٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/14157>

أكدت باحثات متخصصات في الشؤون الأسرية والإصلاح الاجتماعي خلال ورشة عقدت في المدينة المنورة أخيراً تحت عنوان «المشكلات الأسرية الانحرافية.. الأسباب والآثار والعلاج» سعيهن إلى رسم خطة إستراتيجية وطنية لحل المشكلات الأسرية الانحرافية كافة، لتكون منطلقاً لوقاية المجتمع وحمايته من ظاهرة العنف الأسري التي باتت تورد أطيافه وتهدد أمنه.

بدورها، أكدت مديرة الحماية في القسم النسائي في وزارة الشؤون الاجتماعية الدكتورة موضي حمدان الزهراني لـ «الحياة» أنه ومن واقع احتكاكها الفعلي مع حالات العنف الأسري في منطقة الرياض منذ عام ١٤٢٥ (وهو نفس التاريخ الذي أنشئت فيه الإدارة العامة للحماية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية) كشفت لها جروح عدة، غائرة في الواقع الأسري، غالبيتها ملابس لجانب المرأة.

وقالت: «كانت الصورة في البداية غير واضحة بالنسبة للمرأة المعنفة حول كيفية المطالبة بحقوقها الشرعية، وحماية نفسها من التعرض للإيذاء بأنواعه المختلفة، وحماية أسرتها من العيش تحت مظلة الذل والاستغلال، إضافة إلى أن الثقافة الحقوقية لدى كثير من فئات المجتمع محدودة الوعي، إذ كان يسيطر على المرأة هاجس الخوف في المطالبة بحقوقها خوفاً من النتائج وردود الأفعال.»

وكشفت الزهراني ضعف دور الجهات الأمنية في متابعة وتقصي درجة العنف الواقع على المرأة أو أي فرد من الأسرة، «لم تكن بتلك الحماسة التي كنا نتوقعها في ذلك الوقت تجاه شكوى امرأة لسبب الثقافة الذكورية المسيطرة حينها حتى على رجال الأمن المكلفين بحماية الضحايا بغض النظر عن جنسهم.»

وبينت مديرة الحماية في القسم النسائي في وزارة الشؤون الاجتماعية أن دور الجهات القضائية كان مغيباً سابقاً لدى كثير من النساء في تفعيل الأحكام التشريعية، ويشوبه البطء في بت قضايا العنف الأسري وذلك لأسباب عدة، منها: عدم التفرع لمعالجة هذه القضايا، لكن لا يعني ذلك تهميش دور إمارة منطقة الرياض الذي كان مميزاً وملموساً في تنشيط أدوار كثير من الجهات الأمنية في متابعة قضايا العنف الأسري ومساندة لجنة الحماية في مرئياتها تجاه أي حال تتعرض للإيذاء. موضحة أنه بعد صدور القرارات الرسمية، مثل قرار وزير الداخلية بتفعيل أدوار الجهات في تقصي ومعالجة الحقائق، وبعد صدور قرارات مجلس الوزراء عام ١٤٢٩ في الاهتمام أكثر بحالات العنف الأسري وتفعيل الأدوار، بدأت الصورة الضبابية تميل إلى الوضوح والجدية في العمل واتباع المصلحة لدفع الأذى عن المعتدى.

وخلصت الزهراني إلى أن تجاهل المشكلات الأسرية لسنوات طويلة قبل تفعيل دور الجهات المعنية وقنوات الاتصال أدى إلى تحولها مع مرور الوقت إلى مشاكل انحرافية أو جنائية.

فهناك مثلاً خوف المرأة من الطلاق الذي يملك عصمته الرجل الذي يمثل دافعاً كبيراً للعنف الأسري، إلى جانب ازدياد حالات هروب الفتيات، والتحرش الجنسي بالأطفال، وارتفاع معدلات زنى المحارم، وتعاطي المخدرات، وانتشار الأمراض النفسية، فكثير من هذه الحالات لا تملك الأسر الوعي الكامل للتعامل معها بشكل جدي يسهم في احتوائها وذلك للقصور الملموس في تنقيف المجتمع حول هذه المشكلات وفتح الحوار حولها بشكل واضح وصريح.

## الأميرة عادلة بنت عبدالله ترى لقاءً يهدف إلى الحد من العنف الأسري

المصدر: جريدة الرياض السبت ١٤-٥-٢٠١٠  
<http://www.alriyadh.com/article/١٥/٥/٢٠١٠/٥٢٥٩٥١.html>

الرياض - شريفة الأسري

برعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود نائب رئيسة برنامج الأمان الأسري الوطني يطلق برنامج الأمان الأسري الوطني بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية لقاء الخبراء الوطني الثالث حول العنف الأسري وذلك يوم الثلاثاء المقبل في فندق ماريوت الرياض .  
ويسلط هذا اللقاء الضوء في دورته الثالثة على العنف الأسري من منظور أمني، تحت عنوان (أمان الأسرة أمن للوطن). كما سيكون ضيف الشرف معالي وكيل وزارة الداخلية الدكتور أحمد بن محمد السالم ووفد من ممثلي الأمن العام من شرط المناطق وممثلي عدد من الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية، إضافة إلى مشاركة عدد من الخبراء في هذا المجال. وكشفت المدير التنفيذي للبرنامج الدكتورة مها بنت عبدالله المنيف أن البرنامج سيتطرق في هذه اللقاء للنقاش في الجانب الأمني حيث تعد أول نقطة تمر بها الحالة المعنفة لذا لا بد أن يكون هنالك وعي وإدراك كامل لدى العاملين في هذا القطاع بكيفية التعامل مع هذه الحالات واتخاذ التدابير اللازمة، كما سيتم التطرق في نقاشات اللقاء للعديد من السلبيات التي يقع فيها طرفا القضية .  
وأضافت الدكتورة المنيف أننا في البرنامج قد تابعنا تنفيذ التوصيات التي خرجنا بها في اللقاءين الأول والثاني والتي تحققت منها ما يقارب ٦٠%. أملين أن تكون التوصيات التي خرجنا بها في السابق قد أسهمت في وضع استراتيجية موحدة للتصدي للعنف الأسري.

## تقارير تتهم سفارات الولايات المتحدة بالرياض والخليج بالاتجار في البشر

المصدر: جريدة اليوم السبت ١٥ مايو ٢٠١٠  
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٤٨٣&I=٧٥٨٦١١&G=٢

عبدالله العماري - الرياض  
كشف مركز النزاهة العامة الأمريكية عن وجود ممارسات تتعلق بقضايا الاتجار في سفارات الولايات المتحدة في أماكن أخرى في منطقة الشرق الأوسط.... وذلك عقب تقارير إعلامية تحدثت عن اتهام السفارة الأمريكية في الرياض بـ"المتاجرة بالبشر" بعد العثور المفتشين على وثائق حول حجز جوازات العمال ومسائل تتعلق بالأجور. وقال المركز إن عمليات تفتيش أخرى قد أسفرت عن نتائج مماثلة" في السفارات الأمريكية الأخرى في الشرق الأوسط شملت سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في الإمارات وسلطنة عمان ، ، مؤكدة أن هناك "عدة تقارير في المشروع من شأنها أن توفر المزيد من التفاصيل". والتأكد من أن المتعاقدين مع البعثة الأمريكية في الرياض لا يحظون بحماية قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر ، من حيث صلته بحماية ومعاملة الموظفين المتعاقدين، حيث يشكل تحديا كبيرا للبعثة الأمريكية في المملكة. وقال المركز : إن السفارة الأميركية في الرياض لم تستجب لطلب عبر البريد الإلكتروني للحصول على تعليق .... مشيراً إلى أن ما تم العثور عليه حتى الآن هي أدلة غير مؤكدة على خروقات الاتجار بالبشر . وكان مركز أمريكي معني بمراقبة "النزاهة" العامة، اتهم السفارة الأمريكية بالرياض بالتورط في أعمال تصنفها الخارجية الأمريكية على أنها تدرج تحت قضايا "المتاجرة بالبشر". ونقل المركز عن تقرير للمفتش العام بالخارجية الأمريكية قوله إن هناك أدلة على وقوع عمليات تصنف على أنها "اتجار بالبشر" في السفارة .  
وأوضح "مركز النزاهة العامة"، ومقره واشنطن، أن المفتشين عثروا بالسفارة على وثائق حول حجز جوازات العمال التابعين للسفارة، ومسائل تتعلق بالأجور، إضافة إلى فصل العمال المتعاقدين دون سابق إنذار.

## انطلاق ملتقى حماية الأطفال من الإيذاء غداً

المصدر: جريدة الوطن الأحد ١٦ مايو ٢٠١٠،

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100511/Con20100511349548.htm>

نجران: عزيزة اليامي

يشهد مدير عام التربية والتعليم للبنين بمنطقة نجران علي بن جابر الشمراني غدا ملتقى حماية الأطفال من الإيذاء، بمشاركة ٤٢ منظمة تعليمية على مستوى إدارات التربية والتعليم بالمملكة تحت شعار "حماية الطلاب مسؤولية الجميع". وأوضح مساعد المدير العام للتربية والتعليم للشؤون التعليمية فهد بن صالح عقالا أن الملتقى سيكون له أثره الإيجابي في دراسة الأسباب والظروف التي تنشأ فيها ظاهرة إيذاء الأطفال، وتحديد الأساليب والطرق الملائمة للوقاية منها، ورفع درجة الكفاءة المهنية لدى المعلمين والمرشدين الطلابيين بما يمكنهم من الإسهام في التوافق الملائم للطفل السليم في بيئته الاجتماعية والأسرية والمدرسية.

وأضاف عقالا أن محاور ورش العمل للملتقى تتمثل في الإيذاء الجسدي (البدني)، والإيذاء النفسي، والإهمال، والإيذاء الجنسي. وقال إنه سيتم التعرف على مظاهر كل محور وأنواعه ومصادره والظروف المؤدية إلى ظهوره وأثاره ونتائجه ومن ثم أساليب التعامل مع حالات كل محور ومدى تطبيق برنامج الحد منه، ومن ثم عرض البرنامج المطور لحماية الطلاب من الإيذاء وأساليب التعامل المثلى للطلاب من خلال الأسرة ومنظومة العمل التربوي بالمدرسة والمؤسسات المجتمعية.



## بمشاركة أعضاء هيئة كبار العلماء و ٢٠٠ مآذون

## ”العدل“ تنظم الندوة الأولى لمآذوني الأنكحة

المصدر: جريدة الرياض الأحد ٢ جمادى الآخرة ١٤٣١هـ - ١٦ مايو ٢٠١٠م - العدد ١٥٣٠١

<http://www.alriyadh.com/2010/05/16/article526108.html>

كتب- حمد الجمهور

تنظم وزارة العدل خلال الفترة القادمة الندوة الأولى لمآذوني عقود الأنكحة بالمملكة وتناقش الندوة أعمال مآذوني عقد الأنكحة ومتطلباتهم واقتراحاتهم بالإضافة الى استعراض عدد من أوراق العمل التي تخص جانب عقود الأنكحة، وبين الشيخ محمد بن عبدالرحمن الباطين مدير عام إدارة مآذوني الأنكحة بوزارة العدل أن الوزارة ستقدم الدعوة لعدد من أعضاء هيئة كبار العلماء والمآذونين بجميع مناطق المملكة ولعدد من أصحاب الفضيلة والسعادة والمهتمين بالشأن العدلي. وأوضح الشيخ عبدالرحمن الباطين أن الدورة ستقام في مدينة الرياض ولمدة يومين وسيشارك بها ما يقارب ٢٠٠ مآذون شرعي يتبادلون فيما بينهم الحوار والتجارب والخبرات، وذلك لهدف الوصول الى تحسين عمل المآذونين وتطوير أدائهم والارتقاء بمستواهم .

واعتبر الشيخ الباطين أن الندوة ستكون بمثابة وثيقة تخص الجانب العملي لعمل المآذون، وأفاد أن الندوة تعتبر اللبنة الأولى وسوف يتم لاحقاً عقد الندوة في عدد من مناطق المملكة.

## النويصر : المملكة تتخذ خطوات لنشر وتعزيز ثقافة حقوق

### الإنسان

المصدر: جريدة المدينة الأحد، ١٦ مايو ٢٠١٠  
<http://www.al-madina.com/node/248257>

المدينة - جدة

أكد المحامي والمستشار القانوني الدكتور خالد النويصر أن الخطوات التي اتخذها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (حفظه الله) في مجال حقوق الإنسان في المملكة تؤكد حرصه ودوره الكبير (رعاه الله) على تعزيز حقوق الإنسان بالمملكة وموافقته الكريمة مؤخراً على برنامج نشر ثقافتها. وقال النويصر خلال ورقة عمل قدمها المؤتمر القانوني العالمي لكبار المحامين وشركات المحاماة العالمية بحضور شخصيات قانونية عالمية كبيرة، بالعاصمة الهولندية امستردام. وأشار النويصر امام شركات المحاماة العالمية بحضور شخصيات قانونية عالمية كبيرة يزيد عن ٥٥٠٠ محام يمثلون ٧٥ دولة و١٣٥ مكتب محاماة عالمي، إلى أن المملكة تتبع مساع جادة في هذا الجانب الهام، حيث ستتكامل الخطوات بالنجاح. كما نوّه إلى النجاحات الاستثمارية الكبيرة التي حققتها المملكة من خلال الإجراءات الهادفة التي اتخذتها، وعلى رأسها الإصلاحات القضائية والاقتصادية وما ترتب عليها من قيام محاكم تجارية انعكس على استقرار المعاملات التجارية وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية وقيام العديد من الهياكل الاقتصادية كالمجلس الاقتصادي الأعلى والمجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن وغيرهما، حيث تمت الموافقة للتشريعات النظامية والهياكل الاقتصادية بما يتسق مع التغيرات العالمية بهدف التعايش والاندماج مع الواقع الاقتصادي العالمي، وكل ذلك وضع المملكة في ترتيب عالمي متقدم على صعيد جذب الاستثمارات الأجنبية، إذ أصبحت ضمن أفضل ٢٠ دولة في مجال جذب الاستثمارات. وأضاف أن جميع مكاتب المحاماة العالمية الممثلة في هذا المؤتمر تلتزم بالأهداف والمعايير المهنية والسعي لتقديم خدمات قانونية ممتازة وبتكلفة زهيدة للعملاء والعمل على تنمية علاقات عملاء قوية والمحافظة عليها وتقديم استشارات تكون معززة بالخبرات القانونية الدولية يشارك فيها كل أعضاء المجموعة، إلى جانب التواصل مع العملاء فيما يخص العمل المهني وتطويره وتبادل الخبرات الدولية مع المكاتب القانونية الأعضاء مع العمل على استقطاب أعضاء جدد وتقديم الفرص والخبرات العالمية لهم بغية التطوير والتجديد على الصعيد المهني، مضيفاً أن المكاتب القانونية العالمية في هذه المجموعة تلتزم دوماً بأعلى المعايير المهنية فيما يتعلق بجودة العمل والاستجابة والمواظمة للمستجدات والحرص على أخلاقيات المهنة وإتباع السرية المطلوبة في أداء الأعمال التي تضطلع بها. هذا ويتألف هذا التجمع القانوني العالمي من العديد من كبار المحامين وكبريات مكاتب المحاماة على مستوى العالم والمشهود لها بالسمعة الممتازة.



## في ختام ملتقى (القانون الإنساني والأمن الإنساني) ببيروت السعدان: تاريخنا العربي والإسلامي عرف قواعد القانون الدولي الإنساني من خلال الأعراف والتقاليد قبل الشريعة

المصدر: جريدة الرياض الأحد ٢ جمادى الآخرة ١٤٣١هـ - ١٦ مايو ٢٠١٠م - العدد ١٥٣٠١  
<http://www.alriyadh.com/2010/05/16/article526252.html>

الرياض - أسامة الجمعان

بحضور سفير خادم الحرمين في لبنان علي بن سعيد العسيري اختتمت في لبنان فعاليات الملتقى العلمي (القانون الإنساني والأمن الإنساني) الأربعاء الماضي الجلسة الرابعة والأخيرة برئاسة الدكتور عز الدين عمر موسى وتحدث المشاركون عن تجاربهم في تطبيق القانون الدولي الإنساني من منظور الأمن الإنساني حيث بدأت تلك التجربة بورقة عمل الدكتور عبدالله السعدان المتحدث الرسمي لوزارة العدل.

وقدم د.السعدان لمحة سريعة للقانون الدولي الإنساني الذي لخصها في ست محاور بدأها بأن القانون الدولي الإنساني في العصور المتقدمة رغم أهميته لم يثير إشكالات معقدة كما هو الحال في العصر الحاضر وذلك يعود إلى أسباب كثيرة من أهمها: محدودية أثر الأسلحة المستعملة في الحروب وارتباطها المباشر بحركة الجنود وانحصار مهمة الدولة في نطاق نظرية الدولة الحارسة التي تركز على الدفاع والقضاء والأمن فتدمير الخصم والقضاء على قواه نتيجة عملية لجميع الحروب. وضاف السعدان ان تاريخنا العربي والإسلامي عرف عموم قواعد القانون الدولي الإنساني من خلال الأعراف والتقاليد العربية وبعد ان نزلت الشريعة الإسلامية عرف المسلمون تفاصيل تلك القواعد من خلال تشريع ملزم. مؤكدا أن القانون الدولي الإنساني في عصرنا الحاضر الحاجة إليه ملحة وذلك بسبب تطور الأسلحة وتعاضل آثارها المدمرة.

وبين المتحدث الرسمي بوزارة العدل ان القانون الدولي الإنساني مجموعة من الأحكام والمبادئ والقواعد التي تحد من الآثار الضارة والسلبية التي تقع أثناء الحروب على الإنسان في نفسه وجسده وماله وتحقق التوازن بين الضرورة العسكرية والاعتبارات الإنسانية وانه يعتبر أداة أو وسيلة لحماية حقوق الإنسان في حالة الحرب ولا يمنع تطبيقه تطبيق قواعد حقوق الإنسان وان أهم مصادره في وقتنا الحاضر تتمثل في المعاهدات والمواثيق الدولية والأعراف الدولية والقوانين الوطنية.

وذكر د.السعدان أن تطبيقات القانون الدولي الإنساني في الشريعة الإسلامية كثيرة فالقتال لم يفرض لمجرد الهيمنة والسيطرة وان حدوث النزاع المسلح يوجب الإحسان إلى الناس وعدم الاعتداء عليهم ومنع الإفساد في الأرض وتحريم الغدر والتمثيل بالقتلى وأختتم السعدان ورقة العمل بقوله إن اتفاقية جنيف الأولى لعام ١٩٤٩م هي التي تحمي أفراد القوات المسلحة الجرحى والمرضى في ميدان القتال وكذلك اتفاقية جنيف الثانية لعام ١٩٤٩م التي تحمي أفراد القوات المسلحة الجرحى والمرضى في البحار، واتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩م التي تحمي أسرى الحرب واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م التي تحمي الأشخاص المدنيين من أهم مصادر القانون الدولي الإنساني وأنها تؤكد على ان الحرب لا تعني الاعتداء على من لم يشارك في القتال أو لم يعد قادرا عليه وان الحرب مهما كانت شدتها أو مبرراتها أو ظروفها لا يمكن ان تكون من أسباب فناء الناس أو تدمير ممتلكاتهم أو الإضرار بهم أو تعذيبهم أو احتجازهم كرهائن أو معاقبتهم بأعمال غيرهم أو النيل من شرفهم ومكانتهم إلا بما تفرضه الأوضاع الصحية أو السن ونحو ذلك.

## حضر تصوير المريض دون الموافقة الخطية حماية لحرمة جسده وكرامته وزير الصحة يتعهد بمعاقبة المستشفيات التي ترفض الحالات الطارئة

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٤٣١/٠٦/٠٢ هـ ١٦ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٥٥  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100516/Con20100516350422.htm>

محمد الغامدي، ناصر الطلحي - الرياض

توعد وزير الصحة الدكتور عبد الله الربيعه، بإيقاع أقصى العقوبات للمستشفيات التي ترفض الحالات الإسعافية الطارئة بحجة عدم أهليتها للعلاج، مستندا إلى التوجيه السامي بالتأكيد على جميع المستشفيات بقبول هذه الحالات. وأكد الربيعه، أنه تكرر امتناع بعض المستشفيات عن استقبال الحالات الطارئة، رغم أنها تعتبر حرجة، وتتطلب التدخل السريع لإنقاذها، الأمر الذي يعكس صورة سلبية عن الخدمة الصحية المقدمة في المستشفيات.

من جهة أخرى، أبلغت وزارة الصحة المستشفيات الخاصة، بإيقاف التبرع بالدم في ٢٥ من شوال المقبل ما لم توفر فحص الحمض النووي لفحص عينات المتبرعين بالدم للأمراض المعدية، تحقيقا لسلامة ومأمونية نقل الدم ومشتقاته. وفي هذا الشأن، أوضحت لـ«عكاظ» مصادر مطلعة أن الوزارة تعهدت بصرف وحدات الدم أو مكوناته المطلوبة للمرضى بالمستشفيات الخاصة من أقرب بنك تابع لوزارة الصحة دون مقابل مادي، شريطة توفير القطاع الخاص عددا من المتبرعين بالدم من ذوي وأصدقاء المرضى أو المصابين تعويضا عن وحدات الدم.

وأفادت المصادر أن مستشفيات القطاع الخاص ستتقاضى مبلغا لا يتجاوز ٢٠٠ ريال تشمل تغطية تكاليف نقل الدم أو مكوناته للمرضى، على أن تدعم بنوك الدم التابعة لوزارة الصحة المستشفيات الخاصة بمخزون احتياطي من وحدات الدم ومشتقاته للاستفادة منه في الحالات الطارئة.

من جهة أخرى، صادق وزير الصحة على تعديل اللائحة التنفيذية لنظام مزاوله المهن الصحية، بإضافة مادة إلى المواد التنفيذية للمادة ١٩ حفظا لحقوق المريض وخصوصيته وعدم إجراء أي عمل طبي إلا بموافقه أو من يمثله.

وجاء نص التعديل بحظر تصوير المريض دون موافقه بموجب إقرار خطي من جانبه أو من يمثله أو ولي أمره إذا لم يعتد بإرادته، في حين شددت اللائحة بضرورة إفهام المريض وتعريفه بأهمية التصوير وأسبابه والغرض منه للتوثيق الطبي والأبحاث العلمية، على أن يتم الحصول على إقرار المريض وموافقه الخطية أو من يمثله أو ولي أمره قبل التصوير. وتحدثت اللائحة الجديدة عن موافقة مدير المؤسسة الصحية أو من ينوب عنه على التصوير في حالة الحوادث أو الطوارئ أو الحالات المرضية الحرجة وفق أحكام هذا النظام، إذا تعذر الحصول على موافقة المريض أو من يمثله أو ولي أمره في الوقت المناسب دون انتظار الحصول على موافقة المريض، إذا كان التصوير ضروريا ولازما.

واشترطت اللائحة في جميع الحالات ضرورة التصوير للعمل الطبي اللازم للحفاظ على صحة المريض أو سلامته أو حياته أو إنقاذ عضو من أعضائه، وعدم تجاوز التصوير للجزء المصاب من جسم المريض، وأن تستر عورته، ودون أن يتسبب التصوير في المساس بكرامته خلال مرضه وبعد شفائه.

## مرضى نفسيون يؤذون المصلين ويحطمون أبواب مسجد في أبها

المصدر: جريدة الوطن الأحد ١٦ مايو ٢٠١٠،

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100511/Con20100511349548.htm>

أبها: تغريد العلكمي

تحول مسجد في حي البصرة على طريق الحزام الدائري أمام سوق "أبها مول" التجاري، إلى مأوى لعدد من المرضى النفسيين الذين يترددون عليه منذ فترة وينامون به مشككين خطرا على المصلين الذين تأذوا جراء تواجد هؤلاء المرضى باستمرار في المسجد، وحطموا "الميكروفون" والنوافذ وباب المسجد، كما تعرض الإمام للضرب من أحد المرضى، إضافة لتبولهم على فراش المسجد ونومهم به وامتلاء المسجد برائحة التدخين التي اشتكى عدد من المصلين منها، فيما اعتذر الإمام عن إكمال التزامه بتأدية الصلوات في المسجد خوفا من هؤلاء المرضى الذين بلغ عددهم أربعة.

وقال مدير عام الأوقاف بعسير الدكتور عبدالله الحميد، في تصريح صحفي إن إدارته معنية بالإشراف المباشر والعام على المساجد الخيرية في المنطقة وذلك بما يتعلق بالأمور الرسمية من تعيين الإمام والمؤذن أما ما يتعلق بشكاوى معينة متعلقة بهذه المساجد فإن على المشتكي التوجه بها إلى فاعل الخير أو صاحب المسجد نفسه للنظر فيها ما لم يسلم المسجد لإدارة الأوقاف.

من جانبه أكد المشرف العام على مستشفى الصحة النفسية بأبها منصور آل مزهر لـ"الوطن" أن المستشفى غير مختص بجلب المرضى النفسيين إليه، وإنما دور المستشفى يبدأ منذ دخول المريض من خلال الطوارئ والعيادات الخارجية، ومهمة جلب المريض النفسي للمستشفى تقع على عاتق أهله، ملقنا إلى أن اجتماعا تم قبل فترة بين المستشفى وإمارة المنطقة وعدد من الجهات المعنية حول هذا الموضوع وتوصل إلى أن هناك جهات أخرى مسؤولة عن جلب المريض كدوريات الأمن أو الهلال الأحمر إن تعذر إحضاره من قبل الأهل.

من جهته بين الناطق الإعلامي لشرطة منطقة عسير بالنيابة المقدم عبدالله بن ظفران، في تصريح صحفي أمس، أن من أولى واجبات رجال الدوريات الأمنية هو نقل المرضى للمستشفيات سواء المرضى النفسيون أو غيرهم فهو واجب ملقى على عاتق رجال الدوريات، لاسيما في حال ورود شكوى معينة من تضرر مواطنين من مريض نفسيا لارتكابه ما يؤذي المواطنين أو ما يضر نفسه أو تشكيله خطرا على الآخرين، وفي حال إبلاغ الدوريات تبادر غرفة العمليات فوراً بتعميد الدوريات وعمل اللازم والتأكد من وضعية المصاب ومن ثم إحالته إلى الجهة المعنية برعايته كالصحة النفسية مثلا. إلى ذلك قال إمام المسجد الشيخ وليد الريمي، إن هؤلاء المرضى يترددون منذ فترة طويلة على المسجد ويشكلون خطرا ومصدر إيذاء للمصلين.

وعن الأذى الذي لحق بالمسجد منهم بين الريمي أنهم حطموا النوافذ وميكروفون المسجد وبابه وينامون متخذين فراش المسجد غطاء لهم، فيما يدخل بعضهم ويملا المسجد برائحة الدخان التي تضايق المصلين، لافتا إلى أن هناك مريضا واحدا مقيما بصورة دائمة في المسجد فيما يتردد عليه ٣ آخرون بالذهاب والعودة في أوقات متفاوتة.

وأوضح الريمي أنه أبلغ الشرطة حين تعرض للضرب وحين حضرت الموقع بينوا أن ذلك ليس من اختصاصهم، فيما يقوم عدد من المواطنين بتبليغ الدوريات عنهم دوما وقد تحضر وتأخذ المريض المقيم بشكل دائم ويجلس فترة ثم يعود.

## مدير المستشفى لم يتجاوب مع الشكوى

### مركزي القطيف يتسبب في إتلاف رئة طفلة

المصدر: جريدة اليوم الأحد ١٤٣١-٠٦-٠٢ هـ الموافق ٢٠١٠-٠٥-١٦ م العدد ١٣٤٨٤ السنة الأربعون  
<http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13484&P=1&G=4>

علي الزاير - القطيف

تسببت أنامل الإهمال بمستشفى القطيف المركزي في إتلاف رئة الطفلة بنين فؤاد المحروس وانسداد بالقصبة الهوائية. ويروي الأب فؤاد المحروس تفاصيل الواقعة حينما تعرض وعائلته إلى حادث سير منذ عدة شهور وتم نقل الطفلة إلى مستشفى القطيف المركزي ونومت في العناية المركزة وبعد ١٤ يوماً خرجت من المستشفى وتم تحديد مواعيد من قبل الدكتور المشرفة على حالة الطفلة في العيادات الخارجية حيث تم الاطمئنان على حالتها وأصبحت صحتها جيدة . ويقول المحروس بعد مضي ٣ شهور أصاب طفلي تعب شديد وتوجهنا بها إلى مستشفى القطيف المركزي وبعد كشف الطبيب عليها وعمل الأشعة اتضح أن الطفلة تتنفس برئة واحدة فقط والأخرى لا تعمل مبيئاً أنها نومت على الفور ولمدة أسبوع وفي اليوم الثامن تم عمل منظار لها ولاحظنا عدم وجود منظار صغير في مستشفى القطيف مشيراً إلى انه تم بعد ذلك تحويل الطفلة إلى مستشفى الدمام وتم عمل الكشف وصدر تقرير يوضح أن سبب إتلاف الرئة هو الإهمال الذي تعرضت له الطفلة منذ إدخالها مستشفى القطيف المركزي بعد نقلها من حادث السير وأن انسداد القصبة الهوائية أدى إلى إتلاف الرئة وتم تحويلها إلى مستشفى النساء والولادة بالدمام لعمل منظار وتبين ضرورة استئصال الرئة اليمنى بسبب سوء العلاج الذي تلقته المريضة في مستشفى القطيف مشيراً إلى أنه تم نقل المريضة بواسطة الإسعاف إلى مدينة الملك فهد الطبية بالرياض ونومت وقرر لها الأطباء إجراء عملية في ١/٥/٢٠١٠م وتم تأجيل العملية إلى شهر ١٢ حيث إن إجراء العملية في الوقت الحالي يؤدي إلى انحراف القصبة الهوائية مما يستدعي تأجيلها . وقال إنه توجه إلى مدير مستشفى القطيف وشرح له المشكلة والأسباب إلا أنه لم يتجاوب إطلاقاً مشيراً إلى أنه قام برفع شكوى إلى الشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية يطالب بزرع رئة لطفله ومعاينة الطبيب المتسبب في تلف الرئة وأنه بصدد رفع قضيته إلى حقوق الإنسان منوهاً إلى أن كل التقارير التي تثبت حالة الطفلة موجودة وتفيد ما تعرضت له الطفلة من إهمال أدى إلى تلف الرئة .

## تأهيل ٥٢ مستشارة معتمدة للحوار الأسري بالمناطق

المصدر: جريدة اليوم الأحد ١٤٣١-٠٦-٠٢ هـ الموافق ٢٠١٠-٠٥-١٦ م العدد ١٣٤٨٤ السنة الأربعون  
<http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13484&P=1&G=2>

اليوم - الرياض

دشن مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، صباح أمس برنامج «المستشار المعتمد للحوار الأسري في مناطق المملكة»، بحضور أكثر من ٥٠ مشاركة من قطاعات خيرية تنموية، وتربوية وخاصة وقطاعات حكومية عدة ويقام البرنامج التدريبي لتأهيل المشاركات في مدينة الرياض خلال الفترة من ١ إلى ٦ جمادى الآخرة ١٤٣١ هـ، لتأهيل مختصات في مجال التدريب على الحوار الأسري، وتكريس وإشاعة ثقافة الحوار داخل الأسرة.

وأوضح مساعد الأمين العام لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني وفاء التويجري أن المركز يحرص على نشر ثقافة الحوار بين أفراد الأسرة، التي تعتبر الأساس الفعلي لبناء المجتمعات، وذلك من خلال عدد من الفعاليات والبرامج، ومنها برامج التدريب المجتمعي لنشر ثقافة الحوار في المجتمع ومؤسساته الرسمية والأهلية.

وقالت إن تنظيم مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني هذا البرنامج وبمشاركة نخبة من السيدات والمختصات في المجتمع، يأتي في إطار الدور الذي يقوم فيه المركز لمعالجة القضايا الفكرية والاجتماعية التي تهم المجتمع وتخدم المواطن بما يحقق المصلحة العامة.

وحول الشروط الواجب توافرها لمن ترغب من السيدات الالتحاق ببرامج التأهيل في مجال الحوار الأسري، بينت التويجري أن المركز يضع عددًا من المعايير لترشيح المشاركات في الورشة التدريبية، ومن أهمها تكون المرشحات للورشة ممن يمارس التدريب وحاصلات على دورات تأهيلية في مهارات التدريب، وأن تكون المرشحات حاصلات على درجة البكالوريوس فما فوق ومتعاونات مع إحدى المؤسسات المهمة بشؤون الأسرة .

## حالتا طلاق يومياً و ٤٧٠ منذ مطلع العام القطيف .. ارتفاع نسب الطلاق إلى ١٠ بالمائة ودعوة إلى إلزامية التأهيل

المصدر: جريدة اليوم الأحد ١٤٣١-٠٦-٠٢ هـ الموافق ٢٠١٠-٠٥-١٦ م العدد ١٣٤٨٤ السنة الأربعون  
<http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13484&P=1&G=2>

جعفر الصفار - القطيف

كشف القاضي المساعد في دائرة الأوقاف والمواريث بمحافظة القطيف الشيخ محمد الجبراني عن ارتفاع نسبة الطلاق في المحافظة في الأعوام الأخيرة بعد أن كانت لا تتجاوز من ٣ إلى ٤ بالمائة مؤكداً أن نسبة الطلاق في العام الماضي بلغت ١٠ بالمائة من إجمالي الزيجات مشيراً إلى أن ٧ بالمائة منها حدثت في فترة الخطوبة.

وأوضح الشيخ الجبراني لـ "اليوم" منذ بداية العام الجاري تم إحصاء ٤٧٠ حالة طلاق وإصدار ١٠٥٠ عقد زواج محذراً من ارتفاع نسبة الطلاق مؤكداً أنها تدق ناقوس الخطر وتدعونا جميعاً للعمل على الحد من حالات الطلاق. وقال إن حالات الطلاق في تزايد وتستقبل الدائرة حالات طلاق كمعدل ثابت يومياً وقد ترتفع أكثر من ذلك منوهاً إلى أهمية تنظيم دورات تأهيلية للشباب قبل الزواج تساعد على التعايش بسلام مع شريك العمر، مقترحاً أن تكون الدورات إلزامية إلى جانب الكشف الطبي وأن يرتبط عقد الزواج بالحصول على الدورة التي تساعد في حل كثير من مشاكل الزواج التي تنتهي عادة بالطلاق.

وأكد أن عدد حالات الطلاق تدق ناقوس الخطر وتدعو الجميع للعمل على الحد منها ولفت إلى ضرورة قيام الآباء بدورهم في السؤال عن الشاب المتقدم لخطبة ابنتهم وأخلاقه وسيرته في المجتمع وعدم الاعتماد على الخطابات.

## افتتاح مبنى لخدمات القضايا النسائية في إمارة "الشرقية" ...

### العام المقبل

المصدر: جريدة الحياة الأحد، ١٦ مايو ٢٠١٠  
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/141861>

الدمام - رحمة ذياب

يتواصل العمل في إمارة المنطقة الشرقية، لإنشاء مبنى مُستقل، لتقديم خدماته للنساء اللواتي يراجعن الإمارة اعتباراً من مطلع العام الهجري المقبل. ويحوي المبنى الذي يُقام على مساحة ٣٠٠ متر مربع، صالة استقبال وثمانية مكاتب للموظفات وأربعة مكاتب استقبال، إضافة إلى مكتب رئيسة القسم، ليصبح إجمالي الموظفات ١٣ موظفة، إضافة إلى صالة انتظار، تتسع لـ ٦٠ مراجعة. وسيتم اختيار الموظفات ممن تتوافر لديهن الخبرات، وبحسب اختبار ومقابلة شخصية. وقال المشرف على المبنى المهندس مشعل العقيل، لـ «الحياة»: «نعمل على إيجاد آلية لترشيح الموظفات ذوات الخبرة والكفاءة. وهناك لجنة مختصة في ذلك». وأضاف أن «الهدف هو توفير خدمة سريعة للمستفيدات، وتذليل الصعوبات، وحصص المستفيدات في مكان محدد، ما يكون له أثر إيجابي على تطوير النواحي الإدارية في الإمارة، مع سرعة ودقة التنسيق مع المراكز المماثلة في الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة في موضوع كل مستفيدة، والحصول على الإجابة الفورية عند الحاجة إلى ذلك». وأضاف العقيل، «كما نسعى إلى إيجاد بيئة أكثر تطوراً، تتناسب مع حاجة المستفيدات، وتحقيق العدالة والمساواة بين أنماط المستفيدات كافة، والحد من ازدواج الإجراءات في موضوع واحد، إضافة إلى توفير بيئة ذات شفافية أكثر». ويحوي المبنى على أربعة خطوط، وهي «الخدمة الذاتية»، التي تهدف إلى «تمكين من تجيد التعامل مع أبسط قواعد الحاسب الآلي، من الاستفسار المباشر عن معاملتها، من دون الحاجة إلى مراجعة خطوط الاستقبال، وذلك من طريق أجهزة أبسط البرامج، وهي متوافرة عند مدخل المركز، وباستطاعة صاحبة المعاملة أن تستخرج لنفسها تذكرة المراجعة اللازمة، التي تحوي المعلومات الضرورية كافة التي تمكنها من متابعة معاملتها لدى الجهة الصادرة إليها. أما خط «خدمة الاستقبال»، فسيتم اختيار مجموعة من الموظفات اللاتي لديهن المعرفة والإلمام بالمعلومات كافة التي تهتم الجمهور، إذ يقمن وفقاً للتوزيع الخاص في الأوراق، باستقبال الخطابات المقدمة منهن، وتسجيلها آلياً، وتحويلها مباشرة إلى الموظفة المختصة ذات العلاقة في الموضوع. فيما يتشكل خط «خدمة الإدارة» من ممثلات للإدارات المختلفة في الإمارة، من ذوات الخبرة والمعرفة في اختصاصات الإدارة. ويعمل خط «الخدمات المساندة» على استقبال وتسجيل وفهرسة طلبات المراجعات، وتزويدهن بأرقام المراجعة». وتتمثل المهام التي تقوم بها الموظفات، وتوكل إلى الأقسام كافة، في «توحيد المعاملات، لتتلافى الازدواجية، ومتابعة المعاملات في الإدارات المختصة في الإمارة، والتنسيق معهم في شأنها، إضافة إلى الرد على الاستعلام الصوتي الوارد من الجمهور، ومتابعة طلبات المراجعات التي يتم تقديمها من طريق موقع الإمارة على شبكة الإنترنت، ومعالجتها. وتقدم الأقسام إرشاد ومساعدة المراجعات لاستخدام «الخدمة الإلكترونية الذاتية» المتوافرة في المركز. كما تتخصص في توفير المعالجة الفورية لبعض المعاملات التي تتطلب البحث أو الاستفسار من جهات اختصاص أخرى، وإعداد تقارير دورية عن المركز، ورفعها إلى الإدارة العليا».

## أب يهدد: ١٠ آلاف لمن يقتل ابنتي وأمها

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٤٣١/٠٦/١٦ هـ مايو ٢٠١٠ م العدد: ٣٢٥٥  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100516/Con20100516350564.htm>

عبد الله الثابتي - مكة المكرمة

حالة من الذعر ممزوجة ببصيص أمل، هذا هو حال مواطنة مطلقة (٣٦ عاما) وابنتها (٢٣ عاما) ترزحان بين مطرقة القتل، وسندان الظفر بحياة هانئة، إثر تلقيهما تهديدات بالقتل من الابن (١٨ عاما) الذي يعيش مع طليقها (الأب) وشقيقته الأخرى (٢١ عاما)، إذ علمت المواطنة من الجيران أن طليقها رصد مبلغ عشرة آلاف ريال نظير قتلها أو ابنتها التي لجأت إليها أخيرا.

وأوضحت المواطنة (ن. ق) أنها تزوجت وهي في الـ ١٣ من عمرها، وأنجبت أبناءها الثلاثة، قبل حصولها على الطلاق من زوجها، إثر خلاف نشب بينهما عقب عشرة ثمانية أعوام، مضيفة: «منذ طلاقي وعلى مدى ١٥ عاما، حرمني زوجي من رؤية أبنائي، واتجه بهم إلى مدينة الطائف».

وأردفت المواطنة أنها عثرت عن طريق المصادفة على مكان دراسة ابنتها الكبرى، ودأبت على زيارتها وتقصي أحوالها غير مرة في مدرستها، إلا أن طليقها علم بزيارتها لابنتها، ما دفعه إلى حرمان أبنائها من التعليم، حتى يجرمها من رؤيتهم، وأشارت إلى أنها قررت في حينه زيارة أبنائها في منزل طليقها، الذي هدهدها بالقتل إذا ما رآها في منزله مرة أخرى — على حد قولها.

وزادت «ذهبت من مكة حيث أسكن لزيارتهم في الطائف، وطردي وابني تحت تهديد السلاح، قبل تدخل الجهات الأمنية في شرطة الحوية لتؤمن الحماية لي حتى غادرت الطائف، ما دفعني لرفع قضية ضد طليقي، وصدر حكم ألزمه بالسماح لي برؤية أبنائي مرة واحدة كل شهر، بإشراف مباشر من الشرطة».

وذكرت أن طليقها زوج ابنتها دون علمها، غير أن زوج ابنتها الكبرى كان يسمح لزوجته التي أنجب منها طفلتين بزيارة أمها، قبل وفاته بمرض السرطان؛ لتعود معاناتها مع شقيق زوج ابنتها، الذي تزوج ابنتها طمعا، في إرثها الذي خلفه لها شقيقه الراحل.

والمحت إلى أن زوج ابنتها الأخير طلب منها منحه وكالة عامة لإدارة شؤونها، الأمر الذي استجابت له ابنتها، لكنه استغل التوكيل في تحويل المبالغ المالية المقدرة بـ ٧١ ألف ريال نصيبها من إرث شقيقه إلى حسابه، وتركها تعيش مع والدها وشقيقها، اللذين انتهجا أساليب تعذيب ضدها وطفلتها.

وانتهت الأم إلى أنها طلبت من زوج ابنتها الحضور للمفاهمة حيال وضع ابنتها، بيد أنه تهرب من الرد وأخذ طفلتيه وترك زوجته في منزل والدتها، ما دفع والد وشقيق وزوج الفتاة لإمطار الأم برسائل التهديد بالقتل مرة أخرى، قبل لجوئها إلى شرطة الشرائع ومحكمة الطائف لطلب تطليق ابنتها من زوجها.

من جهته، أكد لـ «عكاظ» الناطق الإعلامي في شرطة العاصمة المقدسة الرائد عبد المحسن الميمان استلام ملف بالأدلة التي تمتلكها الأم، مشيرا إلى أن الشرطة ستتخذ الإجراءات الأمنية النظامية وستتابع تفاصيل القضية.



## الشورى: استضافة وزير البلديات أجدى من استدعاء الأمناء مطالبة في الشورى بإشراك المرأة ناخبة في الانتخابات البلدية المقبلة

المصدر: جريدة الوطن يوم الإثنين ١٧ مايو ٢٠١٠،  
[http://www.alwatan.com.sa/Local/News\\_Detail.aspx?ArticleID=2550&CategoryID=5](http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=2550&CategoryID=5)

الرياض: عبدالله فلاح

طالب أعضاء مجلس الشورى باستضافة وزير الشؤون البلدية والقروية الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبد العزيز للرد على تساؤلات المجلس بشأن أداء الوزارة. ورأى العضو الدكتور عبد الرحمن العناد أن استدعاء أميني جدة وجازان يحول الشورى إلى مجلس منطقة، وكان الأولى أن تقوم لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بدراسة ومناقشة كافة الأمور الخدمية التي تقدمها الوزارة.

بدوره، دعا العضو عامر اللويحق إلى تفعيل عمل المجالس البلدية، لافتاً إلى أن سبب عدم قيامها بدورها يعود إلى عدم تمتعها بالشخصية الاعتبارية، مطالباً بأن يدرس ربط المجالس بمجلس المنطقة ويكون الأخير هو صاحب المسؤولية. وكانت لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة قد كشفت خلال دراستها لتقرير الوزارة أن معظم مدن المملكة تفتقر إلى أنظمة متكاملة لتصريف مياه الأمطار والسيول. وطالبت اللجنة بسرعة وضع وتنفيذ خطة متكاملة ضمن مدة زمنية محددة لتصريف مياه الأمطار والسيول، مشيرة إلى أن ميزانية الوزارة كانت ١٥ مليار ريال، إلا أن هناك شكوى بعدم كفاية المخصصات المعتمدة للمشاركة، لافتة إلى أن الميزانيات بين البلديات في المدن تشهد تفاوتاً واضحاً.

إلى ذلك كشف الدكتور عبدالله بخاري وجود نسبة ٦٦% من الأحياء العشوائية بمكة المكرمة، وأن ١٨٦ مليون متر مربع التي تمثل نصف المساحة الإجمالية للرقعة الحضرية من مدينة جدة هي عشوائية ويقطن بها نحو مليوني نسمة، وتابع "كنا نتوقع من اللجنة أن تستمع إلى استراتيجية الوزارة في استئصال الأحياء العشوائية".

وجه عدد من أعضاء مجلس الشورى أمس انتقادات واسعة لوزارة الشؤون البلدية والقروية وامتدت إلى مطالبات بإشراك المرأة في الانتخابات البلدية المقبلة وتفعيل دور المجالس البلدية وانتهت بدعوة وزير الشؤون البلدية والقروية لمناقشته في بعض الأمور المتعلقة بوزارته. وطالب العضو الدكتور عبدالرحمن العناد، خلال مناقشة تقرير اللجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية للعام المالي ١٤٢٧ / ١٤٢٨ بإشراك المرأة في الانتخابات البلدية المقبلة كناخبة، ووصف العناد أن استدعاء اللجنة عند مناقشتها تقرير الوزارة أميني جدة وجازان، حول مجلس الشورى إلى مجلس منطقة، مبيناً أنه كان الأحرى به القيام بدراسة ومناقشة كافة الأمور الخدمية التي تقدمها الوزارة بشكل خطوط عريضة وليس استضافة أمناء مناطق.

كما طالب العناد باستضافة وزير الشؤون البلدية والقروية الأمير الدكتور منصور بن متعب للرد على تساؤلات المجلس بشأن أداء الوزارة وكافة الأمور المتعلقة بعملها والخدمات التي تقدمها.  
الأحياء العشوائية

إلى ذلك كشف الدكتور عبدالله بخاري وجود نسبة ٦٦% من الأحياء العشوائية بمكة المكرمة، وأن ١٨٦ مليون متر مربع التي تمثل نصف المساحة الإجمالية للرقعة الحضرية من مدينة جدة هي عشوائية ويقطن بها نحو مليوني نسمة، وتابع "كنا نتوقع من اللجنة أن تستمع إلى استراتيجيه الوزارة في استئصال الأحياء العشوائية"، فيما أوضح الدكتور زين العابدين بري أن هناك مئات الآلاف من الأراضي الممنوحة للمواطنين دون خدمات أو بنيات تحتية مما يتسبب في عدم استفادة المواطنين من إقامة منازلهم السكنية.

من جانبه، دعا عامر اللويحق إلى تفعيل عمل المجالس البلدية لافتاً إلى أن سبب عدم قيامها بدورها يعود إلى عدم تمتعها بالشخصية الاعتبارية، مطالباً بأن يدرس ربط المجالس بمجلس المنطقة ويكون الأخير هو صاحب المسؤولية في ذلك.

## أنظمة تصريف المياه

وكان نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور بندر حجار طالب اللجنة بتعديل توصيتها الثالثة التي تنص على إعداد لائحة تنظيمية تنظم الصوابط لغرض فرض رسوم سنوية على الأراضي البيضاء التي تقع ضمن النطاق العمراني واستكمال الإجراءات المطلوبة للقرار إلى فرض زكاة على الأراضي البيضاء.

وكانت اللجنة قد كشفت خلال دراستها لتقرير وزارة الشؤون البلدية والقروية أن معظم مدن المملكة تفتقر إلى أنظمة متكاملة لتصريف مياه الأمطار والسيول، وطالبت اللجنة بسرعة وضع وتنفيذ خطة متكاملة ضمن مدة زمنية محددة لتصريف مياه الأمطار والسيول، مشيرة إلى أن ميزانية الوزارة كانت ١٥ مليار ريال، إلا أن هناك شكوى بعدم كفاية المخصصات المعتمدة للمشاريع وأن الميزانيات بين البلديات في المدن تشهد تفاوتاً، إضافة إلى أن الوزارة تواجه ضغطاً في الخدمات التي تقدم للمدن بسبب الهجرة من الأرياف والقرى إلى المدن الرئيسية مما يترتب على ذلك تهميش القرى من الخدمات البلدية والتدهور العمراني وزحام المدن الرئيسية وتلوث البيئة.

من جانب آخر وافق مجلس الشورى أمس على توصيات لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة على التقريرين السنويين للهيئة العامة للسياحة والآثار والتي طالبت الأولى منها بتقديم الدعم المالي للهيئة في ظل ما أضيف لها مؤخراً من مهام واختصاصات إشرافية لعدد من القطاعات، ودعت التوصية الثانية إلى إنشاء صندوق تمويل متخصص في التنمية السياحية لتحفيز المستثمرين في القطاع السياحي، فيما طالبت التوصية الثالثة بالإسراع في تطبيق الفقرة الثانية من قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٩ وتاريخ ٢٢/٦/١٤٣٠ بتأسيس شركة مساهمة وطنية قابضة تساهم فيها الدولة يكون غرضها الرئيس الإسهام في تحقيق أهداف التنمية السياحية.

كما وافق المجلس أمس على توصيات لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة تجاه تقرير مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات والتي تنص توصيتها الأولى على مراجعة الهيكل التنظيمي الإداري للمصلحة وفق قرار مجلس الوزراء رقم ٢٨٤ وتاريخ ٢٤/١١/١٤٢٦ وتنفيذ إعادة توزيع المهام والوظائف بين قطاعي الإحصاءات والمعلومات، وشددت التوصية الثالثة بمعالجة التباين في تطبيق المعايير والتصنيفات بما يكفل توحيد آليات تبادل وانتقال البيانات والمعلومات، والتوصية الرابعة تنص على إدراج بحث قياس معدلات البطالة بين المواطنين في الإحصاءات السكانية وجعل إحصائية التعداد السكاني لعام ١٤٣١ هـ سنة الأساس للسنوات القادمة.

كما وافق المجلس على توصية تدعو صندوق التنمية الصناعية إلى توسيع قاعدة الإقراض لتشمل المشاريع الاقتصادية المجدية وبالذات تلك التي تقع خارج نطاق الصناعات التحويلية التقليدية مثل السياحة والاتصالات وتقنية المعلومات، والأنشطة الاقتصادية الخدمية.

جاء ذلك خلال استماع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون المالية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقارير السنوية لصندوق التنمية الصناعية للأعوام المالية ١٤٢٦/١٤٢٧ هـ - ١٤٢٧/١٤٢٨ - ١٤٢٨/١٤٢٩، وتوصيات اللجنة بشأن التقارير.

كما وافق مجلس الشورى أمس على طلب تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية المقدم من لجنة الشؤون الخارجية.

## أقر مبادرة الوصول الشامل مع عدد من الجهات

# الأمير سلمان يعلن : الرياض أول مدينة بالمملكة صديقة للمعاقين

المصدر: جريدة اليوم الاثنين ١٤٣١-٠٦-٠٣ هـ الموافق ٢٠١٠-٠٥-١٧ م العدد ١٣٤٨٥ السنة الأربعون  
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13485&P=1

واس - الرياض

في خطوة تمثل أكبر مبادرة إنسانية تشهدها المملكة وتجسد التزام حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، في خدمة ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة، أعلن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة الرياض مؤسس مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة - الرياض أول مدينة صديقة للمعاق على مستوى المملكة وذلك بعد إقرار سموه مبادرة الوصول الشامل التي طورها مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة تأكيداً على مراعاة استيعاب المعاقين في أوجه الحياة العامة ومساندتهم في جميع المجالات لكي يتمكنوا من ممارسة حياتهم وتحقيق طموحاتهم، وأكد سموه: اننا في هذه البلاد نجتمع على الخير ونتعاون على البر والتقوى كما أمرنا عز وجل، وقال سموه: إن هذه المملكة " مملكة الإنسانية " ترعى بين الحين والآخر أعمال الخير والبركة ويسرني في مناسبة اجتماع مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة لإقرار مبادرة برنامج الوصول الشامل أن أعلن مدينة الرياض عاصمة الإنسانية كأول مدينة تستقطب برنامج الوصول الشامل للمعوقين ذوي القدرات الخاصة وأدفع كافة الجهات الحكومية والأهلية لتقديم المساندة في تحقيق الهدف النبيل

وقال سموه: إن اسم مملكة الإنسانية لهذه البلاد واسم ملك الإنسانية لملك هذه البلاد لهو شرف كبير لبلادنا ومسئولية عظيمة وأرجو من الجميع التعاون والدعم لهذه المراكز ورعاية الأعمال الخيرية، كما هو جار حالياً في جميع الأعمال الخيرية جاء ذلك خلال توقيع سموه اتفاقيات تعاون بين مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة والعديد من الجهات الحكومية لتطبيق برنامج الوصول الشامل الذي ينفذه المركز بدعم من وزارة النقل في قفزة نوعية لمسيرة التطوير الحضري العمراني التي تعيشها المملكة، وتم ذلك في مقر إمارة منطقة الرياض وبحضور صاحب السمو الملكي الأمير سطاتم بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة الرياض وأوضح سموه أنها لا تستهدف المعاقين فقط بل ستنجح تطوير البيئة المحيطة بجميع أفراد المجتمع وذلك من خلال الوصول إلى الأماكن العامة والخاصة كمراكز التسوق والمنشآت التجارية ومواقف السيارات والمدارس والمساجد والمنازل إلى غير ذلك من المرافق

وسبق توقيع الاتفاقيات تسلّم سمو أمير منطقة الرياض ومؤسس المركز جائزة الرئيس الجزائري عبدالعزيز أبو تفلقة للرواد العرب لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة التي فاز بها المركز لعام ٢٠٠٩م من بين ١٣ دولة ونالها لقاء الإنجازات البارزة والمهمة في مجال أبحاث الإعاقة وخدمة المعاقين، وبين سموه أن البرنامج يأتي تفعيلاً لرسالة المركز بتقديم علم ينفع الناس، وانطلقت فكرته منذ أربع سنوات بمبادرة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، وكثف المركز جهوده لمتابعة المبادرة وإنمائها حتى تمكن من تطوير برنامج متخصص يُعنى بتلبية احتياجات المجتمع السعودي في مجال التنقل والاندماج في المجتمع عبر اعتماد معايير عامة تلتزم بها كافة المنشآت بالمملكة إعداداً لنقله حضارية ونوعية في تنظيم حقوق كافة فئات المعاقين وكبار السن، والتي تأتي في مقدمة اهتمامات حكومة خادم الحرمين الشريفين وحضر المناسبة صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية والقروية وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز مساعد وزير البترول والثروة المعدنية لشؤون البترول وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز المستشار الخاص لسمو أمير منطقة الرياض وسمو أمين منطقة الرياض الأمير الدكتور عبدالعزيز بن محمد بن عياف آل مقرن ووزير العدل الدكتور محمد العيسى ومعالى وزير

النقل الدكتور جبارة الصريصري ووزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين وعدد من أصحاب الفضيلة ورجال الأعمال وفي بداية اللقاء أطلع سموه على الصعوبات التي يعانيها المعاقون خلال استخدامهم للكراسي المتحركة والسبل الكفيلة لتسهيل تنقلهم بكل يسر سواء كانوا في أماكن عملهم أو في الأماكن العامة.



## طالبات "الشرقية" يتعلمن مواجهة "المشكلات العائلية" و"الحماية

### من التحرش" ... العام المقبل

المصدر: جريدة الحياة الإثنيين، ١٧ مايو ٢٠١٠  
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/142182>

الدمام - رحمة نزيب

تستعد مدارس المنطقة الشرقية، لتدريس مادة «التربية الأسرية»، اعتباراً من العام المقبل، وذلك ضمن مشروع تطوير التعليم. ويتناول المنهج الذي طُبِقَ تجريبياً في بعض مدارس الدمام والقطيف، قبل أن يتم تعميمه على جميع المدارس «العنف الأسري، والمشكلات الأسرية، والضغوط النفسية، والأزمات وكيفية التخلص منها، إضافة إلى احترام الوالدين والأخوة، والابتعاد عن السلوكيات السلبية، والانجراف وراء مسببات هدم الأسرة». وكذلك التوعية بالسلامة الشخصية للطفل من الاعتداء والتحرش الجنسي، وكيفية حمايته.

وقالت مساعدة المدير العام للشؤون التعليمية في «تربية الشرقية» الدكتورة ملكة الطيار: «إن مشروع التطوير الشامل، يتضمن مهارات حياتية. ومادة التربية الأسرية تكون تابعة للأنشطة»، مضيفاً أن «نركز حالياً، على استكمال مشروع الرياضيات والعلوم، الذي سيطبق العام المقبل، في الصفين الأول والثاني الثانوي».

أوضحت مديرة مكتب التربية والتعليم في محافظة بقيق هدى الدعيح، لـ «الحياة»، أن «برنامج التهيئة للمشروع المطور لقسم التربية الأسرية تضمن مسارات المادة، وكيفية تدريسها، التي تتمحور حول اهتمام الطالبة بنفسها، لناحية المظهر، وكيفية تنظيم الحياة الأسرية، وإدارة شؤون المنزل»، مبيّنة أن المنهج هو «مبادئ في الحياة اليومية، وأساليب التعامل، وفن العلاقات والمهارات، بما يعزز تحسين أداء الطالبة في المجالات كافة، لتصبح قادرة على التعامل مع الأزمات، لأن المنهج يدور حول التنظيم والتنسيق، وكيفية التعامل مع الأزمات وإدارة الشؤون المنزلية». وبدأت مكاتب التربية والتعليم في محافظات الشرقية، الاستعداد لتدريس «التربية الأسرية»، إذ نفذ مكتب بقيق، برنامج التهيئة للمشروع المطور لقسم التربية الأسرية في الابتدائية الرابعة، ولمدة ثلاثة أيام. وقالت مشرفة التربية الأسرية حمدة الغامدي: «إن البرنامج موجه إلى المرحلة الابتدائية والمتوسطة، إذ تم التعرف على أهداف ومراحل تنفيذ البرنامج، والإطلاع على الوثيقة الخاصة بالمادة، ودليل المعلم لكل مرحلة من المراحل التي سيطبق فيها المشروع، وهي الصفان الأول والرابع الابتدائي والأول المتوسط». وأضافت أن «دليل المعلم يعتبر المرشد والموجه للمعلمة في الحصّة». ودعت الغامدي، المعلمات إلى «رصد وتعبئة المقترحات في نهاية كل درس». وأشارت إلى أن كتاب التربية الأسرية للصف الأول الابتدائي «غني بتعلم بعض السلوكيات التي قد يغفل البيت عن تعليمها للفتاة. ويعالج بعض السلوكيات الخاطئة المنتشرة في المجتمع»، موضحة أن نصاب حصص التربية الأسرية في الصف الأول الابتدائي ثلاث حصص، وحصتان للربع الابتدائي، ووحدة للأول المتوسط. وذكرت معلمات حضرن البرنامج، أن «منهج التربية الأسرية يتضمن حلقات حوار، تشارك فيها المرشدات، لتلمس مشكلات الطالبات، والاستماع إليها».

إلى ذلك، يعتزم قسم الحضانات ورياض الأطفال في مكتب التربية والتعليم في محافظة الخبر، إقامة ملتقى «التوعية والسلامة الشخصية للطفل»، يومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين، في مدارس السلام الأهلية للبنات. ويهدف الملتقى إلى «تحسين الرعاية والتربية على نحو شامل، وذلك لتوعية المجتمع بأهمية إلحاق الطفل في رياض الأطفال، كبيئة آمنة ومجهزة، يتعلمون فيها ويطورون من قدراتهم ومهاراتهم ومدركاتهم، من طريق اللعب الموجه والهادف».

## اختتم أنشطته بجامعة الطائف

# بحث قضايا البطالة والتأهيل والتدريب في ملتقى خدمة

## المجتمع بالجامعات الخليجية

المصدر: جريدة الرياض الأثنين ٣ جمادى الآخرة ١٤٣١هـ - ١٧ مايو ٢٠١٠م - العدد ١٥٣٠٢  
<http://www.alriyadh.com/2010/05/17/article526583.html>

الطائف - اسماعيل ابراهيم

اختتم الملتقى السادس عشر لعمداء ومديري كليات ومراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي استضافته جامعة الطائف مؤخرا وتناول الملتقى الخطة الإستراتيجية للملتقى ومقترحا لتطوير هيكلة لجنة عمداء ومديري مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعرض تجربة عمادة المركز الجامعي لخدمة المجتمع بجامعة الإمام محمد بن سعود، ومناقشة دور تفعيل كليات خدمة المجتمع في مواجهة مشكلة البطالة، ودور خدمة المجتمع في تأهيل الخريجات لسوق العمل، والتدريب التحويلي بين النظرية والتطبيق، ودور الجامعات في خدمة المجتمع بإستعراض التجربة السعودية والمصرية، ومؤشرات النجاح للإدارة الأمنية. وأكد وكيل جامعة الطائف الدكتور عبدالله العبادي أن الملتقى يهدف للوصول إلى رؤية خليجية موحدة لخدمة شرائح المجتمع والارتقاء بأداء الكوادر البشرية من خلال تزويده بالمعلومة والمهارة. وركز نائب مدير جامعة البحرين لخدمة المجتمع الدكتور علي منصور آل شهاب على أهمية عقد اللقاءات الدورية لما تمثله من الشراكة بين أبناء الخليج مشيراً إلى أن عالم اليوم لا يحكمه إلا التجمعات القوية مفيداً أن وجودنا في التاريخ والجغرافيا مرهون بوجودنا الحضاري وأن الاهداف النبيلة التي من أجلها عقد هذا اللقاء تتمثل في التأكيد على الدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر لتحقيق طموحاتنا المشروعة في بناء مجتمع حضاري يرقى إلى مستوى التحديات لمجتمعنا الخليجي في عالمنا المعاصر. مضيفاً ان مثل هذه الملتقيات تسمح بتبادل الخبرات وإغناء التجربة وتحويل مشروعنا النهوضي من الواقع العام النظري إلى واقع عملي وتغيير حقيقي في المجتمع. وأوضح أمين لجنة عمداء خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية الدكتور عبدالله الرزين أن مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر حلقة اتصال بين الجامعة ومؤسسات وأفراد المجتمع للتعرف على احتياجات المجتمع وتطلعاته المستقبلية لتترجم إلى برامج تدريبية تصاغ على أسس علمية من قبل الأقسام المتخصصة في كليات المجتمع مبيناً أن الغاية النبيلة لا تكفي جهة واحدة لتحقيقها بل تحتاج إلى تعاون وتكاتف الجهات المماثلة في الجامعات المختلفة. وأبان عميد كلية خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة الطائف الدكتور عبدالله بن عيضة المالكي أن الهدف الأساس لعمادات ومراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بتضمن تقوية العلاقة بين المؤسسة التعليمية والمجتمع وتعزيز تلك العلاقة بما لديها من إمكانات بشرية ومادية وتقنية للأسهام في تنمية القوى البشرية بما تعقده من دورات وما تقدمه من برامج تطويرية وتدريبية حسب فئاتها ومستوياتها التأهيلية معدداً القواسم المشتركة لبرامج عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر تتمثل في عدد من النقاط ومنها دعم مسيرة العمل المشترك في مجال خدمة المجتمع والتعليم المستمر والتكامل في إعداد برامج ومشاريع مشتركة في ذات المجال واستمرارية التطوير وفق الإحتياج وربط وتبادل الخبرات بين عمادات ومراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الجامعات السعودية وجامعات دول مجلس التعاون الخليجية لتحقيق أقصى فائدة ممكنه والتعامل في العمل على توسيع قاعدة برامج وأنشطة التعليم المستمر لتواكب التقدم السريع وتكون سندا للتعليم النظامي العام والعالي في المجتمع الخليجي .

## «التأمينات» تبحث عن مستحقي المعاشات في «السجون»

المصدر: جريدة الحياة الإثنية، ١٧ مايو ٢٠١٠  
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/142185>

الأحساء - حسن البقشي

بحث مدير مكتب التأمينات الاجتماعية في محافظة الأحساء عبد الحميد النعيم، ومدير سجن الأحساء العقيد أنور العبد القادر، أمس، آفاق التعاون والخدمات الإنسانية التي تقدمها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، للسجين وأفراد عائلته، وشرائح المشتركين الأخرى. ولقت النعيم، الذي زار السجن، إلى حرص المؤسسة على «إيصال الحقوق التأمينية إلى مستحقيها، وسعيها لتقديم حياة كريمة للمشارك وأفراد عائلته».

وأوضح أنه تم خلال الزيارة «إيضاح الأحكام المتعلقة بالمشارك المسجون، وإجراءات إيصال الحقوق التأمينية إلى مستحقيها، بما يتوافق مع أحكام النظام». وذكر أن «نظام التأمينات يتيح لمثل هذه الحالات الحصول على معاشات شهرية طوال فترة بقائها في السجن، لمن بلغت مدة اشتراكه في ١٠ سنوات أو أكثر، وصدر في حقه حكم يقضي بسجنه مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، وأنهى صاحب العمل خدمته».

وأشار إلى أن المعاش «يصرف لأفراد عائلة المشارك المسجون، ويبدأ من أول الشهر التالي لتاريخ دخول المشارك السجن. وينتهي الحق في الحصول على المعاش في نهاية اليوم الأخير من الشهر الذي خرج فيه المشارك من السجن، إضافة إلى ثلاثة أشهر تالية له. ويصبح المعاش نهائياً في حالة بلوغ المشارك سن الـ ٦٠ أثناء سجنه». وبين أنه تم «التنسيق مع إدارة السجن لتزويد المكتب بأسماء المشتركين من السجناء الجدد، الذين لم يتم استكمال إجراءاتهم، والذين تنطبق عليهم الشروط لاستكمال الصرف لأفراد عائلاتهم».

## الدورة تؤكد الدور السعودي في مكافحة الاتجار بالبشر تدريب القضاة على مكافحة الاتجار بالبشر بجامعة نايف

المصدر: جريدة الرياض الأثنين ٣ جمادى الآخرة ١٤٣١هـ - ١٧ مايو ٢٠١٠م - العدد ١٥٣٠٢  
<http://www.alriyadh.com/2010/05/17/article526583.html>

الرياض - مناحي الشيباني

تبدأ صباح اليوم أعمال الحلقة العلمية لمكافحة الاتجار بالبشر التي تنظمها كلية التدريب بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٣/٦/١٤٣١هـ الموافق من ٢٠١٠/٥/١٧م وذلك بمقر الجامعة بالرياض والتي يستفيد منها أصحاب الفضيلة القضاة من المجلس الأعلى للقضاء بالمملكة العربية السعودية.

وأوضح معالي أ.د. عبدالعزيز بن صقر الغامدي رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية أن تنظيم الجامعة لهذه الحلقة العلمية المهمة يأتي في إطار التعاون المثمر بين الجامعة والمجلس الأعلى للقضاء للتبصير بهذا الموضوع وبيان الجهود المبذولة لمكافحته وحتى يكون المشاركين على دراية كاملة بأدق المتغيرات والمستجدات على كافة الصعد القانونية، مؤكداً أن المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي أولت القضاء جل عنايتها واهتمامها فهو من اللبنة الأساسية للدول موضعاً أن هذه الحلقة تأتي في إطار سلسلة من المناشط التي تتناول هذا الموضوع المهم.

وأضاف معاليه أن الجامعة أولت موضوع مكافحة الاتجار بالبشر أهمية وعناية خاصة حيث أفردت الجامعة حيزاً كبيراً من نشاطاتها لمكافحة هذه الجريمة التي تشكل تحدياً بشعاً على حقوق الإنسان وتهدد الأمن الدولي وحرمتها الأديان خاصة الدين الإسلامي الذي اهتم بحقوق الإنسان منذ أكثر من ١٤٠٠ عام. وقد قامت الجامعة في إطار التعاون القائم بينها وبين المؤسسات الدولية ذات العلاقة بتنفيذ عدد من الندوات والدورات والمؤتمرات كما أصدر مركز الدراسات والبحوث في الجامعة مجموعة من الدراسات والإصدارات في مجال مكافحة الاتجار بالبشر إضافة إلى مناقشة العديد من رسائل الماجستير ودكتوراه حول هذا الموضوع من خلال كلية الدراسات العليا.

واختتم معاليه قائلاً: نأمل أن تحقق الحلقة التي استقطبت لها هيئة علمية مختارة بعناية الأهداف المنشودة وأن تخرج بتوصيات مهمة تحقق الأهداف المتوخاة في مكافحة الاتجار بالبشر وما يرتبط به من جرائم، وقدم الشكر لمعالي الشيخ الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد رئيس المجلس الأعلى للقضاء وزير العدل على تعاون المجلس وثقته بالجامعة وخبراتها.

من جهته أكد معالي الشيخ الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد رئيس المجلس الأعلى للقضاء أن هذه الحلقة تأتي ضمن مشروع التطوير والتدريب القضائي لأصحاب الفضيلة فيما يتعلق بدراسة الأنظمة المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية التي تشارك في الوقاية والعلاج للمجتمعات ليتم من خلالها قراءة الأهداف المعدة لذلك من خلال الاستفادة من عناصر ذات خبرة في المجال العلمي والشرعي والنظامي الدولي والمحلي ليتحقق مبدأ الشراكة مع النخب العلمية والوظيفية ليخرج المستفيدون من أصحاب الفضيلة من هذه الحلقة العلمية بخبرات وافية تفيدهم مستقبلاً في ميدان العمل القضائي والمشاركة الاجتماعية الفاعلة من خلال إصدار الأحكام المناسبة والتوعية المعرفية للمجتمع، وقدم معاليه الشكر لجامعة نايف على التعاون المثمر بينها والمجلس الأعلى للقضاء وعلى جهودها لتحقيق الأمن بمفهومه الشامل.\* وتهدف الحلقة العلمية إلى إكساب المشاركين مهارات في كيفية التصدي للاتجار بالبشر، والتعريف بالاتجار بالبشر كمشكلة عالمية، إبراز دور المنظمات الدولية في مكافحة الاتجار بالبشر والتأكيد على الدور السعودي في مكافحة هذه الجريمة.

الجدير بالذكر أن الحلقة سنتناول جملة من الموضوعات المهمة حول: التدابير الدولية لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر، ومكافحة هذه الجريمة على المستوى العربي، والإطار التشريعي لمكافحة الاتجار بالبشر في السعودية، والقانون الدولي الإنساني والعدالة الجنائية، ومنظمات حقوق الإنسان ومكافحة الاتجار بالبشر وغيرها من الموضوعات ذات الصلة.



## ٥٠ نزيلة بسجن بريمان يجتزن دورات تأهيلية نفسية وحرفية

المصدر: جريدة الوطن يوم الإثنين ١٧ مايو ٢٠١٠،

[http://www.alwatan.com.sa/Local/News\\_Detail.aspx?ArticleID=2550&CategoryID=5](http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=2550&CategoryID=5)

جدة: نجلاء الحربي

اجتازت ٥٠ نزيلة بسجن بريمان بنجاح برنامج التأهيل النفسي والحرفي للسجينات الذي نظّمته جمعية الشقائق برعاية شركة تصنيع، والذي أقيم في سجن بريمان بمدينة جدة. وتضمن البرنامج دورات نفسية وحرفية لمساعدة النزيلة على تخطي مرحلة الجهل والظلام والخروج للمجتمع بأهداف سامية ونفسية سليمة مفعمة بالأمل والرغبة في حياة كريمة. وتأتي مبادرة جمعية الشقائق الخيرية بهدف تأهيل السجينات ومساعدتهن على تعزيز الثقة بالنفس، ومواجهة نظرة المجتمع، والتخلص من المشاعر السلبية، وضغوط الحياة، فضلاً عن اكتساب السجينة، مهارات وخبرات تساعدها في حياتها العملية بعد الانتهاء من قضاء العقوبة. وقد أقيم أمس حفل بهذه المناسبة في شعبة الإصلاح والتأهيل بوحدة سجن النساء، تحت رعاية مديرة سجن النساء فوزية عباس.

البرنامج التدريبي هو الثاني من نوعه الذي يوجه لصالح نزيلات سجن بريمان المركزي، وقد اشتمل على تعلم الحرف اليدوية البسيطة مثل صناعة البخور والسلال والهدايا والإكسسوارات وتدوير واستغلال خامات البيئة غير المستخدمة والرسم على الزجاج وتصنيع منصات الأفراح إضافة لتعلم مهارات التجميل. وطالبت مديرة جمعية الشقائق فاطمة خياط بتكاتف المؤسسات المجتمعية كالجمعيات والقطاعات الخاصة من أجل تقديم الاستشارات الاقتصادية للسجينات المتدربات كنوع من الدعم الاقتصادي وذلك بتوفير القروض الصغيرة ودراسات الجدوى للمشاريع التي ستكون بمثابة طوق نجاة لبداية حياة مستقرة للسجينة بعد انقضاء محكوميتها. وذكرت السجينة (ن.ك) أنها اكتسبت خلال الدورة مهارات حرفية قد تعود عليها بالفائدة بعد خروجها من السجن، إلى جانب تعلمها التحلي بالصبر والتفاؤل وألا تشعر بالإحباط من كلام الآخرين، والإصرار على البدء في حياة جديدة " نستطيع من خلالها التغلب على الأمور الصعبة التي قد تواجهنا بعد خروجنا من السجن". وكلمات مفعمة بالسعادة قالت السجينة (ب.ز) لقد استمتعت بالأفكار الرائعة والمبادئ الصحيحة والتي من أهمها قوة الإرادة لأنها العمود الأساسي لكل شخصية. وأضافت السجينة (س.أ): لقد كان من الصعب أن تتغير قناعاتي ولكن من خلال الأسلوب الرائع والتقديم الجيد للفكرة التي اشتمل عليها البرنامج استطعت التراجع عن بعض الأفكار الخاطئة واكتساب مهارات جديدة ومفيدة تعود عليّ بالفائدة. أما السجينة (ر.ب) فقالت: تعلمت كيفية معاملة نفسي كإنسانة جديدة وكيفية اتخاذ قراراتي بصورة سليمة وكيف أربي ونفسي والآخرين. وذكر المدير العام لجمعية الشقائق بجدة عبد المجيد رضوان أن الجمعية خطت خطوات كبيرة وواثقة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجال المرأة على مختلف المستويات والشرائح.



## الصحة تنفي علاقتها بالحقن الوريدية

### والد الطفلة لـ عكاظ : المستندات تثبت تورط المستشفى

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين ١٤٣١/٠٦/٠٣ هـ ١٧ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٥٦  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100517/Con20100517350630.htm>

قائد آل جعرة - نجران

أكد المواطن هادي حسين آل منصور والد الطفلة رجاوي التي ترقد في غيبوبة تامة في العناية الفائقة، في مستشفى الملك خالد في نجران إثر تلقيها حقنة وريدية، في مستشفى الولادة والأطفال في المنطقة، أن أطباء مستشفى الولادة والأطفال في نجران حقنوا طفله حقتين في الوريد قبل إجراء فحص الحساسية.

وقال: إن المستندات الطبية في قسم الطوارئ في المستشفى المذكور أثبتت حقيقة ذلك، وهو دليل قاطع على تورط الأطباء في خطأ طبي فادح، مستهجنا نفي نائب مدير مستشفى الولادة والأطفال في نجران لـ «عكاظ» في ١٤٣١/٥/٢٩ هـ وقوله: أن تكون طفله أعطيت الحقنة في طوارئ المستشفى.

وقدم المواطن آل منصور أمس، مستندات طبية تثبت بأن ابنته رجاوي أخذت حقتين في الوريد في آن واحد من قبل أطباء مستشفى الولادة والأطفال في المنطقة، مؤكداً بأنه تقدم بشكوى أخرى أمس الأول لصاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبد الله بن عبد العزيز أمير منطقة نجران، ناشد من خلالها تدخله وفتح التحقيق لمعرفة الحقيقة في ظل تهرب الصحة من الخطأ الطبي، وكان مدير العلاقات العامة والناطق الإعلامي لصحة نجران صالح علي آل ذبيبة، امتنع في وقت سابق عن التعليق على شكوى المواطن آل منصور، في الوقت الذي نفى فيه لـ «عكاظ» نائب مدير مستشفى الولادة والأطفال في نجران أن تكون الطفلة أعطيت حقنة في طوارئ المستشفى حسب ادعاءات والدها، مؤكداً أن المستشفى ليس له علاقة بالوضع الحالي للمريضة.

## رفقاً بالطفولة... سلاح طالبات في حربهن ضد العنف

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ١٨ مايو ٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/142709>

تحمل ١٥ طالبة من كلية دار الحكمة في جدة، لواء «الحرب» ضد ظاهرة العنف الأسري، مستخدمات سلاح الحملات في مجابهة الظاهرة التي ظلت تورق مضاجع المجتمع في هذا الوقت، فنظمن حملة جديدة مناهضة تحت عنوان «رفقاً بالطفولة».

وقالت إحدى مشرفات الحملة الطالبة رنا أبو سعد لـ «الحياة» إن الحملة التي اتخذت من عبارة «العنف لا مبرر له»، تهدف إلى زيادة الوعي بين الناس والمشرفات الاجتماعيات في ما يتعلق بشأن الاعتداء على الأطفال، وذلك من خلال تدريبهم على كيفية اكتشاف الأطفال الذين تساء معاملتهم، ليتم تنفيذ الخطوات الأساسية لحمايتهم. وأضافت أن الحملة التي ستنطلق يوم غد (الأربعاء) لمدة يومين، موجهة للأباء، خصوصاً أن لسلوك الآباء تأثيراً أساسياً وقوياً على تصرفات أبنائهم، لذا وجب على الآباء أن يختاروا بحرص شديد الطريقة المثلى والمناسبة لتوبيخ الأبناء وتربيتهم التربوية الصحيحة السليمة، «لكننا للأسف نجد الكثير منهم ينتهجون طرقاً عنيفة جسدية وأخرى معنوية في توبيخ أبنائهم، متناسين التأثير السلبي الكبير الذي تسببه تلك الطرق على صحة أطفالهم علاوة على أثرها الفتاك على حميمية العلاقة المفترضة بين الآباء وأطفالهم.»

وأكدت أبو سعد أن الملاحظ في المجتمع السعودي هو تجاهل واضح لهذه القضية، ومضت تقول: «يتبلور هذا التجاهل في تقاعس أفراد المجتمع السعودي عن تقديم المساعدة المطلوبة لأولئك الأطفال الأبرياء، ما دفعنا إلى توعية المجتمع والإسهام في إنارة أبصار أفرادهم لمساعدة الأطفال المتعرضين للعنف في ظروف صعبة.» وحول ما تتضمنه الحملة من أهداف، لفتت إلى أنها تشتمل على ندوات ستعقد داخل كلية دار الحكمة، تهدف إلى إرشاد المشرفات الاجتماعيات إلى المنهجية التي يجب انتهاجها في التعامل مع الأطفال الذين سبق أن تعرضوا للإيذاء، ولإشعار الجميع بأنهم مسؤولون تجاه هذه القضية المؤثرة على فلذات الأكباد، وللحد من العزوف عن التحدث في العنف ضد الأطفال كونه أمراً حساساً بالنسبة لأفراد المجتمع، فضلاً عن توعية الآباء بضرورة توخي الحذر في تصرفاتهم تجاه أطفالهم، على رغم أن بعض السلوكيات التي تتسبب في العنف ضد الأطفال تقع من دون قصد متعمد من الوالدين.

## خلال لقاء إرشادي نظمته مؤسسة الأميرة العنود

### مناقشة الظواهر الاجتماعية التي تهدد استقرار الأسرة وتعيق تطور أفرادها

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٨-٥-٢٠١٠

<http://www.alriyadh.com/article/18/05/2010/html526649>

الرياض - حمد بن مشخص

اختتمت مؤسسة الأميرة العنود بنت عبدالعزيز بن مساعد بن جلوي آل سعود الخيرية اللقاء السنوي الثاني للإرشاد الأسري بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية والذي انطلق السبت الماضي بفندق العنود نوفوتيل وحظي اللقاء باهتمام ومتابعة صاحبة السمو الملكي الأميرة لطيفة بنت فهد بن عبدالعزيز آل سعود رئيسة المجلس النسائي بالمؤسسة . وأشارت الأميرة لطيفة إلى أنه انطلاقاً من أن الأسرة هي اللبنة الأولى للمجتمع الذي يريد الإسلام صلاحه، والتوصيات الوطنية بشأن تنمية الاهتمام بالإرشاد الأسري وامتداداً لتحقيق أهدافها والتي تنجسد في دعم وتطوير أداء المؤسسات والجمعيات وتنمية قدراتها البشرية وتنسيق جهودها من خلال شراكة محققة للطموحات وتفعيل معالجة مستدامة للظواهر الاجتماعية التي تهدد استقرار الأسرة البنائي وتعيق تطور نمو أفرادها المعرفي والسلوكي والحياتي في المملكة من خلال العمل الاجتماعي المنظم وضمن الأطر والمبادئ الإسلامية، جاء هذا اللقاء الذي يهدف لتسليط الضوء على أبرز المشاكل التي تواجه الأسر وتستدعي التدخل والمواجهة بالدراسة والبحث وعرض بعض التجارب العالمية للإرشاد الأسري . وحضر اللقاء (١٥) خبيرة في مجال الإرشاد الأسري من مختلف الجمعيات والمؤسسات العاملة في هذا المجال في المملكة ومن أهم التوصيات التي خرج بها اللقاء إعداد قاعدة بيانات لأهم الجهات التي تقدم خدمة الإرشاد أو الاستشارات الأسرية. ورصد لأهم المختصين في هذا المجال بالتعاون مع الجهات المهنية. وحصر لأبرز المشاكل التي تواجه الأسرة السعودية والعمل على مواجهتها بالدراسة والبحث والاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال. وإطلاق أسبوع الأسرة في المملكة وتبني ذلك المؤسسة.

## مفتي المملكة يشدد على عدم استغلال حاجات النساء وابتزازهن

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ١٨ مايو ٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٤٢٦٣٨>

شدد المفتي العام للمملكة عبدالعزيز آل الشيخ - خلال كلمة له عبر دائرة التواصل بالأقمار الاصطناعية في المنتدى السادس لمديري العموم ومديري المكاتب لووكالة الضمان الاجتماعي، الذي أقيم في نجران أمس - على التزام الأمانة، وتجنب الوقوع في المحاذير التي تسيء إلى العمل المنظم الذي يؤديه العاملون في الميدان، منها الابتزاز، وسوء معاملة النساء أو استغلال حاجاتهن، أو الفظاظة والأذى التي تبطل كل خير، وتحري إعطاء المستحقين وحجب من لا يستحق تطبيقاً للشريعة في هذا السياق.

وبدأ المنتدى أمس جلساته بمناقشة البحث الاجتماعي الميداني واقعه ومعوقاته قدمه وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للضمان الاجتماعي محمد العقلا، الذي شدد على أهمية البحث الميداني، ونزول الباحثين الاجتماعيين والباحثات الاجتماعيات إلى الميدان، لتكون النتائج المستخلصة التي تبنى عليها الخدمة الاجتماعية المقدمة أكثر صدقاً وواقعية وأبلغ أثراً في تحقيق الاحتياج.

ولفت إلى أن دائرة الضمان الاجتماعي للبرامج المساندة تمثل نقلة مهمة في التحول من الإغاثة المالية إلى الضمان الاجتماعي بمفهومه الشامل، الذي يلبي الاحتياج الفعلي وتسهم في مساعدة المستفيدين والمستفيدات على تجاوز معاناتهم والنهوض بقدراتهم ليتكفلوا بتأمين حاجاتهم بدلاً من الاعتماد على ما يقدم لهم.

وطرح عدد من مديري مكاتب الضمان الاجتماعي همومهم والعقبات التي تواجههم والعراقيل التي تحول دون الوصول إلى الأهداف، مطالبين بإيجاد الحلول المناسبة لها، وتذليل وتسهيل الخطوات الإجرائية، وتطبيق الحكومة الإلكترونية بما يسهم في تطوير مستوى الأداء، وتفعيل الخدمات على نحو يكفل قدرأ من الوفاء بالاحتياجات الفعلية للمستفيدين.

وتناولت الجلسة الثانية موضوع «أسر السجناء ومعوقات التدخل السريع لمساعدتهم» في ورقة طرحها مساعد مدير الإدارة العامة للسجون العميد حيدر الحيدر ألقاها نيابة عنه المدير العام للرعاية الاجتماعية والنفسية بالإدارة العامة للسجون عنه سليمان العصيمي، ركز من خلالها على مناقشة الإجراءات المتبعة لتقديم مساعدات الضمان الاجتماعي ومعاشاته لأسر السجناء والمفرج عنهم، ومدى تحقيق السرعة المطلوبة في رفع معاناة تلك الأسر وتلبية احتياجاتها ووضع مجموعة من الحلول المقترحة لتحقيق ذلك.

وذكر الأمين العام للجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرههم «تراحم» محمد الزهراني أن عدد الحالات المستفيدة من السجناء والمفرج عنهم وأسرههم من خدمات الضمان الاجتماعي بلغت عشرة آلاف حالة في العام الماضي.

## حملة لتشجيع دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ١٨ مايو ٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/142609>

تعترم الإدارة العامة للتربية والتعليم (بنات) في المنطقة الشرقية، إقامة حملة واسعة عبر وسائل إعلامية كثيرة، لتأهيل طالبات التعليم العام والمجتمع، للاندماج مع ذوات الظروف الخاصة، وتقبل وجودهن. ودعت مديرة إدارة التربية الخاصة في «تربية الشرقية» نادية المهن المعلمات إلى التعاون مع الطالبات ذوات الاحتياجات الخاصة المدموجات في التعليم العام، والاستجابة لتعديل المنهج لصالح تلك الفئة من المجتمع». وقالت: «إن تعديل المنهج يعني عدم مطالبة ذوات الظروف الخاصة بالشرح والواجبات، بما لا تستوعبه قدراتهن»، داعية المعلمات إلى «النزول إلى مستوى القدرات، ومراعاة الفروق الفردية».

وحملت المهنا، في كلمة لها خلال اللقاء التوعوي الثاني، الذي عقد في الابتدائية الـ١٧ في الدمام، أمس، جميع المعلمات «أمانة الاهتمام في تلك الفئة، وبخاصة أن العالم بات يدرك أهمية الاعتناء فيهم، فمن حقهم أن يتعلموا، وأن يعيشوا بحرية في هذا الوطن، ويستفيدوا منه. ومن حق كل طالبة من ذوات الاحتياجات الخاصة أن تسجل في مدرسة قريبة منها، من دون أن تتحمل وأسرتها عناء الوصول للمدارس المخصصة لهن».

بدورها، قالت منسقة برامج التأهيل ضمن المجتمع في وزارة الصحة نورة الشهراني: «إن ٧٥ في المئة من المعوقين هم من الدول النامية، واثنين في المئة منهم يتلقون الخدمة فقط، و١٤ مليون معوق حركياً، واثنين من كل ستة أشخاص يحتاج للمساعدة، بينما واحد فقط يجد المساعدة». وتحدثت اختصاصية أمراض سمع وصمم في مركز سعد الصانع للنطق والتخاطب نهى حسام الدين، عن أهمية السمع، وأسبابه، وكيف نستدل على وجود إعاقة.

إلى ذلك، أشارت المشرفة العامة على وحدتي التأهيل ضمن المجتمع والتأهيل المهني (إناث) في الجمعية الخيرية لرعاية وتأهيل المعوقين في الشرقية هيلدا إسماعيل، التعاون القائم بين إدارات الأقسام في الجمعية و«تربية الشرقية»، «لزيادة عدد طالبة الدمج في المدارس». وقالت: «إن الخطة المنفذة حالياً، تسعى إلى تطوير برنامج التعليم والتأهيل المهني للطالبة، للاستفادة من خبرات ذوي الاحتياجات الخاصة». ونوهت إلى أن ارتفاع أعدادهم «لا يعني عدم القدرة على تغطية الخدمات وشمولهم فيها»، مضيفة «تسعى الجمعية إلى رفع مطالبهم إلى الجهات المعنية، لتقديم ما يمكن تقديمه، وتحديداً فيما يتعلق في الأجهزة والأدوات الطبية».

وأضافت إسماعيل، لـ «الحياة»، أن «مشرفات الأقسام يقمن بجولات في المدارس، لمعرفة ما يتناسب مع احتياجات الطالبات قبل انتقالهن إلى تلك المدارس، واستقصاء المطالب التي سترفع إلى إدارة التربية الخاصة، لزيادة عدد الطالبات في المدارس مع بداية العام الدراسي الجديد، إذ تم وضع خطة شاملة لتهيئة الطالبات، وتجاوز الصعوبات مع البداية الفعلية للدراسة. كما تم تصنيف الحالات، سواء البسيطة والمتوسطة والشديدة». واعتبرت مرحلة التأهيل المهني «مرتكز رئيس للمعوقين، لذا يكون التركيز عليها خلال فترة العلاج والتأهيل، والإرشاد الأسري لتنمية مواهبهم ودمجهم بصورة صحيحة».

## تحت رعاية الأميرة عادلة بنت عبدالله

### الأمان الأسري يطلق لقاء الخبراء الوطني من منظور أمني.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٨ - ٥ - ٢٠١٠  
http://www.alriyadh.com/article/١٨/٥/٢٠١٠/٥٢٦٧٢٤.html

الرياض - شريفة الأسري

يطلق برنامج الأمان الأسري الوطني اليوم لقاء الخبراء الوطني الثالث حول العنف الأسري بالتعاون مع جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية، برعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز، ويسلط البرنامج الضوء في دورته الثالثة على العنف الأسري من منظور أمني، تحت عنوان: "أمان الأسرة أمن للوطن". وسيكون ضيف الشرف وكيل وزارة الداخلية الدكتور أحمد السالم، ووفد من ممثلي الأمن العام من شرط المناطق، ومشاركون من الشؤون الاجتماعية ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، وممثلو عدد من الوزارات الحكومية، إضافة إلى جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية وعدد من الخبراء في هذا المجال. ويشتمل المؤتمر على جلستين: الأولى: العنف الأسري والأمن الوطني، والثانية: القطاع الأمني.. الواقع والاحتياجات، ودور المؤسسات الأمنية والقضائية في مكافحة العنف الأسري. كما سيعقد في ختام المؤتمر مؤتمر صحفي ترأسه صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز للإجابة على أسئلة الصحفيين واستفساراتهم، وسيدير حلقات النقاش والجلسات نخبة من الإعلاميين.



## ندوة حقوق الإنسان بإصلاحية الدمام

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء ١٨ مايو ٢٠١٠  
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١&G=٧٥٩٣١٦&I=١٣٤٨٦

أقامت شعبة إصلاحية الدمام صباح أمس ندوة بعنوان حقوق الإنسان للدكتور محمد بن حسن الشهري الاستاذ بمركز التدريب وخدمة المجتمع بجامعة الدمام وذلك بحضور مدير إدارة سجون المنطقة الشرقية العميد عبدالله بن علي البوشي وأوضح الشهري من خلال الندوة أهمية مراعاة حقوق الإنسان والتي يجب مراعاتها داخل الإصلاحيات وتطرق إلى الجوانب الإيجابية التي تقدم داخل الإصلاحيات وأكد على الاستمرار في تقديم المزيد من العطاء وجاء في ثنايا الندوة العديد من الأفكار التي تدور حول أهمية إعطاء الآخرين اعتبار الإنسانية والبعد عن محاولة إظهار النقص والعلل بأشخاصهم فهم من لبنات المجتمع والمعاملة الطيبة معهم قد تدفعهم للتوبة والإقلاع وعودتهم بعد إنهاء فترة الحكم إلى أسرهم ومجتمعهم صالحين نافعين. يذكر أن ذلك يعد استمراراً للتدريب المستمر لمنسوبي السجون من ضباط ومدنيين وأفراد والذي يهدف إلى تنمية مهارات العاملين في السجون واتساع مداركهم وتحقيق الأهداف الإصلاحية.

## ورشة عمل تناقش قضايا ابتزاز الفتيات والعنف الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٤٣١/٠٦/٠٤ هـ ١٨ مايو ٢٠١٠ م العدد: ٣٢٥٧  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100518350991.htm>

خالد الشلاحي - المدينة المنورة

تنطلق صباح غد في قاعة المحاضرات الكبرى في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة ورشة عمل حول ظاهرة المشكلات الأسرية الانحرافية التي ينظمها فريق دراسة المشكلات الأسرية الانحرافية تحت رعاية مدير الجامعة الدكتور محمد بن علي العقلا.

وقال رئيس فريق الدراسة الدكتور علي الزهراني إن هذه الدراسة التي تشرف عليها وتمولها عمادة البحث العلمي في الجامعة، تهدف إلى رصد ظواهر المشكلات الأسرية واستشراف مستقبل المجتمع في ضوء معطيات الحاضر والتوقع بالظواهر والمشكلات الأسرية قبل استفحالها وصعوبة علاجها، وذلك من خلال التعرف على أسباب هذه المشكلات وإبراز آثارها وتبعاتها على الفرد والمجتمع، وتقديم الحلول العملية لها.

وتضم الورشة جلستين الأولى عامة يحاضر فيها المفكر الإسلامي الدكتور عبدالكريم بكار عن «المشكلات الأسرية الانحرافية - رؤية واقعية»، والجلسة الثانية مغلقة، وهي مخصصة للجهات الحكومية والأهلية والقطاع الخيري ذات العلاقة بموضوع الحلقة، حيث يجري العمل فيها من خلال ست مجموعات تتناول كل منها محوراً من محاور الحلقة. وتتناول الورشة المشكلات الأسرية ذات البعد الانحرافي والتي منها الخيانة الزوجية وهروب الفتيات والمعاكسات وابتزاز الفتيات والتحرش الجنسي وتعاطي الكحول والمخدرات والتدخين والعنف الأسري والتفكك الأسري وجنوح الأحداث وإدمان مشاهدة الأفلام الإباحية.

يذكر أن دراسة المشكلات الأسرية الانحرافية قد نظمت قبل أسبوعين ورشة عمل نسائية بحثت ذات المحاور، وشاركت فيها أربعون مختصة بالتربية وشؤون الأسرة.

## مسؤولو ٤٢ منطقة تعليمية يبحثون عن الحلول

### التربية تعترف بظاهرة العنف المدرسي وترفع شعار العلاج

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء ١٨ مايو ٢٠١٠

٦&G=٧٥٩٥٢٣&I=١٣٤٨٦http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

أكد مدير عام التربية والتعليم للبنين في منطقة نجران علي بن جابر الشمراني ضرورة تقصي احتياجات الطلاب والوصول إلى معرفة رغباتهم وما يعوق حسن تحصيلهم الدراسي مشددا على دور البيئة التعليمية والتربوية في تقديم أساليب التعامل المثلى للطلاب لحمايتهم من الإيذاء بمختلف أنواعه، جاء ذلك خلال افتتاحه أمس ملتقى حماية الطلاب من الإيذاء الذي تنظمه وزارة التربية والتعليم باستضافة منطقة نجران التعليمية ومشاركة ٤٢ منطقة تعليمية على مستوى المملكة، وقال الشمراني في كلمته التي ألقاها في حفل افتتاح الملتقى بعد الترحيب بالوفود المشاركة: يجب علينا كتربويين أن نعترف بوجود ظاهرة الإيذاء وأن نفعل دور المرشد الطلابي وكافة القائمين على العملية التعليمية والتربوية لحماية الطلاب وهنا أكد على تكامل دور الأسرة مع المدرسة لتحقيق الأهداف المرجوة. بعد ذلك ألقى مشرف عام التوجيه والإرشاد بوزارة التربية والتعليم اسماعيل محمد مفرح كلمة أكد فيها تعرض الكثير من الأطفال إلى العديد من المنغصات التي تحول حياتهم اليومية إلى كوابيس مزعجة ومواقف مؤلمة تشترك فيها كل من البيئة الأسرية التي ينشأ الطفل في أحضانها والبيئة المدرسية المكمل لها والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها وقد أن الأوان للتصدي للسلوكيات المشينة وغير اللائقة في المدارس والمنازل والمجتمع ولا يمكن ذلك إلا من خلال العمل التربوي عن طريق التوجيه والإرشاد بطرائقه الميدانية التطبيقية التي تستهدف الطلاب أنفسهم وأولياء أمورهم ومعلميهم. بعد ذلك أقيمت فعاليات اليوم الأول للقاء اشتملت على العديد من ورش العمل حول ملامح الإيذاء الجسدي والإيذاء النفسي، وتستمر الفعاليات اليوم الثلاثاء بمناقشة ظاهرة إهمال الأطفال والإيذاء الجنسي بالإضافة إلى عرض البرنامج المطور لحماية الطلاب من الإيذاء.



## جامعة نايف تشارك في لقاء الخبراء الوطني حول العنف الأسري

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء، ١٩ مايو ٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٤٣٠٧٣>

شاركت جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية أمس في أعمال لقاء الخبراء الوطني الثالث (حول العنف الأسري) الذي ينظمه برنامج الأمان الأسري الوطني تحت رعاية نائب رئيس البرنامج الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز. وأوضح رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الدكتور عبدالعزيز الغامدي أن اللقاء يجمع خبراء المملكة لاستشراف القضايا التي تهم المجتمع في ظل الانفتاح الإعلامي والثقافي وفي ظل عولمة تحاول صهر الثقافات في ثقافة عالمية واحدة، ومن هنا جاءت التوجهات الحميدة لهذا البرنامج الذي يسعى لنشر الحس الاجتماعي الكفيل بالتصدي لظواهر العنف المجتمعي ليؤكد أن المجتمع السعودي مجتمع قيمى معياري يقوم على الروابط المجتمعية والأسس الشرعية والموروثات الحضارية.

وأكد اعتزاز جامعة نايف بالشراكة الاستراتيجية التكاملية مع البرنامج تحقيقاً للرؤى والأهداف المشتركة في نشر ثقافة الأمن بمفهومه الشامل بهدي من الشريعة الإسلامية ووضع الاستراتيجيات لاستشراف التحديات والمهددات الاجتماعية التي تواجه اللبنة الأولى لبناء المجتمع وترابطه وهي الأسرة وفي سبيل إرساء مجتمع واع وأمن من خلال البرامج العلاجية والإرشادية والأبحاث العلمية في مجالات العنف الأسري ومكافحة الاتجار بالبشر.

ونوه بهذا المشروع الإنساني الخيّر الذي ترعاه حكومة خادم الحرمين الشريفين، مثنياً في الوقت ذاته الدور الرائد والبناء الذي تقوم به رئيس البرنامج الأميرة صبيته بنت عبدالعزيز والأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز اللتان تعملان بصمت ودأب في سبيل الارتقاء بهذا البرنامج الذي يحرص على نشر الفضائل النبيلة والمناقب الجليلة في مجتمع خير متماسك. وبيّن أن الجامعة ستقدم ورقة علمية عن العنف الأسري والأمن الوطني كما تشارك الجامعة بتوزيع إصداراتها العلمية في مجال العنف الأسري على المشاركين في فعاليات اللقاء.

## خبراء يطالبون بعدم اشتراط وجود محرم عند تلقي بلاغات

### العنف

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء، ١٩ مايو ٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/143011>

الرياض - ماجد الخميس

طالب خبراء وخبيرات سعوديون، خلال لقاء حول الحماية من العنف الأسري، بـ«إعادة النظر في بعض الإجراءات المتبعة لدى بعض الجهات الأمنية والتي تعوق وصول الخدمات إلى ضحايا العنف الأسري مثل منع دخول رجال الأمن للمنازل، واشتراط وجود محرم عند تلقي البلاغ أو الاستجواب، وإسقاط الحق العام وغلق ملف القضية عن تنازل الضحية عن البلاغ»، داعين إلى «الإسراع في إعداد دليل إجرائي مشترك للتعامل مع قضايا العنف الأسري يشمل كل الجهات المعنية بالوقاية والتصدي للعنف الأسري ودور كل جهة منه».

ودعا الخبراء والخبيرات، في توصيات «لقاء الخبراء الوطني الثالث حول العنف الأسري»، الذي ينظمه برنامج الأمان الأسري الوطني، المقام في «ماريوت» الرياض أمس، برعاية نائب رئيس البرنامج الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز، إلى «التوسع في إنشاء لجان للحماية الاجتماعية في جميع المدن والمحافظات وعدم الاقتصار على المحافظات الكبرى مع نظر جدوى إنشاء شرطة مجتمعة مكونة من متخصصين في مجال العنف الأسري على غرار ما هو قائم في دول عربية وأجنبية».

وشددوا على ضرورة «اشتمال استراتيجيات الأمان الوطنية على بند يتعلق بالحماية من العنف الأسري لكونه أحد الجذور الرئيسية للإرهاب»، مطالبين بـ«تطوير قاعدة بيانات وطنية متكاملة تضم قاعدة بيانات لقضايا العنف الأسري المسجلة في القطاع الأمني لضمان جودة الرصد والتوثيق وتشجيع الباحثين من القطاع الأمني على إجراء دراسات أمنية متخصصة في هذا المجال». ولفتوا إلى «ضرورة تأهيل العاملين في القطاعات الأمنية على التعامل مع قضايا العنف الأسري بصورة جادة بمقتضى أحدث الدراسات والبرامج التدريبية في هذا المجال». من جانبها، أكدت نائب برنامج الأمان الأسري الوطني الأميرة عادلة بنت عبدالله، أن الجانب الأمني يعد «صمام الأمان للحد من التداعيات التي قد تمس استقرار الأسرة»، مضيفة: «سعدنا بتفاعل العديد من الجهات المعنية بالوقاية والتصدي للعنف الأسري وما بدأت من اهتمام وتجاوب مع توصيات لقائي الخبراء الأول والثاني وقد تم تنفيذ توصيات مما يشير إلى أن أمان الأسرة واستقرارها قضية مجتمع بكل مؤسساته وعلى جميع مستوياته».

وشددت على إن «التزامنا بالتعاليم الإسلامية السامية والمبادئ العربية الأصيلة تحملنا مسؤولية اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة العنف الأسري، إضافة إلى انضمام المملكة إلى اتفاق القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ٢٠٠٠ واتفاق حقوق الطفل عام ١٩٩٦ وبهذه الالتزامات الدولية يتعين علينا تكثيف جهود القطاعات المعنية لتطبيق ما يحق تدعيم أواصر الأسرة، وتعزيز توازن العلاقات بين أفرادها وضبطها».

وأوضحت أن أبرز ما نتج عن لقائي الخبراء الأول والثاني «كان عقد ندوات دورية حول دور المؤسسات القضائية والأمنية في مكافحة العنف الأسري والتي نظمها برنامج الأمان الأسري الوطني بالتعاون مع مركز القانون السعودي للتدريب وقد تم عقدها في مناطق مختلفة من المملكة وأسهمت في رفع مستوى الثقافة الحقوقية لدى كل شرائح المجتمع وتوضيح دور المؤسسات القضائية والأمنية في مكافحة العنف وما يترتب عليه من تبعات تجاه حماية الضحايا ومعاقبة المعتفين».

## الهيئة الصحية: السجن ٣ شهور على طبيبة ورئيس التخدير.. و ٦٠٠ ألف ريال للحق العام و ١٠٠ ألف دية الحق الخاص

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء ١٩ مايو ٢٠١٠  
http://www.al-madina.com/node/٢٤٩١٤١

أصدرت الهيئة الصحية الأساسية بجدة أمس (الثلاثاء) في جلستها الأخيرة بقضية الطبيب طارق الجهني الذي توفي دماغيا بخطأ طبي في التخدير بمستشفى خاص سجن طبيبة التخدير ورئيس قسم التخدير مدة ثلاثة شهور لكل منهما، لارتكابهما أخطاء طبية «فادحة»، كما أصدرت أحكامها بدفع دية المتوفى من طبيبة التخدير ورئيس التخدير بمبلغ ٥٠ ألف ريال لكل منهما، كما أصدرت حكم على المستشفى ورئيس التخدير وطبيبة التخدير بدفع فاتورة الخبير الأمريكي للمدعي بقيمة ١٦٨ ألف على أن تستقطع من المستشفى ٥٠%، وعلى رئيس التخدير وطبيبة التخدير ٥٠%، كما حكمت الهيئة بتغريم الطبيب الجراح ٨٠ ألف ريال بالحق العام، وتغريم طبيب التخدير بتغريم ٥٠ ألف ريال حق عام وتغريم طبيب العناية المركزة بمبلغ ٥٠ ألف ريال، كما أكدت الهيئة على تغريم المستشفى سابقا ٣٦٠ ألف ريال غرامات مخالفات سابقة، وأضافت عليها غرامة ٨٠ ألف ريال لتشغيل الجراح و ١٠٠ ألف ريال لعدم وضع لوائح بالمستشفى، و ٨٠ ألف ريال لتشغيلهم طبيب تخدير بدون ترخيص مقابل ثبوت الحكم بأنهم أخطأوا بنفس الحكم الفني، وأوصت الهيئة إعادة تقييم قسم التخدير ورفع مستواه ونحن اعترضنا على الحكم للمبدأ العام.

الحكم لم يقنع الطرفين

وأكد الشيخ عبدالرحمن بن عبدالعزيز العجيري رئيس الجلسة ونائب رئيس الهيئة الصحية الأساسية بجدة أن الهيئة انتهت من القضية بتفصيلات قوية وأصدرت حكما إلا أن الحكم لم يقنع الطرفين، وقد طلبوا التمييز، ملفنا إلى أن الهيئة بذلت جهودا مضمينة وبحث دقيق ودرست المعاملة من جميع النواحي وهذا اجتهاد ونتمنى أن تكون قد أصابت كنا نأمل إغلاق المستشفى

من جانبه قال المحامي والمستشار القانوني الدكتور طارق آل إبراهيم: «نحن اعترضنا على الحكم والهيئة قامت بعمل جيد ودخلت بدقة وكشفت الكثير من الكوارث ولكن الحكم في الحق العام مرض وراذع، وكنا نأمل بإغلاق المستشفى حسب النظام لعدة شهور بهدف الردع العام حتى لا يتم التهاون بأرواح المرضى لاسيما بعد كل تلك المخالفات وقصور في التجهيزات مقابل القليل من الغرامات لا تصل بجملتها إلى مليون ريال، معتبرا أن الحكم إيجابي كون أن الهيئة أوضحت الإدانة بالكامل والآن مع مجمل الإهمال والأخطاء وتمكين غير ذي الصلة يجب أن يتحرك الحق العام نحو مدير المستشفى، وأنا أجزم أنه لا يوجد كبير على النظام،

واعترضنا على الحكم، وقد اعترضوا، ونحن سنقدم إلى الجهات المختصة ولدينا ترتيبات بعد صدور الحكم سنجتمع مع الورثة و ١٠ محامين، وسوف نستلم القرار كاملا يوم الأحد المقبل مكتوب الدعوى والحيثيات والحكم، وطالب إخضاع مدير المستشفى للعقوبة.

١٠٠ من الشياه و ٥٠٠ مليون ريال

من جانبه أوضح المحامي أحمد سليم أن دية طارق تعتبر اليوم بثمان ١٠٠ من الشياه، مع أن رأس مال المستشفى ٥٠٠ مليون ريال والاحتياط النظامي ١٠٠ مليون سنويا ومجمل الدخل ٤ مليارات ريال وصافي الربح ١٠٠ مليون ريال؟؟ وقال: هذه القضية بكيها لم تهز شعره من مدير المستشفى ولم تمس شيئا فيه. مضيئا: وأنا أعتقد أن المحكومين هم ضحايا مدير المستشفى الذي أعطاهم هذه البيئة السيئة ليعملوا، مؤكدا أن العقوبة الغرض منها الردع والجزر ومليون ريال لن تردع ولا تجزر وأوجه رسالة لجميع أطباء المستشفى الخاص أنه سيطلبهم خطأ وإهمال المدير.

صدق توقعات «المدينة»

وكانت «المدينة» قد انفردت في الحكم أول أمس وكتبت أن الحكم سيتضمن الهيئة الصحية الأساسية بجدة في الجلسة الأخيرة بقضية الطبيب طارق الجهني الذي توفي دماغيا بخطأ طبي في التخدير بمستشفى خاص سجن طبيبة التخدير

ورئيس قسم التخدير مدة حوالى ثلاثة شهور لكل منهما، حيث ارتكبت طبية التخدير أخطاء تشمل بالتالي : «استهتار التعامل مع حالة تخدير صعبة، وعدم طلبها المساعدة من زملائها الأطباء، وعملها بدون ترخيص، وتغيير أقوالها في محاضر التحقيق، وعدم التزامها بتعليمات الجراح»، بينما أصدرت الهيئة حكم السجن على رئيس قسم التخدير للأسباب التالية: «عدم التزامه بتعليمات الطبيب الجراح وهو طلبه تخدير المريض بنفسه، ووصوله في وقت متأخر، وعمله بدون ترخيص لمدة سنتين»، بالإضافة إلى أن الهيئة فرضت غرامات مالية على الطاقم الطبي وإدارة المستشفى بعد ثبوت الخطأ عليهم وظهور قصور منهم يتضمن في عدم الاستعداد الكامل لإجراء مثل هذا النوع من العملية وقصور ونقص في الأجهزة الطبية وضعف في كفاءة الطاقم الطبي، وستال المستشفى أكبر غرامة مالية.

لا تستند لشيء شرعي

وطالب محامي الطبيب الجهني في الجلسة الماضية من الهيئة دفع الدية عن الحق الخاص بقيمة ١٠٠ ألف، بالإضافة إلى دفع قيمة ١٨ مليون لو عاش براتبه، وقيمة فاتورة الخبير بحوالى ١٦٨ ألف ريال، إلا أن المدعى عليهم لم يقبلوا دفع ١٨ مليون ريال لأنها «لا تستند لشيء شرعي في اعتقادهم». وكان الدكتور طارق الجهني «استشاري طب الأسنان» قد توفي «دماغيا» -رحمه الله- وراح ضحية بعد خطأ طبي أثناء التخدير بأحد كبرى مستشفيات القطاع الخاص بمحافظة جدة بعد خضوعه لعملية ربط «تدبيس» معدة خلال عيد الأضحى الماضي وقد كشفت التحقيقات أن رئيس التخدير كان يعمل منذ عام ونصف العام ولم يحصل إلا على ترخيص مؤقت من قبل الهيئة السعودية للتخصصات الصحية دون وجود ترخيص من وزارة الصحة، وحتى طبية التخدير، وكانت مسؤولة في الهيئة الصحية الشرعية الأساسية بجدة قد فجر قنبلة من العيار الثقيل بعد أن كشف النقاب عن وجود ثلاثة أطباء تخدير يعملون بدون ترخيص مزاوله مهنة بالمستشفى الخاص الذي وقع فيه الخطأ الطبي وتوفى بعده الطبيب الجهني، وهؤلاء الثلاثة هم: «رئيس قسم التخدير، وطبيب تخدير، وطبيرة التخدير».



## جامعة نورة.. تنظم أسبوعاً للصم بعنوان:كلنا مجتمع واحد

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٨-٥-٢٠١٠  
<http://www.alriyadh.com/article/19/05/2010/html%266999/>

الرياض- غزيل العتيبي

احتفت كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بأسبوع الأصم وذلك بمشاركة مركز التأهيل الشامل ومعهد الأمل للصم من تنظيم طالبات الفرقة الثالثة وقسم النشاط الطلابي بالكلية تحت شعار: "كلنا مجتمع واحد"، والهدف من تنظيمه تفعيل دور الخدمة الاجتماعية مع الأصم في أسرته والمجتمع واثبات حقوق المرأة الصماء وتضمن الحفل كلمة ترحيبية وتعريفية بالإعاقة، وكذلك الفرق بينها وبين ضعف السمع .  
وخلال ذلك عرض بروجكتر عن خصائص ومميزات الأصم كما تم توزيع بروشورات تعريفية بلغة الإشارة كما تضمن الحفل معرضاً مصاحباً لأعمال الموهوبات من خريجات معهد الأمل ومن بينهم الطالبة مي سرور التي قدمت شكرها وتقديرها لمعلماتها والدتها بلغة الإشارة لما قدموا لها من دعم نفسي ومعنوي لمواصلة دراستها الجامعية وتحدي الإعاقة وفي نهاية الحفل تمت دعوة الحضور لتعلم لغة الإشارة من أجل مساعدة الصم.

## 80 طالباً يتعلمون تقبل الرأي الآخر

المصدر: جريدة الحياة الإربعاء، ١٩ مايو ٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/143006>

شارك ٨٠ طالباً وطالبة، في برنامج تدريبي لتنمية مهارات الاتصال، ضمن حوار نظمه منتدى القراء في عمادة شؤون الطلاب في جامعة الدمام مساء أول من أمس. وقدم البرنامج المدرب المعتمد من مركز «الملك عبد العزيز للحوار الوطني» الدكتور صالح الدقلة، لمدة أربع ساعات، تحت عنوان «تنمية مهارات الاتصال في الحوار». وقال وكيل عمادة شؤون الطلاب الدكتور أحمد السني: «إن البرنامج يهدف إلى إكساب المشاركون مهارة الحوار والاتصال الفعال مع الآخرين، وتطوير مهارات الحوار لدى طلبة الجامعة، لخدمة أهداف بعيدة المدى»، مضيفاً أن «مهارات الحوار والاتصال مهمة جداً، وبخاصة لمن مهنهم وأعمالهم لها اتصال مباشر مع الآخرين، مثل الطب، لذا لا بد من إتقان فنون الحوار وأساليبه، وهذا الإتقان لا يتأتى فقط عبر المناهج الدراسية، بل عبر ورش العمل والبرامج المتنوعة». وقال مقدم البرنامج: «إن مركز «الملك عبد العزيز للحوار الوطني»، لديه أكثر من 300 مدرب معتمد، ويوفر حقائب التدريب للمتدربين، كما يمنح شهادة لمن حضر البرنامج التدريبي». وأشار إلى أنه قام بتدريب أكثر من ثلاثة آلاف شخص على مستوى المملكة، وكان من بينهم طلاب ومشرفون، وعاملون في القطاعين المدني والعسكري. كما قدم الدورة لعدد من المتزوجين والمتزوجات.

وأكد الدقلة، على «تقبل الآراء خلال الحوار، وتوفير الاستعداد النفسي لقبول الآراء المخالفة، وسماع الآخر، والتجرد من الهوى، وأن لا يفرض المحاور رأيه بالقوة». وأضاف أن «الحوار ينبغي أن يحمل رسالة، ويوصل فكرة، ولا أحد فوق مستوى الحوار. وعلينا أن لا نتكبر أثناء الحوار». كما تناول مواضيع تتعلق بالحوار والإنصات ومهارات الحديث المؤثر، وأخلاق واستراتيجيات المحاور الناجح.

إلى ذلك، استضافت جامعة الدمام، على مدى يومين، ورشة عمل بعنوان «القيادة الأكاديمية»، وذلك بالتعاون مع مركز القيادة الأكاديمية التابع لوزارة التعليم العالي. وحضر الورشة نحو ٣٥ أكاديمياً من جامعتي الدمام وحائل. وقدم الورشة عميد كلية «هارت ولكس» في جامعة أتلانتك فلوريدا، الدكتور جفري بولر، والبرفيسور هات فيلدر من جامعة ولاية ونسونه الأميركية.

وناقشت الورشة مواضيع متعلقة بالقيادات الأكاديمية، منها «أساسيات القيادة الأكاديمية، وأهمية التواصل في القيادة، ومنهجية التغيير، وكيفية التعامل مع المواقف الصعبة، والتعود على ضغوطات العمل». وقال مدير جامعة الدمام الدكتور عبدالله الربيش: «إن الورشة تهدف إلى تطوير القيادات الأكاديمية في الجامعات، وإيجاد قيادة لديها القوة والإمكانية وروح المبادرة في التغيير إلى الأفضل.»

من جانبها، نظمت جامعة الملك فيصل، ورشة عمل عن «القائد الأكاديمي الأساسي» في حضور مديرها الدكتور يوسف الجندان، وقياديين في الجامعة. وقال الجندان: «إن هذه الدورة تعطي مؤشراً بأن التعليم العالي بدأ يتحرك إلى الأمام على المستوى المحلي والخارجي. وأنه لكي تقود البشر يجب الحرص على الجودة في التعليم. لأننا لا نزال نفكر في الطالب، وكيفية تعاملنا مع بعضنا البعض. وهذه الخبرات وهذه الأنشطة دليل على مراجعة النفس لوضع القدم على الطريق الصحيح.»

وتستمر الورشة على مدى يومي الثلاثاء والأربعاء، إذ يقدم البرفيسور تيموثي هات سيلد من جامعة ولاية ونونا في أميركا، أعمال اليوم الأول، فيما يقدم البرفيسور جيفري بولر من كلية فلوريدا في جامعة أتلانتك، أنشطة اليوم الثاني.

## ممثل المملكة أمام الأمم المتحدة:

### نعد نظاماً لحماية الأموال العامة ومكافحة سوء استخدام السلطة والفساد

### إقرار مكافحة الرشوة والتزوير وتأديب الموظفين ومحاكمة الوزراء

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء ١٩ مايو ٢٠١٠

٢&G=٧٥٩٥٣١&I=١٣٤٨٧http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

أبلغت المملكة لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها التاسعة عشرة المنعقدة حالياً في فيينا أن الجهات المختصة في المملكة تعكف حالياً على إعداد مشروع «نظام لحماية الأموال العامة ومكافحة سوء استعمال السلطة».

وأوضح مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية والتعاون الدولي المكلف بوزارة الداخلية الدكتور عبدالله بن فخري الأنصاري الذي ترأس وفد المملكة لاجتماعات اللجنة الأممية التي تستمر حتى يوم الجمعة المقبل، أن «النظام يهدف إلى المحافظة على الأموال العامة وصيانتها بما يتواءم مع المستجدات والتطورات المختلفة المتصلة في الإدارة الحكومية، وحماية الوظيفة العامة من التعدي والاستغلال لمآرب وأغراض شخصية. وقد وصلت دراسة المشروع إلى مرحلة متقدمة للغاية».

وقال: «إن المملكة انطلاقاً من تعاليم الشريعة الإسلامية بادرت إلى وضع آليات قانونية تكفل تحصين المجتمع ضد الفساد، وكشف مرتكبيه ومحاسبتهم، وتعزيز التعاون مع غيرها من الدول في سبيل مكافحته».

وأفاد الأنصاري لدى إلقائه كلمة المملكة أمس أمام اللجنة الأممية: «قامت المملكة بالتوقيع على (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) وهي قيد إجراءات المصادقة من قبل الجهات المختصة في المملكة، كما صادقت في 18/1/2005 م على (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية) والبروتوكولات المكمل لها، وعقد عدد من الاتفاقيات الأمنية الثنائية مع غيرها من الدول الصديقة شملت التعاون على مكافحة الفساد وملاحقة مرتكبيه».

وزاد: «على الصعيد الداخلي أصدرت المملكة العديد من الأنظمة التي تتعلق بمكافحة الفساد كـ «نظام مكافحة الرشوة»، و«نظام مكافحة التزوير»، و«نظام تأديب الموظفين» و«نظام محاكمة الوزراء»، الذي تضمن عقوبات تشمل العزل من المنصب والحرمان من تولي الوظائف العامة، والسجن لفترات متفاوتة بحق أي وزير ثبت استغلال منصبه للحصول على فائدة شخصية له أو لغيره، أو في حال قبوله لفائدة أياً كان نوعها لنفسه أو لغيره لقضاء عمل رسمي أو الامتناع عن عمل رسمي، أو استغل نفوذه للحصول على فائدة أو ميزة لنفسه أو لغيره من أية هيئة أو شركة أو مؤسسة أو مصلحة من مصالح الدولة، أو تعمد مخالفة النظم واللوائح والأوامر التي يترتب عليها ضياع حقوق الدولة المالية أو حقوق الأفراد، أو يتدخل شخصياً في شئون القضاء والهيئات والدوائر الحكومية.»

واستطرد الأنصاري «على الصعيد الداخلي أيضاً، أصدر مجلس الوزراء في ٢/٥/٢٠٠٤م «الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد» التي أكدت على مبدأ مساءلة كل مسؤول، مهما كان موقعه ومركزه، عن المخالفات وأوجه القصور»، وقال: «تهدف الإستراتيجية إلى مكافحة الفساد بثتى صورته ومظاهره، وتوفير المناخ الملائم لنجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع»، وأضاف «على الصعيد الإداري تم استحداث عدد من الأجهزة والآليات الرقابية التي من بين أهدافها ممارسة الرقابة على أعمال الأجهزة الحكومية الأخرى من حيث

مدى التزامها بالأنظمة والتعليمات، وسلامة إجراءاتها الإدارية والمالية، والرقابة على أدائها بوجه عام، مثل هيئة الرقابة والتحقيق، وديوان الرقابة العامة مبيئاً للمجتمعين أهدافهما واختصاصاتهما. وأبرز الأنصاري في سياق جهود المملكة الرامية للتصدي للفساد قائلاً: «إن المملكة خطت خطوات حثيثة نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية، والتي أثبتت الدراسات مدى شفافية هذا النوع من التعاملات»، وأضاف «الحكومة الإلكترونية تتيح إنجاز المعاملات دون تحيز بين المنفعين بالخدمات العامة، عن طريق إتباع إجراءات محددة منصوص عليها في نظام الإدارة الإلكترونية»، مشيراً إلى أنها توفر نظاماً دقيقاً للمراجعة والمحاسبة، وتقلل من المشاكل الإدارية والتنظيمية والاجتماعية التي تساعد على الرشوة، خاصة وأن الحكومة الإلكترونية تعمل على تقليل تأثير العلاقات.



## ملتقى تربوي: الأسرة مسؤولة عن التحرش بالأطفال

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء ١٩ مايو ٢٠١٠  
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٤٨٧&I=٧٥٩٥٨١&G=٤

عبدالله الشهري - نجران

ناقش مشاركون في فعاليات ملتقى الحماية من الإيذاء والمنعقد حالياً في منطقة نجران إهمال الأطفال وعدم العناية بهم سواء من الناحية الطبية أو العاطفية أو الفكرية، وعدم تلبية احتياجات الطلاب والتي قد تؤثر سلباً على تحصيل الطفل بالإضافة إلى عوامل جوهرية تتمثل في غياب الأب وانشغاله عن الأبناء، والتفرقة بينهم. وطالب المشاركون في الملتقى الآباء بعدم إهمال أبنائهم سواء داخل المنزل أو في المحيط الدراسي وتجنبيهم التفكك الأسري، مشددين على أهمية متابعة الأسرة لأطفالها وتوفير احتياجاتهم من خلال العناية الطبية والعاطفية والفكرية لإشباع حاجيات الأطفال بدلاً من البحث عنها من قبل الأصدقاء أو من هم خارج المحيط الأسري، محمليين الأسرة في المقام الأول ما يتعرض له الأطفال من تحرشات جنسية أو أفعال لا أخلاقية من خلال العمالة المنزلية، وأن ذلك يعود إلى عدم الرقابة من قبل الوالدين وترك المجال مفتوحاً أمام تلك العمالة لإدارة شؤون بعض الأسر بالإضافة إلى وفاة أحد الوالدين أو كلاهما، وعدم توفر الرعاية الأسرية لهؤلاء الطلاب أو كثرة سفر الوالد وانشغاله بأعماله الخاصة الأمر الذي يجعل للطفل حرية الخروج من المنزل دون رقابة تذكر وبالتالي احتضان رفقاء السوء له ويصبح من الممكن انخراطه في المخدرات أو تعرضه للتحرشات والأفعال السلوكية وما شابهها.



## 61 % من المواطنين: حالات إيذاء الأطفال والمرأة أكثر مما يظهر

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء، ١٩ مايو ٢٠١٠

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٤٣٠١٢>

كشفت دراسة وطنية حديثة أن ٦١ في المئة من أفراد المجتمع يعتبرون أن الحالات الحقيقية لإيذاء الأطفال والمرأة أكثر مما يظهر على السطح، كما اتفق ٧٩ في المئة من عينة الدراسة على أن الاعتداء على الأطفال وإهمالهم موجودان في السعودية، غير أن ٧١ في المئة من عينة الدراسة، أكدوا وجود العنف الأسري، خصوصاً العنف ضد المرأة في السعودية.

ولفتت الدراسة التي قام بها برنامج الأمان الأسري الوطني، إلى أن ٦١ في المئة من عينة الدراسة اتفقوا على أن الأرقام الواقعية لحالات الاعتداء على الأطفال وإهمالهم تفوق الأرقام في التقارير الرسمية، فيما شدد ٨٠ في المئة من عينة الدراسة على أن السعوديين في حاجة إلى أنظمة حماية الأطفال من الاعتداء والإهمال، كما أن ٤٢ في المئة فقط من عينة الدراسة ذكروا أنه توجد مؤسسات وجهات أخرى في السعودية تقوم بحماية الأطفال. وأوضحت الدراسة أن ٤٩ في المئة من عينة الدراسة اتفقوا على أن مشكلة العنف الأسري تشكل ظاهرة في السعودية، فيما يرى ٦٠ في المئة من عينة الدراسة أن الأرقام الرسمية لأعداد ضحايا العنف الأسري أقل من الأرقام الحقيقية على أرض الواقع. وطالب ٦٨ في المئة بوجود أنظمة لحماية المرأة من العنف الأسري في السعودية.

وقام البرنامج بإجراء هذه الدراسة في ٣٦ مدينة ومحافظة، لتسليط الضوء على العنف الأسري والعنف ضد الأطفال في السعودية، إذ تعتبر هذه الدراسة «أول دراسة علمية يتم إجراؤها على مستوى السعودية حول الوعي بالإجراءات المتبعة والحاجات التدريبية في المجالات المختلفة المرتبطة بظاهرة العنف الأسري والعنف ضد الأطفال»، كما أن الدراسة «تعد أكبر دراسة علمية من حيث حجم العينة (٥٠٧٥) تجرى في السعودية حول ظاهرة العنف الأسري والعنف ضد الأطفال»، طبقاً للبرنامج. من جهته، دعا وكيل وزارة الداخلية الدكتور أحمد السالم إلى إعادة النظر في فترات عمل مكاتب الحماية الاجتماعية «التي لا يتم تسلم حالات العنف الأسري من تلك المكاتب بعد الساعة العاشرة»، لافتاً إلى أن «معظم حالات العنف تحدث بعد العاشرة مساءً»، داعياً إلى «فتح مكاتب الحماية، والتي تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية، فترات العمل على مدار الساعة».

ودعا إلى الإسراع في إنفاذ توصيات لقاء الخبراء الثاني حول العنف الأسري المتضمنة إنشاء جهة متخصصة لتنسيق جهود القطاعات المختلفة بهذا الشأن، مشدداً على أهمية البحث في تشكيل لجنة من وزارتي الداخلية والشؤون الاجتماعية لوضع دليل إجرائي مشترك للحماية الاجتماعية يحدد الاختصاص والمسؤولية، مؤكداً أن الحاجة تدعو إلى تكوين قاعدة معلومات عن مشكلة الإيذاء والعنف داخل المملكة لرصد وتوثيق حالات العنف الأسري، مؤكداً أهمية تدريب وتأهيل المعنيين بالتعامل مع حالات العنف الأسري في الجهات الحكومية والأهلية كافة. وناشد من يتعرضون للعنف الأسري أو من هم على علم بوجود حالات من هذا النوع بـ«المبادرة بطلب الدعم والمساعدة من وزارة الداخلية ممثلة بمراكز وأقسام الشرط الذين هم على أتم الاستعداد وعلى مدار الساعة لتلقي بلاغاتهم كافة بهذا الخصوص دون أي تمييز بسبب سن المعتدى عليه أو جنسه أو جنسيته أو علاقته الأسرية بالشخص الذي قام بالاعتداء».



## ارتفاع العنف الأسري ١٠٪ خلال العام الماضي

### د.السالم: المخدرات والحالة الاقتصادية أسباب رئيسية للعنف الأسري

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء ١٩ مايو ٢٠١٠

٦&G=٧٥٩٧٠٥&I=١٣٤٨٧http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

سجلت وزارة الداخلية مائتين وخمس وعشرين حالة عنف أسري خلال العام الماضي بارتفاع ١٠% عن عام ١٤٢٩هـ ذكر ذلك وكيل وزارة الداخلية الدكتور أحمد بن محمد السالم منوهاً بأن تدني الدخل وسوء الحالة الاقتصادية من أكثر مسببات العنف. وقال في كلمة ألقاها في لقاء الخبراء الوطني الثالث بالرياض عن " العنف الأسري من منظور أمني" إن جميع منسوبي وزارة الداخلية لديهم تعليمات للتعامل مع ضحايا العنف الأسري بكل سرية ومراعاة خصوصية مثل هذه القضايا، مؤكداً على أن الإدمان للمسكرات والمخدرات من الأسباب الرئيسية للعنف الأسري في المملكة. وبين أن وزارة الداخلية فتحت أبوابها لأي سيدة تتعرض للعنف وستقف معها حتى تحصل على حقها دون تأخر ودون انتظار لحضور ولي، مشيراً إلى أن المملكة تدرس حالياً نظاماً للحد من إيذاء النساء والأطفال. ونوه بأن المملكة في عام ١٤٣٠هـ اعتمدت نظاماً لمكافحة الإتجار بالأشخاص، قائلاً: كما إننا في سعينا الدؤوب للحد من العنف ومسبباته تمكنت الداخلية خلال عام 1430 من ضبط أكثر من ٣١ ألف قضية تهريب وترويج مسكرات ومخدرات. وأضاف "مشكلة المملكة أنها ليست بلداً منتجاً ولا مصدراً للمخدرات بل نحن ضحية للمخدرات التي تأتي من دول مجاورة". وأوضح السالم أن وزارة الداخلية وضعت لجنة ضمت عدداً من الجهات المعنية منها وزارة العدل وهيئة التحقيق والإدعاء العام وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم ووزارة الثقافة والإعلام لتحديد دور كل منها في مواجهة العنف الأسري. وذكر السالم واجبات عدد من هذه الجهات ومنها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قائلاً: دور رئاسة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إحالة ما يصلها من حالات العنف الأسري إلى لجنة الحماية الاجتماعية". وأضاف "تحرير الشكاوى وتقديم المساعدة والمشاركة في المناصحة مشدداً على ضرورة ضمان السرية التامة من قبل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأي حالة ترددها.

## إعلانات إسلامية حول حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ١٣ مايو ٢٠١٠ م العدد: ٣٢٥٢

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100513349974.htm>

### زكي الميلاد

في ثمانينيات القرن العشرين ظهر في المجال الإسلامي اهتمام يسعى إلى بلورة وصياغة بيانات وإعلانات إسلامية مقننة حول حقوق الإنسان، وصدرت في هذا الشأن عدة بيانات في أوقات متفرقة، والأبرز والأشهر منها بيانان، الأول له صفة رسمية أوصلت به منظمة المؤتمر الإسلامي، والثاني له صفة أهلية نهضت به شخصيات إسلامية عامة. البيان الأول وضعت صياغته الأولى لجنة مكونة من خمسة أشخاص جميعهم من سوريا، وهم الدكتور عدنان الخطيب والدكتور شكري فيصل والدكتور وهبة الزحيلي والدكتور رفيق جويجاتي والسيد إسماعيل الحمزاوي، وأنجزت هذه الصياغة سنة ١٩٨٠م، وحملت عنوان (شريعة حقوق الإنسان في الإسلام).

وقد شهدت هذه الوثيقة عدة مناقشات من خبراء داخل منظمة المؤتمر الإسلامي، إلى أن تمت مناقشتها في مؤتمر عقدته المنظمة في طهران سنة ١٩٨٩م، وحضره خبراء القانون في الدول الأعضاء، ومن ثم جرى إقرارها في مؤتمر وزراء خارجية دول أعضاء المنظمة في القاهرة سنة ١٩٩٠م، وتمت المصادقة النهائية عليه.

والبيان الثاني شارك في إعداده خمسون عالما ومفكرا إسلاميا، وأشرف عليه المجلس الإسلامي في لندن، وأعلن عنه في سبتمبر ١٩٨١م بمقر منظمة اليونسكو في باريس، وعرف بالبيان العالمي لحقوق الإنسان في الإسلام، واحتوى على ديباجة وثلاثة وعشرين بنداً، واكتسب هذا البيان الثاني شهرة تفوق بكثير البيان الأول، واحتفت به وأشادت الكتابات الإسلامية، وظلت ترجع إليه، وتذكر به، وتتحدث عنه باستمرار، وأعيد نشره كاملاً مرات عدة، وتطرقت إليه معظم الكتابات التي تناولت فكرة حقوق الإنسان في الإسلام.

وعند النظر في هذه الخطوة يمكن الكشف عن بعض الخلفيات الأساسية التي حفزت نحو بلورة ووضع مثل هذه الإعلانات. فمن هذه الخلفيات:

أولاً: البرهنة على أن الإسلام يحتوي على قيم ومبادئ ونصوص وتشريعات تسمو بحقوق الإنسان، وتسهم في تدعيم هذه الحقوق وحمايتها، وتأمين الضمانات اللازمة لها، وبالتالي فإن الإسلام من هذه الجهة يمثل شريكا عالميا وحضاريا لا يبد من الانفتاح عليه، والتواصل معه، والاقتراب والاستفادة من إرثه وتراثه وروايعه الإنسانية الخلاقة. ولا يراد من هذه البيانات الإسلامية أن تكون بديلاً أو نقيضاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أو لباقي الإعلانات الأخرى الأوروبية والعالمية.

ولم تأت هذه الخطوة بقصد التشكيك في هذه الإعلانات، ولا من أجل التناظر والدخول معها في جدل وسجال، أو التفاضل عليها والتعالي.

وإذا كان هناك من يقول بمثل هذا الرأي، فإنه ليس الرأي الراجح عند عقلاء وحكماء المسلمين، ويكفي للدلالة على ذلك ما عبرت عنه البيانات الإسلامية نفسها، فبيان منظمة المؤتمر الإسلامي اعتبر في ديباجته، أن هذا البيان يأتي (مساهمة في الجهود البشرية المتعلقة بحقوق الإنسان، التي تهدف إلى حمايته من الاستغلال والاضطهاد، وتهدف إلى تأكيد حرته وحقوقه في الحياة الكريمة التي تتفق مع الشريعة الإسلامية).

وجاء في البيان الثاني عند الإشارة إلى منطلقاته، ومنها الرغبة الصادقة في الوفاء بالمسؤولية تجاه المجتمع الإنساني كأعضاء فيه.

ثانياً: لفت نظر المسلمين كافة إلى هذه الحقوق، وتصويب النظر إليها، ودفعهم نحو العناية والاهتمام بها، والدفاع عنها، والتضامن من أجلها، وتنقيف المجتمع عليها، وإبلاغها إلى الناس كافة، واعتبار أن إقرار هذه الحقوق كما جاء في البيان الإسلامي هو المدخل الصحيح لإقامة مجتمع إسلامي حقيقي.

ثالثاً: التحول والانتقال من مرحلة التأصيل إلى مرحلة التقنين، فبعد زمن من الاشتغال والمتابعة في تأصيل وتقييد حقوق الإنسان في ساحة الفكر الإسلامي، وبعد الإحساس بإنجاز هذه المهمة، ظهرت الحاجة وتأكدت إلى بلورة هذه الحقوق وتقنينها على صورة مواد وبنود واضحة ومحددة، يمكن الرجوع والاحتكام إليها، والتقيد والالتزام بها.. رابعاً: التأكيد على مبدأ الذاتية عند المسلمين، والحرص الشديد على التمسك بالهوية، والالتزام بالمرجعية الفكرية والدينية التي ينتمون إليها، ولكونهم يتحسسون أشد التحسس من المس بهويتهم ومرجعيتهم، ومن التعرض إلى ما يعرف بالغزو الثقافي، والاختراق القيمي والأخلاقي، في ظل عالم تتهدد فيه الهويات والثقافات بالاختراق أو الذوبان أو التبعية أو الاقتلاع.

لهذه الخلفيات وغيرها جاءت هذه الخطوة نحو تقنين حقوق الإنسان في بيانات وإعلانات إسلامية، ولا في شك أنها خطوة حسنة لكن ليس للتباهي بها، وإنما لتفعيلها، والعمل بها.

## ”العنف الأسري” (١)

المصدر: جريدة الوطن يوم الإثنين ١٧ مايو ٢٠١٠،

[http://www.alwatan.com.sa/Local/News\\_Detail.aspx?ArticleID=2550&CategoryID=5](http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=2550&CategoryID=5)

### ماجد محمد قاروب

تعددت تعريفات العنف الأسري وفق الثقافات والقوانين من دولة إلى أخرى ومن منظمة دولية إلى أخرى، ولكن أساس التعريف هو إساءة استخدام القوة المادية أو المعنوية من شخص داخل الأسرة تجاه شخص آخر داخل نفس الأسرة اهتمت الشعوب والمجتمعات والأمم بحقوق الأفراد والأسرة للحفاظ على حق الجميع في العيش بهدوء وسكينة وسلام يساعدها على الرقي والنمو والتطوير فكان اهتمامها بحقوق جميع أفراد الأسرة الطفل والمرأة والوالدين، ونظمت الأمم المتحدة العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الطفل وحقوق المرأة واعتبرت أنها جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان التي ترعاها هيئات حقوق الإنسان العالمية والوطنية.

وقد كان السبق للشريعة الإسلامية الغراء التي نظمت منذ أكثر من أربعة عشر قرناً هذه الحقوق فكانت أقدم التشريعات المطبقة في العالم اليوم وستظل صالحة لكل زمان ومكان تحكم تصرفات الإنسان المسلم وتحفظ حقوق أفراد الأسرة لكي تحمي حقوق المجتمع.

وقد أكد النظام الأساسي للحكم في مادته التاسعة على أن الأسرة هي نواة المجتمع السعودي ويربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ولرسوله ولأولي الأمر، واحترام النظام وتنفيذه، والاعتزاز به وبتاريخه المجيد. كما أكد في مادته العاشرة على أن تحرص الدولة على توثيق أوامر الأسرة، والحفاظ على قيمها العربية الإسلامية، ورعاية جميع أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم. وأكد النظام في مادته السادسة والعشرين على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية. والعنف الأسري بكل أشكاله وأنواعه هو جريمة محرمة عالمياً وإن اختلفت مظاهرها وطبيعتها بين الشعوب والمجتمعات وفق ديانتها وعاداتها وتقاليدها بما في ذلك أنظمتها الأمنية والقضائية والاجتماعية.

وتعددت تعريفات العنف الأسري وفق الثقافات والقوانين من دولة إلى أخرى ومن منظمة دولية إلى أخرى، ولكن أساس التعريف هو إساءة استخدام القوة المادية أو المعنوية من شخص داخل الأسرة تجاه شخص آخر داخل نفس الأسرة، والأسرة تمتد لتشمل بالمفهوم الواسع الآباء والأبناء والأحفاد والأعمام والأخوال وأبناءهم وبناتهم وزوجاتهم وصولاً للقريبة من الدرجة الرابعة، ولعلي بكل أسف أضيف خدم المنازل من سائقين وعاملات ومن في حكمهم إذ لا أعتقد بوجود عائلة ليس فيها عضو أجنبي عنها من تلك الفئات التي تعيش بين ظهرانيهم. ولعل في قضايا السحر والشعوذة وقضايا السفاح والزنا بل والقتل وتعاطي المخدرات والمشروبات المحرمة دليلاً مؤسفاً على ذلك.

وأنواع ومظاهر العنف متعددة ومتنوعة منها ما هو مادي كالقتل والضرب والتعذيب واغتصاب المحارم والحبس وانتقاص الحريات، ومنها ما هو معنوي وعاطفي بين الزوجين أو مع الأبناء أو الآباء وصولاً للأحفاد.

وتتعدد دوافع العنف من ذاتية إلى اقتصادية إلى اجتماعية وأخطرها العادات والتقاليد التي تتقوى على القانون، ولعلها من وجهة نظري من الدوافع الهامة التي تدفع إلى خلق المناخ والبيئة الخصبة للعنف الاجتماعي ولعل منها غياب وسائل الترفيه العائلية والأندية الرياضية العائلية وعزل الشباب في بيئة منفصلة عن الأسرة والمجتمع وغياب الأنشطة والفعاليات المدرسية والتعليمية وضعف الثقافة العائلية والأسرية والاجتماعية، وزاد الأمر بلة الانفتاح الإعلامي الذي يعرض قضايا اللواط والسحاق وزنا المحارم في بعد كبير من ثقافتنا وتعاليمنا الإسلامية وعاداتنا وتقاليدينا الاجتماعية.

ونظرياً يدرك رجل الأمن بشكل عام العنف الأسري ويشاهد ويتعامل مع بعض الحالات من العنف الجسدي المتمثل في القتل أو الضرب أو الاعتداء الجنسي. ولكن يشوب هذا الإدراك ضعف التعامل، ومن خلال محاضرات دور الجهات الأمنية والقضائية في مكافحة العنف الأسري ومن خلال ملتقيات الخبراء في مكافحة العنف الأسري وإحصاءات شرط المناطق وما يعلن ويرصد من قبل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية

لحقوق الإنسان ثبت أنه يشوب التعامل مع قضايا العنف عنف مؤسساتي وأمني يتحكم فيه فكر العادات والتقاليد على سلامة الإجراءات من ناحية وضعف التعامل من ناحية أخرى وتفصيل ذلك أنه:

(١) تبين أن هناك ضعفاً شديداً في تعامل الجهات الأمنية مع بلاغات الاستغاثة من العنف سواء كان ذلك في تلقي الشكاوى هاتفياً أو حضورياً.

(٢) تأخر قضايا العنف الأسري من حيث الأولوية لصالح قضايا القتل والسرقة وميرر ذلك قلة الإمكانيات وضعف الثقافة الحقوقية والاجتماعية بما يؤثر سلباً على تعاطي رجل الأمن من هذا النوع من القضايا.

(٣) تعامل الجهات الأمنية مع قضايا العنف الأسري تحكمه العقلية الذكورية الخاطئة عن الولاية القوامة وكذلك العادات والتقاليد والقبود الاجتماعية حيث يتم إغلاق العديد من محاضر الشكاوى بالتنازل الذي تسبب فيه ضعف المعتدي عليه من النساء أو الأطفال لعدم وجود بدائل للحماية والإعالة.

وعطفاً على ذلك وقبل الخوض في الخلاصة والتوجيهات يجب أن نوضح أن الإسلام كقانون حاكم على المسلمين قد حفظ حقوق الطفل والمرأة والزوج عندما أوضح للرجل كيفية اختيار الزوجة مؤكداً على أن يكون اختياره على أساس المعيار الأهم وهو الدين أي التقوى والصلاح، وطلب من أهل المرأة تزويجها ممن ترضى بدينه وخلقه وهما أساس بناء الأسرة مع مطلب التخير للنطفة لإنجاب الذرية الصالحة وكذلك المعاشرة بالمعروف، وأمر الإسلام بالتعامل مع الوالدين بالإحسان، وحرمة قطيعة الرحم، وأمر الزوجة بطاعة الزوج الذي يجب أن يكون خيراً مع أهله من زوجة وأبناء والوالدين، وفي هذا درء للمفاسد وتحقيق للمصالح وحماية للمجتمع وأمنه. وهو ما يعني أنه لا تتقصدنا والله الحمد التعليمات والأوامر والتوجيهات الدينية ولا حتى التشريعات والقوانين الجنائية والجزائية ولكن عدم ترجمة تلك التوجيهات الربانية والقوانين الجنائية إلى واقع نعيشه هو السبب الأول والرئيسي لكل مظاهر العنف والفساد الأخلاقي التي حولت مشروعية التعدد في الزوجات إلى أداة من أدوات قهر الزوجات والنساء والأبناء.

كما أن تقييد بعض الحريات للمرأة فيه نوع من عنف المجتمع المؤسسي ضد المرأة ومن مظاهره المنع من السفر إلا بإذن ولي الأمر لأن هذا المنع لم يمنع المفاسد في الداخل وحتى في الخارج ولم يحقق المصالح وشاهد ذلك كثرة ومتنوعة في المجتمع وداخله، كما أن عدم اعتراف الكثير من الجهات الرسمية بالبطاقة الشخصية للمرأة رغم صدورها من الجهة المختصة ومطالبتها بإيجاد من يُعرف بها نوع من العنف المعنوي ضدها يساهم في ترسيخ مفاهيم تسلط الرجل على المرأة والتعدي على حقوقها المشروعة في كثير من مناحي الحياة. بما فيها الحق في العمل وكسب الرزق والعيش الشريف، وللحديث بقية.

## معدل البطالة يرتفع مرة أخرى ولا حلول في الأفق

المصدر: جريدة الوطن يوم الثلاثاء ١٨ مايو ٢٠١٠

http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=٣١٩

### عبدالعزیز حمد العویشق

نظام المشتريات الحكومية لا يفرق بين جهة وأخرى ، ويمكن للجميع أن يتخيل حجم المفاجأة إذا علمنا أن البحث العلمي في الجامعات السعودية مثلاً يخضع لنظام المشتريات نشرت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات تقريرها السنوي الأخير عن القوى العاملة في المملكة العربية السعودية، وهي سنة حميدة تُشكر عليها المصلحة وتُظهر عملاً يتسم بكثير من الحرفية، وإن كانت وجهات النظر تختلف حول تفسير وتحليل بعض ما ورد فيه .

ويُظهر التقرير ارتفاع مستوى البطالة إلى ١٠,٥%، إذ بلغ عدد العاطلين عن العمل في عام ٢٠٠٩ نحو ٤٤٩ ألفاً، أي بزيادة قدرها ٥% عن العام السابق حين بلغ عدد العاطلين عن العمل ٤١٦ ألفاً.

وقد أصبحت البطالة بهذه المعدلات ظاهرة مزمنة، إذ إن معدل البطالة ظل في حدود ١٠% طيلة السنوات الثمانية الماضية. وهو أمر يثير القلق في حد ذاته، ولكن مما يثير القلق أكثر انتشار البطالة بين المتعلمين. فحسب ما أشار إليه التقرير فإن "أعلى نسبة للمتعلّطين السعوديين هم من الحاصلين على شهادة البكالوريوس أو الليسانس وذلك بنسبة ٤٤,٢%، يليهم الحاصلون على شهادة الثانوية أو ما يعادلها بنسبة ٢٥,٧%". أما بين النساء فإن الأمر أكثر حدة، فحسب التقرير: "فإن الحاصلات على شهادة البكالوريوس أو الليسانس يُمثلن أعلى نسبة من بين المتعلّطات السعوديات حيث بلغت ٧٨,٣%، تليهن الحاصلات على شهادة دبلوم دون الجامعة بنسبة ١٢,٣%".

وانتشار البطالة بين المتعلمين والمتعلّقات يُشكل ظاهرة فريدة مقارنة ببقية دول العالم، حيث تنتشر البطالة في تلك الدول بين غير المتعلمين، وتخفض نسبتها بارتفاع نسبة التعليم. أي إن التعليم الجامعي لدينا يساهم في زيادة البطالة بدلاً من تخفيفها!

وإذا كنت ترى هذه الأرقام ونسب البطالة مُقلقة فإنك قد تفقد بعض نومك حين تقرأ في تقرير المصلحة ما تسميه بإحصاءات الخارجين عن قوة العمل. وهم في منزلة بين المنزلتين، فليسوا من المشتغلين وليسوا من العاطلين عن العمل. والسبب في هذه الظاهرة (ظاهرة الخروج عن قوة العمل) أن تقرير المصلحة يُعرّف البطالة تعريفاً ضيقاً، فالمتعلّط عن العمل هو: "الفرد الذي بلغ عمره (١٥) سنة فأكثر، والقادر على العمل، ولديه استعداد للعمل خلال أسبوع الإسناد، ويبحث عن العمل بجدية تامة خلال فترة الأسابيع الأربعة الماضية المنتهية بنهاية أسبوع الإسناد ولم يجد عملاً". ونظراً إلى أن التعريف يشترط أن يكون الشخص باحثاً عن العمل بـ "جدية تامة" خلال الأسابيع الأربعة السابقة لفترة أخذ العينة، فإنه لا يعتبر من ضمن العاطلين عن العمل، الكثير ممن قد يعتبرهم غير المتخصص عاطلين عن العمل. فما هو تعريف "الجدية التامة" في البحث عن عمل؟ وماذا عن المواطن الذي كان يبحث عن العمل قبل شهرين من أخذ العينة؟ أليس عاطلاً عن العمل؟ وماذا عن الذين أحبطوا فتوقفوا مؤقتاً عن البحث؟

ونظراً إلى أن تعريف البطالة في التقرير بهذا الضيق، فإنه يرصد أعداداً كبيرة من المواطنين ممن لا يعملون ولكنهم لا يدخلون في عداد العاطلين، لأسباب مختلفة. ويُصنّف التقرير هؤلاء المواطنين على أنهم "خارج قوة العمل". وأعداد هؤلاء الخارجين كبيرة وأسباب خروجهم كثيرة. ويشمل تصنيفهم كل من لا يعمل، ولكن لا تنطبق عليه الشروط الضيقة للبطالة. فحسبما ورد في التقرير بلغ المُصنّفون "خارج قوة العمل" من المواطنين أكثر من (٧,٥) ملايين، أو ما نسبته ٦٤% من إجمالي السكان في سن العمل. وهي نسبة عالية بالمعايير الدولية، بل قد لا تجد لها مثيلاً في العالم. مما يعني إما أن هناك خللاً في تقدير عدد البطالة، أو خللاً أكبر في البرامج التي وضعتها خطط التنمية لرفع نسبة مشاركة المواطنين في سوق العمل. وتعني في هذه الحالة أن المجتمع السعودي يعمل بنحو ثلث طاقته البشرية الكامنة والبالغة نحو (١١,٨) مليوناً حسب تقرير مصلحة الإحصاءات العامة.

وتقرير المصلحة موجود على موقعها على شبكة الإنترنت، وهو مليء بالبيانات المفيدة، التي يمكن أن تكون أساساً رقمياً للكثير من الحوار الضروري لمعالجة هذه الظواهر اللافتة للنظر حقاً: كأن تظل نسبة البطالة في حدود ١٠% عاماً بعد عام، بل تعدتها هذا العام. وأن تظل نسبة من يعملون فعلاً في حدود ٢٢% من إجمالي السكان، وأن تظل نسبة المشاركة في سوق العمل في حدود ٣٦%. أي إن المجتمع في معظمه غير منتج أو مشارك في سوق العمل، إذ تقتصر هذه المشاركة على نسبة ضئيلة من المواطنين.

## غياب ثقافة الحقوق

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء ٦-٥-١٤٣١ العدد 13748  
http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠٠٥١٩/rj٢٠١٠٠٥١٩.htm

### د. فهد عبدالرحمن السويديان

كثير منا قد يرى حقه يضيع أمام عينيه وينظر إليه وهو يتهاوى ويكون عاجزاً عن أخذه لأي سبب. حياتنا ممتلئة بضياع الحقوق بأيدينا أو بأيدي غيرنا؛ فهي تضيع؛ فنحن محترفون بشكل كبير في ذلك. محترفون في ضياع حقوقنا وضياع حقوق الآخرين، وغالباً ما تتواجد المبررات اللحظية في كلتا الحالتين، سواء إذا كنا نضيع حقاً من حقوقنا أم حقاً من حقوق الآخرين.

وأهم الأسباب المضيعة للحقوق هو الخوف من ردة فعل الطرف الآخر أو الخجل منه أو الجهل بكيفية استرداد الحقوق الذي غالباً يعتبر طلب الحق بمثابة خروج عن النص أو عن الاحترام، وأحياناً يعتبره بمثابة تخلي عن الأخلاق الحميدة؛ فتخرس الألسنة وتقف عاجزة ويضيع الحق أمام أعين أصحابها.

وغالباً ما يحاول صاحب الحق الضائع تبرير ضياع حقه بأن حقه لم يضع لأي سبب من الأسباب ومن ضمن الأسباب المبررة لصاحب الحق الضائع ليسلي ويرضي نفسه بأن يرى أنه قد فعل خيراً حتى ولو لم يكن خيراً يقصده أو لم يكن خيراً في حد ذاته رغم أمنيته المستمرة برجوع حقه حتى ولو بيد غيره.

كثير منا في مثل هذه الحالات لا يدرك من هو على صواب ومن هو مخطئ، هل المطالب لحقه بقوة وتغنت وحزم وغير المفرط في جزء من حقه أم من يلوم على جرأته على من عنده الحق وتجاهل اعتبارات كثيرة تمنعه من المطالبة في وجهة نظر الكثيرين؟

هذا إن تم إجماع الرأي أن هذا الحق وملك لطرف أو لجهة معينة؛ لأننا في الغالب نختلف في رؤية صاحب الحق، وكثير أن الحق له ألف أب، وكل شيء يُفلسف بحكمة واقتدار ليتحول الحق من دفة إلى دفة، ومن طرف إلى طرف.. ثقافة الحقوق هي ثقافة نفقدها بشكل كبير جداً في مجتمعاتنا العربية والإسلامية بشكل عام، ولعلها تكون هي من أهم أنواع الثقافات التي يحتاج إليها الإنسان بشكل عام حيث إننا نحتاج إلى تطبيقها في معظم الأوقات والظروف حيث إن الاختلاف في الحقوق يكون في معظم الأوقات والظروف..

ثقافة الحقوق تعتمد في الأساس على الحرص الكبير على جميع الحقوق.. فيكون الشخص مهتماً بالحفاظ على حقوق غيره قبل حقوقه ويدافع عن حقوق غيره كالدفاع تماماً عن حقه أو أكثر.... فرغم أن دائماً يُرى المحافظ على حقوق غيره بأن ذلك طبيعي، يُرى من يطالب بحقه أنه جاحد وجشع..

وللأسف من يتمتع بهذه الثقافة ويطبقها يراه من يطمع به أنه شاذ عن القاعدة العامة والمألوفة أو يرى أنه إنسان كاره لمن حوله لا يعرف معنى التسامح لا يمكن مصادقته.

ومن يتمتع بقواعد هذه الثقافة يكون حريصاً على حقوق من حوله بقدر الحفاظ على حقوقه؛ فيعرف ما له وما عليه ويؤدي واجباته تجاه من حوله، ويطالب بكل حقوقه حتى من أقرب الأقربين ولا يعرف الخجل طريفاً له.

من يمتلك هذه الثقافة غالباً ما يكون على قدر كبير من النضج والوعي والإدراك والشعور بالغير ومعرفته الجيدة بما له وما عليه؛ فيتمتع بمعرفة حقوق الآخرين قبل حقه، ولا يرضى بأن يقبل على نفسه ما ليس له حق فيه، ويتألم إذا شعر بأنه ظلم غيره كشعوره بالظلم من قبل الآخرين تماماً.

لا أدري لماذا يندر وجود مثل هذه الثقافة في مجتمعنا؟ كثيراً ما نجد أناساً يستحلون ما ليس لهم حق فيه، ويفرحون بما ينالون، ولو بسيف الحياء، ويعتبرونه حقاً، وما أخذ بسيف الحياء فهو باطل، وتكمن المشكلة في هذه الحالة من الطرفين، سواء ممن استحي أن يمنع، وممن استخدم الحياء سيفاً له. نفتقر إلى معرفة حقوقنا في المنع ونفتقر إلى معرفة حقوقنا في جلب حقوقنا من الغير ونفتقر إلى معرفة حقوق غيرنا والمحافظة عليها ونفتقر إلى معرفة حقوق غيرنا في المنع..؟



أمور متشابهة ومعقدة نفتقر إلى معرفتها والإيمان بها ونعتبرها - بكل أسف - ضد الحياء والعادات والتقاليد والآداب العامة، ونعتبر منع العطاء من قبيل قلة الذوق أحياناً، وفي نفس الوقت نعتبر المطالبة بالحقوق جحوداً. يعتبر من يطالب بالعطاء حقاً أصيلاً له في نفس الوقت الذي يعتبر رجوع الحق خسارة أن الناس جميعاً يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق والواجبات، ولكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر، وفضلاً عن ذلك لا يجوز التمييز على أساس الوضع القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلاً أو موضوعاً تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو خاضعاً لأي قيد آخر على سيادته ولكل فرد حق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه. إن ميلاد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان شكل إنجازاً إنسانياً مهماً أصبح بمثابة نقطة تحول أساسية في طريق التضامن والتعاون الدولي، كنتيجة طبيعية للتفاعل الإيجابي بين مختلف الحضارات والثقافات والأديان. وشكل في الوقت نفسه القاعدة القانونية العامة التي تعتبر المصدر الرئيس الذي تنفرع عنه كل الإعلانات والاتفاقيات الدولية والإقليمية حول حقوق الإنسان. وقبل هذا وبعده فقد تفوق الدين الإسلامي في حفظ الحقوق والواجبات لجميع البشر.

## تضية سيول جدة

## قاضي ديوان المظالم: يحق للحاكم الشرعي تعزيز من تثبت إدانته

المصدر: جريدة المدينة الخميس ١٣ مايو ٢٠١٠  
<http://www.al-madina.com/node/٢٤٧٥٩٣>

عبدالله راجح العبدلي - مكة المكرمة  
قال الشيخ ابراهيم النجمي القاضي في ديوان المظالم ان من يتم إدانته في التحقيق مع المتورطين في كارثة سيول جدة سيتم إحالته إلى ديوان المظالم ، مشيراً الى ان الأحكام ستكون على نظام الرشوة والتزوير واختلاس الأموال العامة والفساد الإداري وضعف الذمم والفساد الإداري واستغلال النفوذ الوظيفي واكل الأموال بغير حق وعدم صرفها لما خصصت من اجله ، وهذا يتعلّق بالأنظمة التي صدر بها نظام بمعاقبة مرتكبيها .  
وأوضح انه يحق للحاكم الشرعي تعزيز من تثبت إدانته بحسب حجم القضية التي ارتكبتها ، مؤكدا انه لن يتم محاكمة المتورطين بجرم القتل اذا لم يكن هناك تعمد بإزهاق الأرواح . وأشار الى انه سيتم إحالة المتورطين إلى المحاكم العامة والجزائية في القضايا التي لم تحدد بنظام .  
ومن المتوقع إحالة الموظفين بأمانة جدة المتورطين في كارثة جدة إلى هيئة الرقابة والتحقيق التي تباشر استكمال التحقيق معهم ، بينما تباشر هيئة التحقيق والادعاء العام التحقيق مع رجال أعمال ومقاولين لهم صلة بكارثة جدة . وعلمت «المدينة» من مصادر ان التحقيقات ستطال كل شخص له علاقة أو صلة بكارثة جدة دون استثناء ، حتى الذين يقيمون خارج المملكة وتربطهم صلة بما حدث بجدة سيتم استجوابهم . وسيتم إحالة الموظفين بعد انتهاء التحقيقات معهم وثبوت إدانتهم إلى ديوان المظالم الذي سيصدر الأحكام الشرعية تجاههم حسب تهمة كل شخص .  
من جانب آخر قال اللواء سعد الشنبري مدير شرطة العاصمة المقدسة سابقا انه عمل ايجابي من ولي الأمر لمحاسبة المقصرين في الأعمال التي أوكلت لهم وتهاونوا في تأديتها بشكل الصحيح، ونوه الشنبري الى ان معاقبة المتورطين سيحد بل سينهي التلاعب بتنفيذ المشاريع . وأضاف أن التحقيق لن يستثنى اي شخص له صلة بالحادثة سواء كان داخل المملكة أو يقيم خارجها .

## ذوو الضحايا : قرار الملك أكبر عزاء ومتضررون يطالبون بكشف أسماء

### المتهمين

## استبعاد الحكم بإعدام متهمي كارثة جدة .. وتوقعات بقطع أيدي

### الصوص

## الليدبان : مساءلة ديوان الرقابة عن تهاونه في كشف

### التجاوزات

المصدر: جريدة اليوم الخميس ١٣ مايو ٢٠١٠

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=٢&G=٧٥٨٢١٤&I=١٣٤٨١>

أحمد معيض ، نهار الشمري ، عمر المطيري ، عمر الغامدي- جدة  
لا حديث في مجالس جدة خلال الأيام الماضية سوى عن قرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بإحالة المتهمين في كارثة السيول ومحاسبتهم وتقديمهم للعدالة، ذلك القرار الذي أثلج صدور المواطنين والمقيمين بأن ساعة الحساب بدأت. وجاءت تبعات القرار أسرع من الصوت وأقسى من الحجر وتحرك لها الشعب بقيادة أبي متعب وانتفضت لها الجهات الحكومية والخاصة بتنفيذ القرارات التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين. ومن ضمن النتائج التي بدأت مع تبعات القرار وأصبحت شاهد عيان تسلم وزارة المياه مسئولية بحيرة الصرف الصحي المسماة سابقا ببجيرة المسك بعد ان قامت أمانة جدة بتفقدتها عبر فرق خاصة في الأيام الماضية التي تلت القرار للعمل على تجفيفها واعادة مجاري السيول المدفونة داخل الارض. وايضا قرار اعداد مخطط شامل ومتكامل لشرق مدينة جدة من ضمن النتائج التي بدأت تلوح في الأفق. أسماء المتهمين وتترقب الأوساط الشعبية واهالي الشهداء وذوهم الاعلان عن أسماء المتهمين الذين سيمثلون امام هيئة التحقيق والادعاء العام بعد أسبوعين بعد ثبوت تورطهم بكارثة سيول جدة التي راح ضحيتها ١٣٠ شخصا. وعرضهم والتشهير بهم عبر الإعلام ليكونوا عبرة لغيرهم. دائرة الفساد وبترقب المجتمع ما سوف يصدر من أحكام على المتهمين وسط مخاوف بعض الإدارات التي سجلت ضدها بعض المخالفات والتي يمكن أن توسع دائرة مكافحة الفساد ويطولها حتى وان كان عملها ودورها يختلف عما حدث في كارثة السيول. فيما يتساءل العديد عن عدم مساءلة ديوان المراقبة العامة بوصفه جهة رقابية لمرتكبي التجاوزات والمخالفات التي قادت إلى هذه الكارثة التي راح ضحيتها عدد من الأبرياء وكلفت الدولة الملايين.

خيانة واعدام

وتدور احاديث عن اعتراف أحد مسؤولي أمانة محافظة جدة السابقين للجنة تقصي الحقائق بارتكابه عددا من المخالفات ومشاركة رجال أعمال في السطو على عدد من المخططات وهو ما يعتبره المجتمع نوعا من الخيانة التي تستوجب الإعدام .

"اليوم" استطلعت آراء عدد من المختصين في القضايا الشرعية عما يمكن أن يصدر في القضية من أحكام وعقوبات تعزيرية وهل تستمر المحاكمات فيها اوعاما طويلة خاصة التي سيتم نظرها من قبل ديوان المظالم أم أن القضية ستكسر قاعدة تأخير الأحكام.

استبعاد الاعدام

وأكد المستشار القضائي بوزارة العدل سابقا وعضو اتحاد العرب المؤرخين ورئيس الجمعية النفسية لدول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط الدكتور صالح اللحيدان أن هذه القضايا يستبعد فيها الإعدام وإنما قطع الأيدي والتعزير بالسجن والغرامة و ارد حسب كل إدانة يعترف بها المتهم خاصة أن السرقة والسلب يوجد لها قواعد شرعية في الاحكام أما الخيانة فتعود لنظر ولي الامر متوقعا أن المتهمين ستنتم معاقبتهم ضمن القواعد الشرعية وحسب توجيه ولي الامر معتبرا أن القضايا سينظر لها على أنها نوع من الاختلاس والسرقة من بيت مال المسلمين والتواطؤ بالباطل والاتفاق على الاضرار بالمال العام ومثل هذه الجرائم يتم فيها التعزير والسجن ويمكن أن تصل فيها الاحكام الى قطع اليد بما يتعلق بالسرقة لمن ثبتت إدانته بالاختلاس والسرقة واستغلال المنصب يعتبر خيانة وعقوبتها حسب ما يقدره النظام وولي الامر. وضع مختلف

وحول إحالة جزء من القضايا لديوان المظالم والذي تعود الجميع على أن القضايا يتم الترافع فيها اوعاما طويلة دون إصدار حكم وأغلب القضايا تعود الديوان على رفضها. توقع اللحيدان ان يكون وضع هذه القضايا مختلفا عن القضايا التي تستغرق اوعاما طويلة في ديوان المظالم وهناك عدة عوامل منها أن ديوان المظالم سوف تصل له لائحة الدعوى مرفقا معها الاعترافات والادانة كما أن القضايا التي تتأخر دائما تكون "مالية" متوقعا حسم ديوان المظالم القضايا في وقت قياسي. وحول متابعتها للقضية والجهات التي تم القبض على مسؤولين فيها وتجنب مساءلة ديوان المراقبة العامة عن تهاونه في منع هذه المخالفات والتجاوزات ولم يتم توجيه الاتهام لها بالنقصان والإهمال اكد أن مثل هذه الجهة كان يجب مساءلتها في حالة ثبوت مسؤوليتها أو تقصيرها في عملها.

تجاوزات ومخالفات

وقال الشيخ الدكتور عبدالمحسن العبيكان : إن كل عقوبة سيحكم فيها بموجب الإدانة والجريمة والمخالفة ويقدر فيها نوع الجناية. والعقوبة القضائية سوف تصدر من المحاكم ولا يمكن الافتاء فيها لان الوضع لا يمكن الافتاء فيه قبل أن تحدد الادانة او الجناية. وعن توقعاته لاستمرار مثل هذه المحاكمات واستغراقها وقتا طويلا قال : اعتقد ان الاحكام في مثل هذه القضايا لن تتأخر بعكس القضايا الحقوقية والمالية التي تستمر اوعاما طويلة خاصة في ديوان المظالم. وحول الدهشة من عن عدم مساءلة ديوان الرقابة عن عدم كشف التجاوزات والمخالفات او التصدي لها ومع ذلك لم تتم مساءلته ضمن الادارات الاخرى.. قال ليس لدي تعليق على ذلك.

احكام جزائية

وتوقع المحامي الدكتور ماجد قاروب أن تتوافق الاحكام مع الانظمة ونظام المرافعات الشرعية مؤكدا ان احكام هذه القضايا جزائية وفق الاجراءات الصحيحة والقواعد والانظمة. وحول توقعه لما يمكن أن يصدر من أحكام قال : ان كل حكم يمكن أن يميز حسب حجم الادانة والعقوبة التي تصدر شرعيا ونظاميا، مستبعدا ان تطول المحاكمات خاصة في ديوان المظالم لان مثل هذه القضايا تختلف عن باقي القضايا التي يتأخر ديوان المظالم في البت فيها عادة. مضيفا ان عدم مساءلة ديوان الرقابة العامة من قبل لجنة التحقيق وتقصي الحقائق لا يعلم عنها وربما أن ديوان الرقابة لديه تقارير او رصد للمخالفات والتجاوزات التي قادت لهذه الكارثة.

ومن جانبهم استقبل الاهالي وذوو الضحايا الاوامر الملكية بارتياح مؤكداين انها ليست مستغربة من ملك اتخذ العدالة منهجا وهو أول من اساهم في المفقودين وهو الان يأمر بحاسبة المتسببين في الفاجعة ، وقال المواطن عبدالله داخل السلمي : فقدت زوجتي واثنين من ابنائي في تلك الكارثة ونسأل الله تعالى ان يتقبلهم من الشهداء وليس بمستغرب على ملك الإنسانية مثل تلك الاوامر الملكية التي صدرت مؤخرا فقد كانت وقفة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله معنا في تلك الكارثة ولمواساته لنا بالغ الاثر في التخفيف من مصابنا وأمره الكريم بصرف مليون ريال لكل شهيد وها هو اليوم يحاسب كل من تسبب في ازهاق ارواح الابرياء فجزاه الله عنا خير الجزاء.

ملك عادل

وأكد ابراهيم موسى جنغر "تشادي الجنسية" والذي فقد زوجته وجميع ابنائه ان الامر الملكي الذي تضمن احالة المتهمين في فاجعة سيول جدة لهيئة الرقابة والتحقيق وتكليف وزارة الداخلية بإدراج الفساد المالي والإداري ضمن الجرائم التي لا يشملها العفو لا يصدر الى من ملك عادل تهمة مصلحة شعبه فلا نستطيع ان ننسى وقفته معنا "حفظه الله" بارسال برقيات العزاء والمواساة لنا وقت الحدث علاوة على امره بصرف مليون ريال لكل شهيد وكذلك استشعاره "حفظه الله" لتلك الاحداث المؤلمة دون تفرقة بين مواطن او مقيم ونسأل الله ان يحفظ خادم الحرمين الشريفين للاسلام والمسلمين.

برقية عزاء

اما محمد السناني فاضاف : فقدت اكبر ابنائي في تلك الفاجعة فهو من كان يقوم بواجبات المنزل لكبر سني والله الحمد من قبل ومن بعد وتم ابوائي انا وزوجتي وصرف تعويضات عن منزلي المتضرر وايضا وصلتني برقية تعزية من ملك الانسانية والتي خففت الكثير من مصابي وكان امره الكريم بمحاسبة المقصرين وايقاع الجزاء الشرعي الرادع لكل من ثبت تورطه تخفيفا لمصابنا في فقد ابني ونسال الله ان يبارك في جهود ملك الانسانية لما فيه خير للاسلام والمسلمين.



## السعوديون يراقبون بفرح بدء أعمال تحويل المتورطين في كارثة جدة للتحقيق والادعاء القرار أصبح حديث المجالس.. وسط احتفاء شعبي ورسمي

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الخميس ١٣ مايو ٢٠١٠ م العدد : ٣٢٥٢  
http://www.aawsat.com/details.asp?section=  
state=true&جددة%٢٠=سيول&search=٥٦٩٢٧٠&article=١١٤٨٩&issueno=٤٣

جدة: علي شراية

تترقب الأوساط السعودية بدء أعمال لجان التحقيق والادعاء العام مع المتورطين في جرائم الفساد التي فتحتها كارثة سيول جدة التي لقي العشرات مصرعهم على أثرها منذ عدة أشهر. وفي وقت تحفظت فيه مصادر مسؤولة عن تحديد موعد بدء الأعمال، فإن معلومات تشير إلى أن الأسبوع المقبل سيشهد أول أعمالها الحقيقية في التحقيق والضبط، مشيرة إلى أن القرار الملكي واضح وصريح في هذا الأمر. وفي حين اختلفت الأعداد المتوقع التحقيق معها من المسؤولين المتورطين، فإن مصادر في أمانة جدة تشير إلى أن ٢٠ مسؤولاً منها سيخضعون للتحقيق، بينما تشير جهات غير رسمية إلى أن هناك نحو ٢٣ شخصا آخرين من عدة جهات حكومية وخاصة سيخضعون للتحقيق أيضاً.

إلى ذلك، تسلم نحو ٩٤٦٢ شخصاً ممن تضررت عقاراتهم جراء فاجعة جدة تعويضاتهم، وذلك بحسب إبراهيم الدريويش، رئيس لجنة الإعاشة التابعة لوزارة المالية المكلفة بصرف التعويضات. وأضاف أنه تم الإعلان عن ١٠٣٢٨ اسماً لملك عقارات متضررة حضر منهم حتى تاريخ أمس ٩٤٦٢، كما تم إلى يوم أمس تقدير نحو ٨٧٥٠ مركبة متضررة، تسلم ٤٣٥٥ من ملاكها تعويضاتها حتى يوم أمس من أصل ٩٣٩٣ شخصاً تم الإعلان عن أسمائهم في وسائل الإعلان لتسلم التعويضات.

إلى ذلك، تفاعلت الأوساط السعودية على كل الأصعدة مع القرار الملكي بشأن الكارثة والصادر أول من أمس، وتحول القرار من وسائل الإعلام إلى المجالس فتعالت عبارات الشكر والثناء للملك القائد.

فعلى المستوى الشعبي، يقول يحيى المجرشي، المعلم في حي قويزة أحد أكبر الأحياء المتضررة جراء الفاجعة، إن «القرار كان برداً وسلاماً على سكان المحافظة كافة، وهو امتداد لقرارات الإصلاح التي أعلن عنها خادم الحرمين الشريفين في وقت سابق».

ويقول عبد الله العتيبي، من سكان الحرازات، إن «القرار رسالة إلى كل من تسول له نفسه العبث بممتلكات الوطن والتلاعب في أرواح المواطنين وأملاكهم» ودعا في الوقت ذاته جهات الضبط والرقابة إلى اتخاذ العقوبات المستحقة على المذنبين وردع من تسول لهم أنفسهم القيام بأي فعل من هذا النوع مستقبلاً.

وأُتْلج القرار صدر محمد سندي، بعدما كلفته الكارثة خسائر كبيرة وفاجعة وجسمية لن تفارق مخيلته - بحسب وصفه - مشيراً إلى أن ما حدث لم يكن بالأمر الهين، معتبراً القرار حافزاً كبيراً لمسح دموع المتضررين والتخفيف عنهم. في حين أوضح حسين بن علوي باعقيل، رئيس المجلس البلدي بجدة، لـ«الشرق الأوسط» أن «قرارات خادم الحرمين الحكيمه جاءت لتتوج الجهود التي قامت بها اللجنة المكلفة برئاسة الأمير خالد الفيصل، أمير منطقة مكة المكرمة، في الحادث الأليم، كارثة سيول جدة. وقد جلبت هذه القرارات خيراً كبيراً لأهل جدة ومدينة جدة، حيث اشتملت على الكثير من الحلول لهذه المدينة والتي طالما انتظرها المواطن والمقيم منذ زمن بعيد، فالشكر لله، ثم لخادم الحرمين الشريفين». وأضاف أن «خادم الحرمين الشريفين دائماً ما عودنا على الإنصاف وإحقاق الحق والوقوف ضد الفساد أياً كان نوعه»، مشيراً إلى أن «الخطوات التي اتخذها خادم الحرمين منذ اللحظات الأولى للكارثة كانت حاسمة من خلال تشكيل لجنة تقصي الحقائق التي أمر بها برئاسة الأمير خالد الفيصل، أمير منطقة مكة المكرمة، وعدد من الجهات ذات العلاقة والتي بدورها بذلت الجهد لوضع الأمور في نصابها الصحيح، وعملت بكل جهد طيلة الأيام الفائتة حتى وضعت يدها على مكن الخلل ومن تسبب فيه». ولفت باعقيل على أن اهتمام خادم الحرمين بهذا الأمر يعد ناقوساً يندر كل من يتهاون بمنجزات الوطن وبأرواح المواطنين.



## رئيس هيئة البيعة: فاجعة جدة كرسّت مبدأ الشفافية والمحاسبة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة ١٤ مايو ٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/247823>

أكد صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالعزيز رئيس هيئة البيعة أن صدور القرارات الملكية حول فاجعة سيول جدة كرسّت مبدأ الشفافية والمحاسبة، الذي ينتهجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وانحيازه لصالح المواطن أولاً وأخيراً. وقال: إن خادم الحرمين الشريفين بهذه القرارات الحازمة قدم صورة نموذجية للحاكم الذي لا يخاف في الحق لومة لائم، كما كان أسلافه منذ عهد الوالد المؤسس الملك عبدالعزيز -رحمه الله-. وأضاف سمو الأمير مشعل بن عبدالعزيز: لم أستغرب صدور القرارات الملكية بشأن محاسبة المقصرين والمتسببين والمتهاونين في أن تترك تلك السيول نتائج كارثية، لأنني على دراية لصيقة بأن الملك عبدالله بن عبدالعزيز من أكثر الناس حرصاً على مصالح بلاده ومواطنيه. وأعلم أن الملك لن يتردد في محاسبة كل فاسد ومقصر، وهو بذلك ضرب هامة الجور والفساد والظلم بسيف العدل والإنصاف، وهو الوعد الذي قطعه خادم الحرمين الشريفين على نفسه، وأراد أن تكون المحاسبة عملية مدروسة من خلال ما انتهت إليه اللجنة الوزارية العليا التي رأسها سمو النائب الثاني الأمير نايف بن عبدالعزيز، وتوجّها الملك بقراراته الملكية التي قدمت للوطن والأمة أنموذجاً فريداً لما يمكن أن يكون عليه الحكم الرشيد.

## أمناء المناطق: قرارات الملك في كارثة جدة درس في الإصلاح والمحاسبة يجب أن يعيه الجميع

المصدر: جريدة اليوم الجمعة ١٤ مايو ٢٠١٠

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١&G=٧٥٨٥٤٢&I=١٣٤٨٢>

عبر عدد من أمناء المناطق عن أهمية القرار الحكيم لخدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - يحفظه الله - في محاسبة المقصرين الذين يقفون خلف أحداث جدة، منطلقين من السياسة الرشيدة لتحقيق الإصلاح والنهوض بكافة المشاريع في البلاد. وأكدوا على أن الجهات الحكومية تسير قدما في هذا التوجه لمحاسبة المقصرين وإيقاع العقوبات المناسبة على الذين يثبت تورطهم في الحادثة، وتوجيه الأشخاص إلى هيئة التحقيق والإدعاء العام، معتبرين أنها إحدى الخطوات الإجرائية للوصول إلى المذنبين.

وقد كشفت كارثة جدة عن وجوه من الفساد سوادها الأعظم من موظفي وقيادات الأمانة، الأمر الذي أعطى منهجية ودرسا لبقية أمناء المناطق من أجل العمل والبناء ومحاسبة المقصرين والمفسدين.

العتيبي: عقاب رادع سيلحق بالفسادين

أكد أمين أمانة المنطقة الشرقية ضيف الله العتيبي على أن قرار خادم الحرمين الشريفين حكيم، وأن الذي يتمن في رؤية هذا القائد الفذ لا يستغرب مثل هذا القرار، كونه - يحفظه الله - يحمل هموم الأمة وهموم الوطن بشكل خاص، مشيرا إلى أن القرار متوقع فمن عمل لصالح الوطن بجدارة وكفاءة يستحق التقدير والشكر، والأشخاص الذين يحقق في عملهم إذا كان ناتجا عن إهمال يحتاج إلى التصحيح فيصح، ويكون العقاب الرادع مصير الفاسدين الواقفين خلف الكوارث، وإذا حدث التقصير دون قصد ويحتاج إلى معالجة فيعالج مع توجيه الأشخاص الذين لهم علاقة بالتقصير إلى هيئة التحقيق والإدعاء العام، وهذه إحدى الخطوات الإجرائية للوصول إلى المذنب. وأضاف العتيبي: أن خادم الحرمين الشريفين حامل لواء الإصلاح والشفافية والعمل على تحقيق جميع ما يحتاجه الوطن والمواطنون من خدمات ومشاريع، وليس بمستغرب أن يصدر عنه مثل هذا القرار وإن شاء الله يحقق الهدف المنشود منه.

الجبير: توجه إيجابي لوضع معايير التعامل مع الخطأ

وقال أمين أمانة محافظة الأحساء فهد الجبير إنه ما من شك أن أي قرار في صالح معالجة أي فساد هو في صالح العملية التنموية واستثمارها الاستثمار الأمثل لتعكس التوجه والهدف الأساسي لقيادتنا الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين ورفع مستوى الأداء في العمل داخل المؤسسات الحكومية، وأي توجه لمعالجة الفساد هو توجه إيجابي مع وضع معايير وأطر لتكون واضحة للتعامل مع الخطأ بمنهجية واضحة، لأن المخطئ يستحق ويجازى على خطئه.

القرني: القرار يؤكد دور الأجهزة الحكومية في إيقاع الحساب

وقال أمين أمانة منطقة جازان عبد الله القرني: إن القرار هدفه خدمة الوطن والمواطن وأعتقد أن الأمور ماضية في هذا الاتجاه، وإذا كانت أحداث جدة أخذت صداها لدى وسائل الإعلام فإن الأنظمة والقوانين المعمول بها في أجهزة الدولة أيضا تسير في خدمة الوطن والمواطن سواء في محاسبة المسؤولين أو المقصرين. وأضاف القرني: أن الأجهزة الحكومية قائمة بدور هام في محاسبة المقصرين أو المخالفين سواء كانوا مسؤولين أو موظفين أو مواطنين، وكونه صدر القرار يتضح جليا أنه هو توجه الدولة في الأصل بالاهتمام بتقديم كافة الخدمات للمواطن، ويجب أن تطبق الأنظمة على المخالفين وعقوبة المخالف حسب حجم المخالفة.



## انتهاء المرحلة الأولى من صرف تعويضات المركبات.. والمرحلة الثانية الأسبوع المقبل

المصدر: جريدة المدينة الجمعة ١٤ مايو ٢٠١٠  
<http://www.al-madina.com/node/٢٤٧٧٨٩>

أكد إبراهيم سليمان الدريويش رئيس لجنة الإغاثة بمحافظة جدة التابعة لوزارة المالية لـ"المدينة" انتهاء المرحلة الأولى من صرف التعويضات لمركبات المتضررين من سيول جدة التي تم الاعلان فيها عن ٥٣٩٣ متضرراً. حضر عدد كبير منهم الى موقع صرف التعويضات بابرق الرغامة ولم يتبق إلا عدد قليل منهم لم يتسلموا شيكاتهم، بسبب ظروفهم ووجود عدد منهم خارج مدينة جدة. مضيفاً أن أعلى تعويض تسلمه أحد المتضررين عن مركبته، التي تضررت من سيول جدة بلغ ١٨٠ ألف ريال وأقل تعويض لمتضرر بلغ ٣ الاف ريال عبارة عن فواتير لتقديرات لسيارته. وأضاف الدريويش أن المرحلة الثانية من صرف التعويضات للمتضررين مركباتهم ستبدأ الاسبوع المقبل، وسيتم صرف التعويضات بهذه المرحلة لحوالي ثلاثة آلاف متضرر، أما بقية المتضررين فهناك المرحلة الثالثة والاخيرة. وبين الدريويش أن لجنة الصرف لا تزال تقوم بعملية الصرف للمتضررين من اصحاب العقارات الذين تم تصحيح بياناتهم من التكرار أو لمن لم يتسلموا مبلغ التعويض خلال الفترة الماضية، بسبب عدم حضورهم أو نقص بعض الوثائق التي يجب إحضارها عند استلام شيك مبلغ التعويض، مشيراً إلى أنه تم تقسيم لجنة صرف التعويضات لمتضرري سيول جدة إلى لجنتين: اللجنة الأولى لصرف التعويضات للذين تضررت عقاراتهم، والآخرى لمن تضررت مركباتهم. ويبلغ عدد العاملين في اللجنتين حوالي ١٠ من منسوبي المالية، بالإضافة إلى مشاركة الدفاع المدني وشرطة جدة وأمن المالية.

## بينهم شخصية رياضية مرموقة

### ارتفاع عدد المتهمين بكارثة جدة إلى ٧٠ والتحقيقات اليوم

المصدر: جريدة اليوم السبت ١٥ مايو ٢٠١٠

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=٢&G=٧٥٨٦٨٠&I=١٣٤٨٣>

يتوقع اليوم السبت أن تبدأ هيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة الرقابة والتحقيق النظر في ملفات كافة المنورطين في كارثة سيول جدة، حيث تعمل على استكمال قضايا المتهمين من جهة الضبط الجنائي والتحقيق فيها واستكمال الإجراءات اللازمة في حقهم استنادا لنظام الإجراءات الجزئية، وقالت مصادر لـ «اليوم»: إن الهيئة ستقوم بتدقيق المعلومات ومواجهة المتهمين وصياغة قرارات الاتهام، والاحالة إلى المحكمة، وفي نفس الشأن أكد مصدر في أمانة جدة ان مسؤولي الأمانة الذين تم إيفاقهم على خلفية تحقيقات السيول وعددهم ٩٦ مسؤولا لم يعودوا للعمل إلا أحد المديرين المسؤولين عن رخص البناء لم يثبت تورطه، فيما تم كف يد ١٨ مسؤولا منذ تاريخ إطلاقهم بضمان كفالة حضورية. كف يد

وكان قرار كف اليد قد طال المسؤولين الثمانية عشر الذين تم ضبطهم واقتيادهم أمام مرأى بقية موظفي الأمانة خلال ساعات الدوام الرسمي وثبت تورط عدد منهم في تجاوزات بعض المشاريع وأخطاء تنظيمية في "الكروكيات" والتراخيص والأراضي ومشاريع تصريف السيول واعتماد المخططات وبعض التقصير الذي أدى الى كارثة سيول جدة، ومن الموظفين الذين تم كف أيديهم مستشاران للأمين واثنتان من مساعديه ومسئول في بلدية الليث سبق أن عمل رئيسا لإحدى البلديات الفرعية شرق جدة ومسؤولون في إدارة الأراضي والتخطيط وقسم التراخيص وإدارة المشاريع والخدمات، بالإضافة الى رجال أعمال سيخضعون لتحقيقات مكثفة خلال الايام المقبلة عقب استدعائهم مجددا من قبل هيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة الرقابة والتحقيق كل في تخصصه .

كتاب العدل

وكانت أنباء قد تداولت في مقر أمانة جدة حول البدء في استدعاء أحد مستشاري أمين جدة، وأشارت الأنباء الى انه تم استدعاؤه في الوقت نفسه ظل جواله مقفلا وهو ما عزز تلك الأنباء. وعلى سعيد ذي صلة بدأ ديوان المظالم محاكمة كتاب العدل الأربعة المتهمين بالتلاعب في صكوك عقارية قيمتها ٦٠٠ مليون ريال في جدة، وكانت الدائرة الجزائية الثالثة بديوان المظالم بالرياض نظرت أولى جلسات القضية عقب نقلهم من سجن بريمان في جدة إلى أحد سجون الرياض، تمهيدا لمحاكمتهم في الدوائر الجزائية في ديوان المظالم، إذ يواجهون ٦ تهم موجّهة ضدهم منها الفساد المالي والإداري في تمرير صكوك مزورة وسجلات لعقارات وهمية. وكانت هيئة الادعاء العام في هيئة الرقابة والتحقيق انتهت من إعداد لائحة الاتهام ضد كل كاتب عدل على حدة. وقد وجه الادعاء العام لكتاب العدل اتهامات باستغلال النفوذ الوظيفي، الترويج من الوظيفة العامة، إساءة استخدام السلطة، الرشوة، التزوير، الاستجابة إلى رجاء أو توصية ما يوقعهم تحت طائلة النظام، كذلك متهمون بافراغ صك وهمي لأرض تقع في ثول شمالي محافظة جدة، تصل مساحتها ٢,٥٨ مليون متر مربع، وزعت بين عدد من الأشخاص و تجاوزت قيمته ٦٠٠ مليون ريال .

70شخصا

وكشفت مصادر مطلعة لـ "اليوم" أن عدد الذين ستنتم إحالتهم لهيئة الرقابة والادعاء العام سيتجاوز ٧٠ شخصا، حيث مازال عدد منهم على رأس العمل والبعض الآخر بدون أعمال بسبب استقالتهم او وصولهم الى سن التقاعد ، بالإضافة الى انه سيتم استدعاء ٤ من كتاب عدل بجدة متورطين في إصدار صكوك في الاودية التي حدثت فيها الفاجعة. وعلمت "اليوم" أن من بين الذين سيتم التحقيق معهم في فاجعة السيول مدير مديرية المياه في منطقة مكة المكرمة،

بالإضافة الى شخصية رياضية مرموقة تمتلك عددا كبيرا من مخططات شرق جدة التي تقع في مجاري السيول والادوية .  
وبينت المصادر انه سيتم استدعاء أمناء سابقين لمحافظة جدة بعد استكمال قضاياهم من جهة الضبط الجنائي للتحقيق فيها،  
واستكمال الإجراءات النظامية بحقهم إثر اتهامهم بالتورط في فاجعة السيول، مشيرة الى انه تم ايقاف اجازات عدد من  
موظفي الامانة، مشيرة الى ان هيئة الرقابة سنشكل عدة لجان، وتأتي في مقدمتها لجنتان إدارية ومالية للنظر في قضيتهم.  
وأشارت المصادر الى انه سيتم التحقيق مع ٤ من كتاب عدل بجدة متورطين في إصدار صكوك في الاودية التي حدثت  
فيها الفاجعة، مشيرة الى أنه سيتم التحقيق معهم على خلفية فساد مالي وإداري في تمرير صكوك مزورة وسجلات  
لعقارات وهمية، حيث سيتم التحقيق مع كل متهم على حدة وإذا تطلب الامر ستتم المواجهة بين عدد من المتهمين  
والتحقيق معهم. وبينت المصادر ان من بين الاشخاص الذين سيحاولون الى التحقيق ملاك بعض الشركات والمؤسسات  
والمكاتب الاستشارية التي ثبت تفصيلها في تنفيذ ما اوكل اليها من مهام، حيث سيتم استدعاء كذلك من قام بالعمل  
الميداني ومثل الشركات في الاجتماعات وتوقيع العقود مع الجهات الحكومية الأخرى .  
بحيرة الصرف

من جانب آخر بدأت وزارة المياه اليوم السبت تسلم مسؤولية بحيرة الصرف الصحي بعد أن قامت أمانة جدة بإجراء  
الترتيبات وعمليات تفقد البحيرة عبر فرق خاصة تمهيدا لتجفيفها .  
وأكد أمين محافظة جدة المهندس عادل بن محمد فقيه أن أمانة محافظة جدة حريصة على مواصلة الجهود والتنسيق مع  
وزارة المياه والكهرباء لاستكمال ما بدأت من مشاريع وإجراءات لمعالجة وضع بحيرة الصرف الصحي، والعمل على  
التخلص منها نهائيا خلال عام من تاريخه.  
وأضاف أن الأمانة مستمرة في خططها لتجفيف بحيرة الصرف الصحي، التي بدأتها منذ السيول الأخيرة لحين تسليم ملف  
البحيرة لوزارة المياه تنفيذا للأمر السامي.

## مصادر بهيئة الادعاء: التحقيق مع المتورطين في الكارثة على ٣ مراحل تنتهي بصدور حكم المحكمة

المصدر: جريدة المدينة السبت ١٥ مايو ٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٤٨٠٧٤>

كشفت مصادر "المدينة" بهيئة التحقيق والادعاء العام أن آلية محاكمة المتهمين في فاجعة سيول جده والتي ستشرع فيها هيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة الرقابة والتحقيق كلا حسب اختصاصه ستكون على ٣ مراحل حسب نظام الدعوى الجزائية بدءا من مرحلة جمع الاستدلالات من خلال الاطلاع على ملف المتهمين الذي من خلاله تم توجيه الاتهامات إليهم من قبل لجان الضبط بكارثة سيول جده والمباحث الادارية ولجنة تقصي الحقائق بكارثة سيول جده. ووضح المصدر انه بعد انتهاء المحققين من جمع الاستدلالات وفحصها والتأكد من استيفائها سيتم الشروع في المرحلة الثانية وهي مرحلة التحقيق والاستجواب للمتهمين حيث يحق للمحققين القيام بالتفتيش وندب الخبراء والمعاينة للوصول للحقيقة مبينا انه في الجرائم الكبيرة يكون الاستجواب وجوبي بحيث ان المحقق شخصا يباشر استجواب المتهم ولا يحق للمحقق ندب غيره لهذه المهمة ويواجه المتهم بالادلة والقرائن وفور الانتهاء من الاجراءات النظامية للتحقيق يوجه الاتهام للمتهم ،، ووضح انه في حالة الجرائم الاتلافية ( جرائم القطع ، الرجم ، القتل ) يقوم المحقق بهيئة التحقيق والادعاء العام برفع نتائج التحقيق إلى لجنة ادارة هيئة التحقيق لاجازتها من عدمه وفي حالة اجازتها يتم احالة ملف القضية إلى دائرة الادعاء العام تمهيدا لاعداد لائحة الدعوى العامة واحالتها للمحكمة الشرعية المختصة حيث يقوم المدعي العام بالترافع ضد المتهمين امام ناظر القضية بالمحكمة الشرعية المختصة وهي بمثابة المرحلة الثالثة من اجراءات التعامل مع ملف القضية المذكورة . وأكد أن قضية المتهمين في كارثة سيول جده مقسمة إلى شق جنائي ويكون التحقيق فيه من اختصاص هيئة التحقيق والادعاء العام فيما يتركز الشق الثاني على الجانب الاداري وهي استغلال المتهمين الموظفين لسلطتهم وتجاوزهم حدود الواجب الوظيفي واجراءات التحقيق معهم من اختصاص هيئة الرقابة والتحقيق ويتم الترافع في قضيتهم امام المحاكم الادارية بديوان المظالم .

-----

مصدر: العقوبة قد تصل للقتل ويحق للمتضررين مقاضاة المدانين بالحق الخاص  
قال مصدر بهيئة التحقيق والادعاء العام ان من حق المتضررين بكارثة سيول جده رفع دعاوي في الحق الخاص ضد المتهمين ممن تثبت ادانتهم مبينا ان ناظر القضية سوف ينظر في الحق العام والخاص قبل نطقه بالحكم و الذي ربما يصاحبه تعويض المتضررين بالدية الشرعية بجانب احكام السجن والجلد تجاه من تثبت ادانته في هذه القضية . ولم يستبعد المصدر صدور عقوبات تصل للقتل في حالة تركيز التهمة على الافساد . وأشار الى ان آلية النظر في الحق الخاص تتم عبر قيام أصحاب الدعوى من المتضررين بتحريك دعوى ضد هؤلاء المتهمين للمطالبة بالحق الخاص الذي كفله لهم نظام الدولة المستمد من الشريعة الاسلامية .

## المباحث الإدارية تحيل ملفات المتهمين في كارثة سيول جدة الى هيئتي الرقابة والادعاء اليوم

المصدر: جريدة المدينة السبت ١٥ مايو ٢٠١٠  
٢٤٨٠٧٢ http://www.al-madina.com/node/

أكملت المباحث الإدارية فرز ملفات المتهمين في قضية فاجعة سيول جدة تمهيدا لتحويلها رسميا الى هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام صباح اليوم كل فيما يخصه بحسب القضايا والتهم الموجهة لكل متهم حيث ستباشر رئاسة الهيئتين في توزيع ملفات المتهمين رسميا على المحققين المختصين للبدء في دراستها واكمال التحقيق فيها. وبلغت مصادر خاصة " المدينة " ان ملفات المتهمين في قضايا الرشوة والاختلاس والاستغلال الوظيفي وهدر المال العام او التكبسب المادي من وراء الوظيفة المتعلق بالقضية او التي ظهرت في قضايا اخرى خلال التحقيق ستسلم الى هيئة الرقابة والتحقيق كونها الجهة المخولة بالتحقيق مع اولئك فيما سيتم تسليم ملفات المتهمين المدانين بقضايا اخرى كالغش التجاري او التستر او المشاركة في قضايا الرشوة او الاختلاس من غير موظفي الدولة الى هيئة التحقيق والادعاء العام لاستكمال اجراءات التحقيق معهم حسب الامر الملكي الخاص بذلك .

فيما أشارت المصادر إلى المباحث الإدارية ستتولى مهمة إحضار من وردت أسماؤهم في التحقيق او من يتطلب التحقيق حضوره ولم يحضر.

اما لجنة التحقيق وتقديمه للجهة المختصة للتحقيق معه . واكدت المصادر انه وبحسب الانظمة المعمول بها فانه يحق لمحقي الهيئتين اصدار مذكرة توقيف للمتهمين على ذمة التحقيق لمدة قد تمتد الى حين الانتهاء من محاكمتهم او بحسب ما تتطلبه مصلحة التحقيق معهم .

من جهته قال المحامي والمستشار القانوني سليمان الجميعي ان للمتهمين المطلوب حضورهم امام جهتي التحقيق - وفقا للنظام - توكيل من يرونه من المحامين للحضور معهم اثناء التحقيق و الترافع عنهم امام الجهات القضائية عند احالة الملفات اليها .

مشيرا الى ان عددا من اولئك المتهمين قد تقدموا بطلبات توكيل لعدد من المحامين للترافع عنهم في القضايا المتهمين فيها وقبل الكثيرون منهم ذلك وسيبدأون في حضور التحقيق مع موكلهم .

## مصدر لـ «الحياة»: هيئة التحقيق تترقب تسليمها ملفات المتهمين في «كارثة جدة»

المصدر: جريدة الحياة الأحد، ١٦ مايو ٢٠١٠  
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/141936>

جدة - أحمد الهلالي

علمت «الحياة» أن هيئة التحقيق والادعاء العام في محافظة جدة، لم تتسلم حتى إعداد هذا الخبر، ملفات المتهمين في «كارثة جدة»، على رغم انتهاء جهات «الضبط» الممثلة في لجنة تقصي الحقائق من إعدادها. وقال مصدر مطلع في الهيئة: «إن إدارته تنتظر التوجيهات العليا حيال بدئها في التحقيق مع المتهمين مشروطاً وصول أوراقهم». مشيراً إلى أن المتهمين سيثقلون أمام أعضاء الهيئة للتحقيق معهم، وتوجيه التهم إليهم، تمهيداً لإعداد اللوائح المتعلقة بهم، لتحويلها إلى المحاكم الشرعية بدوائرها الجزائية المختلفة، وذلك من خلال تكليف لجان للنظر فيها في أسرع وقت ممكن بحسب التوجيهات.

ويأتي هذا التحرك، تفعيلاً لقرارات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، والتي أقرت إحالة جميع المتهمين في قضية كارثة جدة إلى هيئة الرقابة والتحقيق، وهيئة التحقيق والادعاء العام بعد استكمال قضاياهم من جهة الضبط الجنائي، استناداً إلى نظام الإجراءات الجزائية، وذلك للتحقيق فيها واستكمال الإجراءات النظامية بحقهم ويؤخذ في الاعتبار المسارعة في ذلك، في وقت تضمن القرار أيضاً ضرورة استكمال التحقيق مع بقية من وردت أسماؤهم في التقرير أو المطلوب سماع أقوالهم أو من يتطلب التحقيق استدعاه في فاجعة سيول جدة، وذلك من قبل الجهات المختصة في وزارة الداخلية.

يذكر أن نظام الإجراءات الجزائية في السعودية، يمنح هيئة التحقيق والادعاء العام الحق في إقامة الدعوى الجزائية ومباشرته أمام المحاكم المختصة بحسب نظام الإجراءات الجزائية، إضافة إلى أنه في حال رأى المحقق بعد انتهاء التحقيق أن الأدلة غير كافية لإقامة الدعوى فله أن يوصي بحفظ الدعوى وبالإفراج عن المتهم الموقوف، إلا إذا كان موقوفاً لسبب آخر.

## البغدادي: أوقفنا بعض المشاريع قبل "فاجعة جدة" ... وموظفونا

### مدققون وليسوا رجال "مباحث"

المصدر: جريدة الحياة الأحد، ١٦ مايو ٢٠١٠  
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/141920>

الرياض - أحمد غلاب

شدد نائب رئيس ديوان المراقبة العامة للمراجعة المالية إبراهيم البغدادي على أن الديوان لم يعان من أي قصور في مراقبة المشاريع الحيوية في مدينة جدة قبل وقوع «فاجعة السيول». وذكر أن «الديوان» لا يمكن أن يكشف الرشاوى التي تتم في بعض الإدارات الحكومية، مؤكداً وجود نقص في عدد المدققين الماليين.

وقال البغدادي رداً على سؤال لـ «الحياة» بعد افتتاحه «اللقاء التدريبي العربي للرقابة على الأنظمة الآلية للمعلومات» في الرياض أمس: «ديوان المراقبة العامة كتب ملاحظاته إلى المقام السامي عن بعض المشاريع التي تنفذ في جدة قبل وقوع فاجعة السيول الأخيرة التي أودت بحياة أكثر من ١٢٠ شخصاً، وتم اتخاذ اللازم وتم إيقاف عدد من المشاريع»، معتبراً أن من يلقي التهم على الديوان لا يعرف دوره.

وأضاف أن الديوان لا يمكن أن يكشف حالات الرشاوى التي تتم في بعض الإدارات الحكومية لأن رجاله مدققون وليسوا رجال «مباحث»، مؤكداً أن هيئة مكافحة الفساد مطلب كل مواطن ومقيم على أرض المملكة ويجب التعاون معها والإبلاغ عن أي تجاوزات قد تحصل. وتابع: «دور الديوان سيكون تكاملياً مع هيئة مكافحة الفساد بعد إنشائها، إذ إن الديوان يختص بالرقابة على المال العام، فيما تعمل الهيئة في اختصاصات أخرى.»

وفي سؤال آخر لـ «الحياة» عن حاجة الديوان إلى مراقبين ماليين على الإدارات الحكومية، قال البغدادي: «لدينا الآن ٧٠٠ مدقق في فروع الديوان كافة، ونحن في حاجة إلى ما لا يقل عن ١٤٠٠ لضبط الأمور بإحكام.» وأكد أن ربط الإدارات المالية في الأجهزة الحكومية إلكترونياً سيسهم في الحد من الأخطاء ويرصد المتكرر منها وغير المتعمد، كما سيوفر الجهد للعاملين، لافتاً إلى أن العمل على هذا المشروع يتم من خلال برنامج «بيسر.»

وحول الإجراءات التي اتخذها الديوان في حق الشركات التي لم تكن شفافة معه بخصوص بياناتها، قال: «ديوان المراقبة متخصص بالمراقبة اللاحقة للشركات التي تسهم الدولة في رأس مالها وهذه معدودة في الوقت الراهن، ومن يقيس شفافية الإفصاح بالنسبة للمساهمين حالياً هي هيئة سوق المال». يذكر أن رئيس ديوان المراقبة العامة أكد أخيراً أنه لا يجوز للجهات حجب بياناتها عن مراقبي الديوان.

## ٥٥٠ محامياً يترافعون عن المتورطين بكارثة جدة

المصدر: جريدة اليوم الأحد ١٤٣١-٠٦-٠٢ هـ الموافق ٢٠١٠-٠٥-١٦م العدد ١٣٤٨٤ السنة الأربعون

<http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13484&P=1&G=2>

نهار الشمري، ثابت الأحمد - جدة

يتوقع أن يستعين المتورطون في كارثة سيول جدة بعدد من المحامين يتجاوز عددهم أكثر من ٥٥٠ محامياً في المملكة وهو ما أكده عدد من المحامين الذين أبدوا استعدادهم لقبول المرافعة لصالح المتهمين في حال توكيلهم. وكانت لجنة تقصي الحقائق قد أتمت تحقيقاتها ورفعت كامل تقاريرها للجهات المعنية. وأشار المحامي عبد العزيز الغامدي إلى أن آلية محاكمة المتهمين في فاجعة سيول جدة ستكون على ثلاث مراحل حسب نظام الدعوى الجزائية بدءاً من مرحلة جمع الاستدلالات من خلال التحقيقات التي قامت بها المباحث الإدارية خلال الفترة الماضية ومن خلال تحقيقات هيئة التحقيق والإدعاء العام وهيئة الرقابة والتحقيق تلي ذلك مرحلة التحقيق والاستجواب للمتهمين، حيث يحق للمحققين القيام بالتفتيش وندب الخبراء والمعاينة للوصول للحقيقة ليتم عقب ذلك إحالة ملف القضية إلى دائرة الادعاء العام تمهيداً لإعداد لائحة الدعوى العامة وإحالتها للمحكمة الشرعية المختصة.

وقال عبد العزيز الغامدي: قضية المتهمين في كارثة سيول جدة مقسمة إلى شق جنائي ويكون التحقيق فيه من اختصاص هيئة التحقيق والإدعاء العام، فيما يتركز الشق الثاني على الجانب الإداري وهو استغلال المتهمين الموظفين سلطتهم وتجاوزهم حدود الواجب الوظيفي وإجراءات التحقيق معهم من اختصاص هيئة الرقابة والتحقيق ويتم الترافع في قضيتهم أمام المحاكم الإدارية بديوان المظالم.

وفي نفس الشأن تستعد الجهات المعنية في المباحث الإدارية بإحالة ملفات التحقيق إلى هيئة التحقيق والإدعاء العام وهيئة الرقابة والتحقيق - كل فيما يخصه - حسب القضايا والتهمة الموجهة لكل متهم. وتتضمن الاتهامات قضايا الرشوة والاختلاس والاستغلال الوظيفي وهدر المال العام أو التكبس المادي من وراء الوظيفة المتعلقة بالقضية أو التي ظهرت في قضايا أخرى خلال التحقيق ستسلم لهيئة الرقابة والتحقيق كونها الجهة المخولة بالتحقيق مع أولئك، فيما سيتم تسليم ملفات المتهمين المدانين بقضايا أخرى كالغش التجاري أو التستر أو المشاركة في قضايا الرشوة أو الاختلاس من غير موظفي الدولة لهيئة التحقيق والإدعاء العام لاستكمال إجراءات التحقيق معهم حسب الأمر الملكي الخاص بذلك. من جانب آخر أكدت مصادر في أمانة جدة تكليف شركة استشارية تعمل على تنسيق مباشر مع الأمانة وهيئة المساحة الجيولوجية لإزالة كافة العقوم الترابية وإعادة تنظيمها في بطون أودية جدة.



## أكاديميات مثمانات القرار الملكي حول "فاجعة جدة":

### الرسالة وصلت.. لا للفساد.. هناك عقوبات رادعة وإجراءات صارمة

المصدر: جريدة الرياض الأحد ٢ جمادى الآخرة ١٤٣١هـ - ١٦ مايو ٢٠١٠م - العدد ١٥٣٠١  
<http://www.alriyadh.com/2010/05/16/article526138.html>

متابعة - سحر الرملاوي

يجيء تأكيد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في الأمر الملكي الكريم حول فاجعة جدة وما خلفته من دمار على أن "العقيدة والوطن والمواطن أئمن وأعز ما نحافظ عليه ونرعاه" ليؤكد على ثوابته يحفظه الله في ادارة دفة شئون البلاد والعباد..

وجاء الامر الملكي الكريم بإحالة جميع المتهمين في الكارثة إلى «الرقابة والتحقيق» و«التحقيق والادعاء العام» ليؤسس لورشة إصلاح كبرى يكون المواطن والمسؤول فيها هما حجرا الزاوية في مكافحة الفساد وكشفه والقضاء عليه اينما وجد..

#### التشهير عقاب رادع

وتقول الدكتورة نورة اليوسف استاذ الاقتصاد المشارك في جامعة الملك سعود ان هذا القرار الملكي الكريم فتح ابوابا كثيرة لمكافحة الفساد والقضاء عليه وقالت ان اهم ركائز مكافحة الفساد تكمن في تحديد المسؤولية والمسئول عنها بشكل مباشر ودقيق ثم معاقبة المتسبب والتشهير به لان انتفاء العقاب يعزز انتشار الفساد وقديما قالوا من أمن العقوبة اساء الادب لذا فان تحديد تشريعات واجراءات رقابة صارمة من شأنه الحد كثيرا من تقشي الفساد وانتشاره..

واردفت الدكتورة نورة: كلنا يعرف ان ثمة فسادا ظاهرا وآخر مستترا يوجد في كثير من الجهات نلمسه في خدمات متدنية او مرافق منقوصة او مصالح معطلة ونعلم كذلك ان المصالح الشخصية لها اليد الطولى في كثير من الجهات، لذا فان تفعيل دور هيئة الرقابة والتحقيق من شأنه ان يكون صمام امان في مواجهة انتشار الفساد.

#### المتابعة والتقييم

وبدورها تمنى الدكتورة فوزية اخضر مدير عام التربية الخاصة سابقا وعضو مجلس ادارة الجمعية الوطنية للمتقاعدين لو كانت على رأس العمل حين صدور هذا الامر الملكي والذي يشكل انطلاقة مجتمعية لمكافحة الفساد في كل القطاعات وليس في حادثة سيول جدة فقط..

وقالت الدكتورة فوزية: لقد اثلج هذا القرار صدورنا وفتح آفاقا من الاصلاح والشفافية امام عيوننا فاننا نعرف الفساد ونشعر به لكننا لا نملك الوقوف بوجهه بشكل مباشر وعام ولعل في كارثة جدة جانب ايجابي اذا كانت السبب في فتح النار على كل من يستهين بملكات الوطن وحقوق المواطنين..

ودعت الدكتورة اخضر الى متابعة وتقييم العمل في كل قطاع مع كف يد المسئول و الحد من سلطته المطلقة التي تكاد ان تكون بلا رقابة في معظم القطاعات و دعت كذلك الى وجود جهة رقابة و تفتيش مستقلة في كل قطاع لها صلاحية الكشف و الاطلاع و اتخاذ القرارات الضبطية و تقديم التقارير الوافية اولا بأول عن سير و اداء كل جهة و مدى رضا المتعاملين معها عن الاداء وفق المعايير الدولية لتقييم الاداء و بهذه الطريقة فان هامش الفساد سيقبل كثيرا و تتسع مساحات الانجاز الوطني.

#### إصلاحات كبيرة

وتقول الكاتبة الاقتصادية عالية الشلهوب : لا شك أن مبادرة الملك عبدالله في ارساء مبادئ مكافحة الفساد واجتثاث جذوره أتت ضمن مجموعة من الإصلاحات الكبيرة التي تعيشها المملكة ويكفي مقولته الشهيرة حفظه الله "من حاكم علي أن أضرب بالعدل هامة الجور والظلم" التي ترسخ وتجسد حرصه على مكافحة هذا الفساد وهذا الداء الذي اتضح بعد كارثة جدة الشهيرة ، واعتقد أن المواطن في المقام الأول والمسئول ثانياً يعتبران الوسيلة الأولى لكشف بواطن الفساد واطهارها للرأي العام بكل جرأة وشفافية. ونحتاج بعد ذلك لنظام صارم للمساءلة لأي مسئول أو مواطن تثبت عليه ادانته بالفساد.

واعتقد أن هذه الورشة الإصلاحية للوطن لكيح جماع الفساد المستشري وللاسف الشديد ينسجم مع قرار مجلس الوزراء الأخير الذي يقضي بإنشاء هيئة مكافحة الفساد ، واستراتيجية تحقيق حماية النزاهة وتحصين المجتمع السعودي من الفساد ويجب على

الجميع المساهمة في انجاح هذه الرؤية وهذا التوجه الذي يصب في مصلحة المجتمع من خلال الإبلاغ عن أي شكوك قد تكشف امورا تخص نوعا من انواع الفساد.

### العدالة مطلب عام

من جانبها قالت مديرة القسم النسوي بالتقاعد فاطمة بنت محمد العلي: الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد هي تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، فالفساد الإداري وما نتج عنه من هلاك للبلاد والعباد في سيول جدة وتلاه ما حدث في الرياض والذي نتج عنه صرخات الأمل والأيتام والمتضررين والتي وصل صداها لمسامع مليكنا المحبوب فاستجاب لنداءات شعبه وتكلم بعبارته الخالية من الفلسفة والتصنع ووقف مع المتضررين وكأنه منهم وطالب بأقصى عقوبة للمتسببين في ذلك كائن من كان. أعانه الله على أن ينظف هذه البلاد الطاهرة من شرادم الأشرار وندعو الله أن يسدد خطاه ويرزقه البطانة الصالحة وبناءً على توجيهاته أطال الله في عمره صدرت الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد جاء موقف الملك عبدالله متماشياً مع ما يمليه ضميره وأمانته ومسؤوليته، وهو المعنى الكبير لسياسة جذ الفساد من جذوره أياً كانت دواعيه وأهدافه والملاحقة الشرعية والقانونية لحالات التجاوزات والفساد الإداري والمالي والتهاون بالمصالح الوطنية التي أدت إلى إزهاق الأرواح وإلحاق الضرر بشريحة مهمة من المواطنين تعتبر أمانة في عنق الدولة ولعل ما أدرجته وزارة الداخلية من وضع جرائم الفساد المالي والإداري ضمن الجرائم التي لا يشملها العفو الوارد في ضوء التعليمات والأوامر والتنظيمات بمكافحة الفساد خطوة رائدة، بل وشجاعة، لأن استئراء هذا المرض سوف يؤسس لفساد آخر، وعندما تتراكم هذه الحالات يصعب علاجها.

تتركز الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد على الدين الإسلامي الحنيف -عقيدة وشريعة ومنهج حياة- وهو الركيزة الأساسية التي تحكم هذه الإستراتيجية: منطلقات وأهدافاً ووسائل وآليات، إن مكافحة الفساد تتحقق بشكل أفضل بتعزيز التعاون بين الأجهزة المختصة في المملكة بشكل مستمر ولا تغفل أن الفساد يعوق التطوير والتنمية والاستثمارات. إن ظهور مفاهيم وصور ووسائل حديثة للفساد وانتشارها تستلزم مراجعة وتقويماً مستمراً للسياسات والخطط والأنظمة والإجراءات والبرامج لمكافحة هذا الوباء الخطر.

والذي يركز في البداية على قيام المسؤولين في جميع الإدارات بالمراقبة والمتابعة؛ للتأكد من سلامة إجراءات العمل ومطابقتها للأنظمة. والعمل بمبدأ العمل بمبدأ المساءلة لكل مسؤول مهما كان موقعه، وفقاً للأنظمة. صدور الإستراتيجية خطوة رائدة في التصدي لما يواجه مجتمعنا من مشاكل يكون المتسبب فيها ضعاف النفوس ومن كان ضعيف الوازع الديني.

ختاماً نساءل أين نتائج التحقيقات حول فاجعة سيول جدة؟ ماذا تم بشأنها ونتمنى أن يشهر بهم ليكونوا عبرة لغيرهم. وكان أمر خادم الحرمين الشريفين بإحالة جميع المتهمين إلى هيئة الرقابة والتحقيق، وهيئة التحقيق والادعاء العام مع تنظيم جديد يراعي العديد مما خلفته تلك الفاجعة، وعدم تكرارها في مواقع أخرى، بسن تشريعات لها.. أتمنى من كل مسؤول أن يطلع على الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد وعلى مرتكزاتها وأهدافها التي وضعت من أجلها وتهيئة الوسائل المناسبة لتطبيقها.

### ارتباط وثيق

وقالت مساعد الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني وفاء حمد التويجري: هناك ارتباط وثيق بين المساءلة والمحاسبة وبين التنمية الشاملة، فالأول طريق الثاني والأرض الخصبة لنموه واتساع رقعته، وإذا غاب الأول ظهر الفساد بوسائله وآلياته التي تغذي الجمود والهدر على كافة المستويات.

وإذا كان خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- قد أعلن تصدي الدولة للفساد ومحاربتها لكل أشكال هدر الحقوق وضياع مكتسبات الوطن وعوائده، فإن الأوامر الملكية حول كارثة جدة بمثابة البنية التحتية والدعامة الأساسية لسياسة هذه الدولة للنهوض بالوطن ونشر الوعي بثقافة العمل المتقن وأداء حق الأمانة. وقد وصلت رسالته لكل مواطن واستقبلها الناس بثقة واطمئنان فنحن اليوم نعيش عصر الانفتاح، ومن المناسب أن يدرك المسؤول أهمية الشفافية في ردم فجوات الأداء وأن يعي الناس أساليب الإعلان عن عدم الرضا عن البطء في تنفيذ المشاريع أو تعثرها في ظل قيادة تطرح الحلول وتستشرف آفاق العمل الطموح لتضع المملكة في مصاف الدول المتقدمة. فليس من المقبول أن ننجح في مبادرات عالمية ونخفق في معالجة مشاريع محلية، ولن يتحقق ما نصبو إليه بعد توفيق الله تعالى ثم دعم ورعاية خادم الحرمين الشريفين إلا بتضافر الجهود وإدراك المواطن والمسؤول لدوره في عملية الإصلاح حينما يقوم سلوكياته من خلال تعزيز القيم، وتطبيق الأنظمة، والمحافظة على مقدرات الوطن، وعدم رضوخه للمغريات، وأداء الأمانة، ومراقبة الله، والتفعيل لأنظمة المراقبة والمحاسبة الذاتية، وغرس كل ذلك في نفوس الناشئة بدءاً من الأسرة حيث يُنشأ أفرادها على احترام تلك القيم النابعة من شريعتنا، وتقوية الوازع الديني حيال ما يوكل لهم من مهام ومسؤوليات وتقوية روح الانتماء الأكيد لهذا الوطن المعطاء، فقد أكد خادم الحرمين الشريفين بأنه سيقال للمحسن أحسنه وللمسيء ف للمحاسبة، ولن

تعطى الجزيرة دون وزن كفتي الميزان لحل المعادلة. لذا لا بد أن نكون بدأً واحدة بانئية وفاعلة في ورشة الإصلاح الكبرى والتي دعا لها راعي نهضتنا وقائد مسيرتنا كي ندفع بعجلة التنمية إلى الأمام. وعلى مؤسسات المجتمع أن تكثف جهودها من أجل زيادة الوعي بمخاطر الفساد من خلال المؤسسات التربوية وكافة أجهزة الإعلام.

#### الحوار

من جانبها قالت وكيلة عمادة الدراسات العليا لشؤون الطالبات للبرامج الانسانية بجامعة الملك سعود د. هيفاء بنت منصور الدخيل: نشكر خادم الحرمين الشريفين على هذه المبادرة الضرورية حيث إن عقيدتنا وأخلاقياتنا وقيمنا ترفض أي نوع من الفساد والمنهجية المتبعة من قائد الدولة في مجال مكافحة الفساد هي بداية أسلوب إصلاح وتوجيه للقيادات العاملة في الدولة، ويتطلب شراكة وطنية وقناعة ذاتية لدعمها وإنجاحها، يقترح البدء في إعداد ورش للقياديين في الدولة لرسم إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد مصحوبة ببرامج وحملة وطنية بشراكة جميع الجهات العاملة الحكومية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني، كما نتطلع إلى شراكة الجامعات والمدارس للإعداد للترويج لهذه الحملة بعد تأهيلهم في أساليب إدارة الحوار وطرح الفكر المعتدل وتحديد المفاهيم، ولا تغفل دور الإعلام المهم في المساهمة الفاعلة لدعم الجهود في مجال مكافحة الفساد.



## إحالة ملفات المتهمين بكارثة سيول جدة لهيئتي الرقابة والتحقيق

### والادعاء العام

المصدر: جريدة الرياض الأثنين ٣ جمادى الآخرة ١٤٣١هـ - ١٧ مايو ٢٠١٠م - العدد ١٥٣٠٢  
<http://www.alriyadh.com/2010/05/17/article526583.html>

جدة - عبدالرزاق الزهراني

أحالت المباحث الإدارية بمحافظة جدة ملفات المتهمين في قضية كارثة سيول جدة الى هيئة الرقابة والتحقيق؛ لإكمال التحقيق معهم، حيث تشتمل تلك الملفات على قضايا رشوة واختلاس وهدر المال العام، واستغلال الوظيفة من أجل التكسب المادي، وكلها متعلقة بقضية الكارثة، وستقوم المباحث الإدارية بتسليم هيئة التحقيق والإدعاء العام ملفات المتهمين بقضايا أخرى، كالرشوة، والغش التجاري، والاختلاس؛ لاستكمال التحقيق معهم حسب الأمر الملكي الصادر بذلك. وأكدت المباحث الإدارية أنها ستتولى مهمة إحضار جميع المتهمين بالقضية فيما يحق للمحققين بهيئة الرقابة والتحقيق وهيئة الادعاء العام إصدار مذكرة توقيف بحق المتهمين في القضية على ذمة التحقيق تمتد إلى حين صدور الحكم عليهم شرعاً. من جهة أخرى كشفت مصادر مطلعة بهيئة التحقيق والإدعاء العام بجدة أن محاكمة المتهمين في فاجعة سيول جدة ستكون على ثلاث مراحل حسب نظام الدعوى الجزائية، حيث ستكون المرحلة الأولى مرحلة جمع الاستدلالات على التهم الموجهة للمتهمين من قبل لجنة تقصي الحقائق ولجان الضبط بكارثة سيول جدة والمباحث الإدارية، والمرحلة الثانية مرحلة التحقيق واستجواب المتهمين حيث يقوم المحققون بالتفتيش والمعاينة؛ بحثاً عن الحقيقة ومواجهة المتهم بالإدلة والقرائن ورفع نتائج التحقيق إلى إدارة هيئة التحقيق لإجازتها، وفي المرحلة الثالثة تتم إحالة القضية إلى دائرة الإدعاء العام، وإعداد لائحة الدعوى العامة، وأحالتها للمحكمة الشرعية، حيث يقوم المدعي العام بالترافع ضد المتهمين أمام القضاء.

## تحت إشراف هيئة الرقابة والتحقيق

### فريق متخصص يباشر التحقيق مع متهمي كارثة سيول جدة

المصدر: جريدة اليوم الاثنين ١٤٣١-٠٦-٠٣ هـ الموافق ٢٠١٠-٠٥-١٧ م العدد ١٣٤٨٥ السنة الأربعون  
<http://www.alyaum.com/page.php?IN=13485&P=1>

اليوم - الرياض

باشر فريق متخصص من المحققين والمراقبين الماليين أمس في محافظة جدة التحقيق مع المتهمين في كارثة سيول جدة بمتابعة مستمرة من هيئة الرقابة والتحقيق.

وقال مصدر بـ "الهيئة": إن هيئة الرقابة والتحقيق تلقت نسخة من الأمر الملكي المتضمن إحالة جميع المتهمين في قضية فاجعة سيول جدة إلى هيئة الرقابة والتحقيق بعد استكمال قضاياهم من جهة الضبط الجنائي والاجراءات النظامية مع الأخذ في الاعتبار سرعة ذلك. وأضاف المصدر أنه تم دعم فريق التحقيق بكل ما تتطلبه سرعة إنجاز العمل بالتنسيق مع الجهات الحكومية وأجهزة الضبط ذات العلاقة. وقال رئيس الهيئة الدكتور صالح آل علي: إن الأمر الملكي الأول بتكوين لجنة التحقيق والتقصي في كارثة السيول والثاني بشأن تنفيذ ما أوصت به اللجنة الوزارية برئاسة سمو النائب الثاني بمضامينها الحازمة لا يجد أي مسنول أو جهة حكومية عذرا للتراخي أو التباطؤ في تنفيذ ما قضى به كل من هذين الأمرين.



## هيئة الرقابة تبدأ تحقيقاتها مع المتهمين في سيول جدة هذا

### الأسبوع

المصدر: جريدة الوطن يوم الإثنين ١٧ مايو ٢٠١٠،  
[http://www.alwatan.com.sa/Local/News\\_Detail.aspx?ArticleID=2550&CategoryID=5](http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=2550&CategoryID=5)

الرياض: الوطن

أعلنت هيئة الرقابة والتحقيق أنها شكلت فريق عمل من المحققين المختصين والمراقبين الماليين المتميزين من ذوي الكفاءة المهنية العالية للتحقيق في قضية المتهمين في فاجعة سيول جدة واستكمال الإجراءات النظامية بحقهم، وذلك في أعقاب تلقيها نسخة من الأمر الملكي الكريم رقم "٦٦/أ" وتاريخ ٢٦ / ٥ / ١٤٣١ هـ الذي يتضمن إحالة جميع المتهمين في هذه القضية إليها وإلى هيئة التحقيق والإدعاء العام، كل حسب تخصصه، بعد استكمال قضاياهم من جهة الضبط الجنائي وفقاً للمواد "٢٤، ٢٧، ٢٨" من نظام الإجراءات النظامية بحقهم مع الأخذ في الاعتبار المسارعة في ذلك.

وأعلنت الهيئة في بيان لها أمس أن فريق العمل المشكل لهذا الغرض سيباشر عمله في فرع الهيئة بمحافظة جدة هذا الأسبوع بإشراف مباشر من وكيل الهيئة لشؤون التحقيق الدكتور سعد بن عبدالعزيز بن كليب، مشيرة إلى أنه يضم محققين مختصين ومراقبين ماليين متميزين من ذوي الكفاءة المهنية العالية للتحقيق واستكمال الإجراءات النظامية بحق المتهمين.

وأضاف البيان أن الهيئة دعمت الفريق بكل ما تتطلبه سرعة إنجاز العمل بالتنسيق مع الجهات الحكومية وأجهزة الضبط ذات العلاقة وفق التوجيه الملكي الكريم، فيما وجه رئيس الهيئة الشيخ الدكتور صالح بن سعود آل علي الفريق باستكمال المهمة بالسرعة الممكنة، وفقاً للتوجيه السامي.

## الانتربول : لم نتلق توجيهات بإحضار مطلوبين من الخارج لجنة المحامين تتراجع عن متهمي كارثة السيول تحت شعار انصر أخاك

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء ١٨ مايو ٢٠١٠  
٢&G=٧٥٩٣٨٣&I=١٣٤٨٦http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

عمر المطيري - جدة  
كشف المستشار القانوني وعضو هيئة التحقيق والادعاء العام سابقا وعضو اللجنة الوطنية للمحامين بالغرفة التجارية الصناعية بجدة المحامي غازي صبان أن المتهمين في كارثة جدة يحق لهم توكيل المحامي وحضور التحقيق معهم في هيئة الرقابة والتحقيق والمحاكم الشرعية بدون الحاجة إلى وكالات شرعية لذلك.  
وقال إن المادة الرابعة من نظام الإجراءات الجزائية تسمح للمتهم بتوكيل محام أو وكيل عنه للمرافعة وحضور التحقيق معه فيما أن المادة ٦٤ تجيز للمتهم الاستعانة بوكيل أو محام للمرافعة عنه والتحقيق في الجرائم الكبيرة. وأكد أن اللجنة الوطنية للمحامين تتابع وضع إحالة المتهمين إلى هيئة الرقابة والتحقيق والرقابة العامة، مشيرا إلى أن لجنة المحامين سوف تتراجع عن المتهمين تحت شعار «انصر أخاك ظالما أو مظلوما» حيث إن هذا الحديث الشريف ينص على ذلك مؤكدا أن المحامي سوف يثبت الحقيقة والإدانة للجهات المعنية وأهم شيء هو الحقيقة وتثبيت الجريمة أو البراءة منها للمتهمين مضيفا أن عدد المتهمين في كارثة السيول ليس بالكبير. وحول مطالبة اللجنة الوطنية للمحامين بتخصيص كتاب عدل لإصدار الوكالات الشرعية للمحامين عن المتهمين قال إن الأمر لا يتطلب ذلك لكل محام، ويمكن المحامي الحضور مع المتهم بدون الحاجة لوكالة ويتم تثبيت ذلك لدى المحقق أو القاضي عن قيام الوكيل أو المحامي بالمرافعة بدون الحاجة إلى وكالات شرعية لذلك.  
من جهة أخرى أكدت مصادر "اليوم" ان هيئتي التحقيق والادعاء العام والرقابة والتحقيق شرعت في إعداد خطابات الاستدعاء بحق عدد من المتورطين لإحضارهم للتحقيق والاستجواب في الاتهامات الموجهة بحقهم، فيما أكد مدير عام الانتربول بوزارة الداخلية اللواء محمد الزين أن جهازه لم يتلق قوائم لأسماء متهمين مواطنين أو أجانب في كارثة السيول يراد جلبهم من خارج المملكة عبر جهاز الشرطة الدولية.  
وأكد أن إدراج أسماء الملاحقين عبر الانتربول يتطلب أمر قبض من جهات قضائية أو تحقيقية كهيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة الرقابة والتحقيق التي بدأت مهامها في التحقيق مع كافة المتهمين في الفاجعة المؤلمة.  
وقال الزين ان تسليم المطلوب القبض عليهم إذا كانوا مواطنين امر سهل وإذا ما كانوا غير سعوديين فإن تسليمهم يعتمد على البلد المتواجدين فيه وذلك تحكمه اتفاقيات والمعاملة بالمثل.

## DNA الأدلة الجنائية يكشف جثة سعد العتيبي من ضحايا

### سيول جدة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء ١٨ مايو ٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٤٨٨٨٦>

سعد آل منيع - جدة

أثبتت تحاليل لـ "DNA" تطابق جثة سعد علي العتيبي البالغ من العمر تسع سنوات ومن ضحايا سيول جدة لينخفض عدد الجثث المجهولة الى اربع جثث وتقوم الادلة الجنائية بتحليل عينات باقي الجثث ومطابقتها مع عينات ذوي المفقودين. وكشف مصدر بالادلة الجنائية بمحافظة جدة ان فريق الطب الشرعي بالادلة الجنائية استطاع ان يطابق تحاليل عينات من احدى الجثث المجهولة مع عينات اقارب المفقودين باستخدام لـ DNA وتعود الجثة للطفل لسعد علي العتيبي البالغ من العمر تسع سنوات، مضيفا ان عدد الجثث التي تم اخذ عينات وتحليلها وصل عددها الى ١٨ جثة منذ بداية كارثة سيول جدة حيث تم التعرف على اصحابها جميعها الا اربع مازالت تخضع للتحاليل بالاضافة الى ١٨ جثة واشلاء اتضح انها جرفت من مقبرة الحرازات وتم اعادتها مرة اخرى ودفنها بالمقبرة .

من جانب آخر عبر مشهور العتيبي شقيق المتوفى علي عن سعادته بتطابق تحاليل DNA مع احدى الجثث المجهولة والعتور على جثة سعد ابن شقيقه علي مضيفا انه بعد اكثر من خمسة اشهر من كارثة سيول جدة تم العثور على جثة سعد والذي كان ضمن المفقودين بسيول جدة مشيرا ان شقيقه علي قد توفي من سيول جدة مع زوجته وابنائهم وهم رهنف الهنوف وسعد وشايع وصايل وجميعهم تم العثور على جثثهم حيث تم العثور على جثة شقيقي علي وزوجته وشايع في الايام الاولى من كارثة سيول جدة اما جثة الهنوف فقد تم العثور عليها بتاريخ ١/٣ اما جثة صايل فعثر عليها بتاريخ ١٢/٢١ وكانتا متحللتين وتم نبش قبر الام والاب من مقبرة الحرازات لمطابقة عدد من الجثث المجهولة بجثة صايل والهنوف والحمد لله تطابقت العينات مع جثتين بعد عدة اسابيع من العثور على جثتيهما اما آخر المفقودين فهو سعد فقد تم التعرف على جثته الآن بعد اكثر من خمسة اشهر من كارثة سيول جدة .

واضاف تلقيت امس اتصالا من الادلة الجنائية بمحافظة جدة وأبلغوني بالعثور على جثة سعد من خلال تحاليل لـ DNA . يذكر ان الطب الشرعي بالادلة الجنائية قد تعرف على آخر ثلاث جثث مجهولة عن طريق تحاليل DNA حيث وجدت جثة بوادي قوس وتم تحديد هويتها للطفل غسان فيصل غرم الله العمري ويبلغ من العمر ٩ سنوات وجثة تم تحديد هويتها لمقيم سوداني الجنسية واسمه ،علي خضر حيمور، ويبلغ من العمر ٦٠ سنة اما الجثة الاخرى فتعود لمقيم هندي واسمه شانناس محمد نيرابيل ، ويبلغ من العمر ٢٨ سنة .

## مشيدين بالقرارات الحكيمة

# قضاة المحكمة العامة بصامطة: القرار الملكي في أحداث سيول جدة خطوة لمستقبل خالٍ من الفساد

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٨-٥-٢٠١٠  
<http://www.alriyadh.com/١٨/٥/٢٠١٠/article٥٢٦٧٢١.html>

جازان عبدالرحمن المحنشي، علي المدخلي:

جاءت قرارات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الحاسمة والحكيمة تجاه أحداث سيول جدة برود أفعال إيجابية ومؤيدة ومؤكدة في أوساط المكاتب القضائية بالمحكمة العامة بصامطة . وقال رئيس المحكمة العامة بصامطة الشيخ منصور بن حمود آل خيرات أن القرار الملكي يأتي تنويجاً لمتابعته الشخصية منذ لحظة كارثة سيول جدة وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق وتحقيقاً لما قامت به لجان التحقيق بشمل عام وكل ما جاء في بنوده يوضح ترجمة خادم الحرمين لجهود التحقيق وتوصياتها إلى برامج عملية وتطبيقية وإحالة كل من تورط لإكمال إجراءات التحقيق، وكذلك الأمر بتشكيل أنظمة مثل كيفية اختيار كتاب العدل وتحديد مهامهم واختصاصاتهم، ولاشك القرار يظهر بشكل عام استشعار الملك لعظم المسؤولية وجاء كإجابات شافية ومحددة لمن ينتظر نتائج التحقيق في هذه الفاجعة ومن يتأمل بنود القرار يجد أنه أعد بعناية فائقة وشمل كل جزئية مرتبطة بالكارثة سواء كان من مسبباتها أو الآثار التي ترتبت عليه بل وتلافي أي مسببات مستقبلية، وال طول التي وضعت في ثنايا القرار مثل إيجاد مخططات لسرق جدة وفتح مجاري السيول، هو تكليف مباشر وواضح وعلاج متكامل وبطني أنه إجابة لكل تساؤل وتطلع من قبل المواطن والمراقب لتنفيذ ما توصلت إليه اللجان ولاشك القرار بهذا التفصيل يعد سابقة كبيرة، وواضح تماماً التوجه الجاد والحازم من خادم الحرمين لمعالجة القصور ومساءلة كل متسبب إعطاء كل متهم حق الدفاع عن نفسه، ولاشك أنها رسالة بعيدة المدى وفحوى القرار لا تقتصر على ما حدث بل حتى ما قد يحدث فهو بالتالي تأصيل لمبدأ للتوجه النادر الذي اختطه الملك عبدالله للمساءلة وإيقاف كل عند حده .

وقال القاضي بالمحكمة الشيخ ياسر بن صالح البلوي إنه خطوة صالحة من رجل صالح وملك عادل وقرار جريء للقضاء على الفساد المالي والإداري، ودون أدنى شك القرار الملكي سيعيد الأمور إلى نصابها الصحيح وهو خطوة كذلك لمستقبل خالٍ من الفساد، كما أن الأمر الملكي لفت إلى عدم قدرة أجهزة الرقابة الحالية على كشف الفساد الحاصل، حيث وجه خادم الحرمين إلى تحديث وتطوير آليات الرقابة والتحقيق والضبط، وهذا أمر هام ويصب في مصلحة الوطن والمواطن، ولفت نظري في قرار الملك التشديد على ألا يكون أصحاب جرائم الفساد المالي والإداري مشمولين بالعفو وجميل أن نرى مثل هذا القرار لأن الفساد المالي والإداري للأسف بدأ ينتشر ولا بد من القضاء عليه بقوة ولن يكون ذلك إلا بخطوات الإصلاح الجريئة الشاملة التي يقودها الملك عبدالله والتي تمثلت بصورة أخرى من الصور التي تبدو واضحة لمحاربة الملك للفساد والضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه خيانة الأمانة وإهدار ثروات الوطن والضرر بالمواطنين، ولاشك أن قرار إحالة المتهمين لجهات التحقيق كل حسب نوعية قضيته هو نوع من العدالة التي تميز به عهد الملك عبدالله وسيخضعون لمحاكمة عادلة وسينال المقصر جزاءه، ويعاد للمظلوم حقه .

وذكر القاضي الشيخ عبدالرحمن محمد الحمزي إن هذا القرار الكريم من لدن خادم الحرمين الشريفين حفظه الله جاء ليؤكد الشفافية التي ينتهجها حفظه الله في سياسته لإدارة شؤون الدولة والحفاظ على سلامة وحقوق أبناء شعبه وأن المتمتعين في هذا القرار الكريم يرى كيف احتوى على كثير من المضامين الإسلامية والإنسانية التي ينتهجها القائد المسلم لصالح شعبه وأمتة، وأضاف: أن هذا الموقف الحازم والتوجيهات الرشيدة من خادم الحرمين الشريفين حفظه الله جاءت لتؤكد حرصه



حفظه الله على حماية المجتمع من الأخطار التي تحيط به وتضع سلامة الوطن والمواطن في أولويات اهتمام القيادة الرشيدة لتحقيق راحة وسلامة المواطن وبين الحمزي أن هذا ليس بمستغرب على خادم الحرمين الشريفين حفظه الله والذي نراه دائماً مع أبنائه المواطنين في مختلف الظروف والمناسبات مضيفاً أن أمر خادم الحرمين الشريفين حفظه الله وتفاعله مع حادثة جدة امتداد للقيمة التي يحتلها الإنسان في هذه البلاد المباركة مضيفاً أن ما تم اتخاذه من قرارات في هذا الاتجاه هو استشعار لصوت المواطن ومشاركة له في آلامه وأحزانه واستشعاراً لولي الأمر في مسؤولياته تجاه مواطنيه والمقيمين على تراب هذا البلد المبارك .

وعبر القاضي الشيخ خالد بن سعد السرهيد: لقد سررنا كثيراً بقرار خادم الحرمين الشريفين بإحالة جميع المسؤولين المتهمين بالفساد الإداري بكارثة جدة للمحاكمة، وهذا شيء غير مستغرب عن خادم الحرمين الشريفين، وهو دليل على سياسته العادلة، وحتى لا يذهب حق الضحايا هدرا والمملكة بشكل عام يوجد بها مشاريع ضخمة وجبارة تحسنا عليها الدول الأخرى فلا ينبغي أن نسكت عن ما حدث من تجاوزات وهدر مالي في المشاريع التي اتضحت مع السيول الأخيرة ويجب ان لا تحدث في بلد يحكم بكتاب الله وسنة نبيه.



## فريق التحقيق في كارثة جدة يباشر مهامه السبت المقبل

### والمباحث الإدارية تتولى إحضار المتهمين

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء ١٩ مايو ٢٠١٠

<http://www.al-madina.com/node/٢٤٩٠٦٨>

شرعت هيئة الرقابة والتحقيق في إعداد الخطة الخاصة بسير التحقيقات مع المتهمين في كارثة سيول جدة. وكشفت مصادر خاصة لـ "المدينة" أن فريق التحقيق الذي شكلته الهيئة سيباشر مهامه يوم السبت المقبل لاستجواب المتهمين والاستماع لأقوالهم وإعداد لوائح الادعاء بحسب ما تنتهي إليه التحقيقات.

ويبين المصدر الى أن الفريق يضم عددا من المتخصصين في التحقيقات والمراقبين الماليين الذي يتميزون بكفاءة عالية في عمليات التحقيق والعمليات الحسابية المالية، وذلك تمهيدا لاكمال الإجراءات النظامية بحق المتهمين. ولفت إلى أن الهيئة ومنذ صدر الأمر الملكي السامي الكريم بدأت خطواتها العملية لتنفيذ كل ما جاء فيه ومنها: تشكيل الفريق المخصص للتحقيقات، مضيفاً أن الهيئة تواصل عملها في آلية إكمال الإجراءات من استقبال الملفات الخاصة بالتحقيقات التي أجرتها لجنة تقصي الحقائق ومتابعة فرز ملفات كل متهم وملفات التحقيق حيث يباشر الفريق عمله بمقر فرع الهيئة بمحافظة جدة يوم السبت المقبل، بإشراف مباشر من وكيل الهيئة لشؤون التحقيق الدكتور سعد بن عبدالعزيز بن كليب. وفي السياق ذاته ذكرت مصادر خاصة لـ "المدينة" أن المباحث الإدارية ستتولى إحضار المتهمين الذين سبق التحقيق معهم وأطلقوا بالكفالة ليمثلوا أمام فريق التحقيق سواء بهيئة الرقابة والتحقيق أو بهيئة التحقيق والادعاء العام كل بحسب اختصاصه، وأشار إلى أن ملفات التحقيقات التي سبق أن أجرتها لجنة تقصي الحقائق حولت إلى الهيئتين (الرقابة والتحقيق، والتحقيق والادعاء العام) بحسب الاختصاص في كل قضية ونوعها، دون ان يوضح عدد القضايا المحالة لأي منهما. وأوضح المصدر أن من بين التهم التي وجهت للمتهمين استغلال النفوذ، واستغلال الوظيفة بهدف الحصول على كسب مادي غير مشروع، كما شملت الاتهامات بعض الموقوفين في قضايا الاختلاس والرشوة وهدر المال العام. وعلى الصعيد ذاته، أوضح مصدر في هيئة التحقيق والادعاء العام أن الإجراءات التي تتبع في مثل هذه القضايا تتم على ثلاثة أجزاء الأولى: خاص بعملية جمع الأدلة والبراهين ضد المتهم والتثبت منها وتدوينها بكل توثيقاتها، الجزء الثاني: خاص بعملية استجواب المتهم ومواجهته بالأدلة التي تم جمعها وتوثيق كل تلك الإجراءات في التحقيق، أما الجزء الثالث: فيتم فيه إحالة ملف التحقيق الى دائرة الادعاء العام لإعداد لائحة الدعوى والمطالبة بمعاقبة المتسبب وانزال أقصى العقوبات عليه بعد ثبوت إدانته، وهي لائحة الدعوى العامة التي يتم لاحقا إحالتها الى الجهات القضائية الشرعية للنظر في الدعوى وإصدار الحكم الشرعي.



## المالية: آلية جديدة لصرف حقوق المتخلفين عن تعويضات كارثة جدة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء ١٩ مايو ٢٠١٠ العدد ٦٠٦٤  
[http://www.aleqt.com/article\\_١٩/٠٥/٢٠١٠.html٣٩٥٠٨٨](http://www.aleqt.com/article_١٩/٠٥/٢٠١٠.html٣٩٥٠٨٨)

يحيى الحجيري من جدة

شرعت وزارة المالية في تنفيذ آلية جديدة لصرف تعويضات المتخلفين عن صرف حقوقهم جراء تعرض عقاراتهم ومركباتهم إلى أضرار تسببت فيها كارثة سيول جدة. وأكد إبراهيم الدرويش رئيس لجنة الإغاثة التابعة إلى وزارة المالية انتهاء لجان التقدير في تقدير 10432 ضررا تمثلت في العقارات المتضررة وتعد هذه إجمالي ما تم حصره من قبل اللجان المشكلة من الجهات الحكومية والأمنية، فيما وصل عدد المركبات التي تم تقديرها وحصرها حتى الأسبوع الماضي إلى ١٠٤٠٠ مركبة متضررة.

وبين الدرويش أن ٦٠٦ مواطنين تخلفوا عن تسلّم شيكاتهم لأضرار العقار والأثاث وتخلف ٦٨٨ مواطنا عن تسلّم شيكات أضرار المركبات سيكونون من ضمن المتخلفين عن صرف التعويضات، وهم من ستقوم المالية بوضع آلية معينة لهم نتيجة تأخرهم وعدم تسلّم تعويضاتهم في الوقت المحدد لهم. وأشار إلى أن إجمالي ما تم تسلّمه من وثائق مؤقتة لمتضرري السيول نتيجة عدم وجود صكوك شرعية لهم بلغ ٣٧٦١ وثيقة. من جهته، أشار الرائد أحمد الحربي مدير المركز الإعلامي لمواجهة الكارثة في جدة، إلى أن عدد الجثث المجهولة انخفض إلى أربع جثث نتيجة ظهور جثة الطفل سعد العتيبي البالغ من العمر تسعة أعوام وجار تحليل الجثث المتبقية، والتي من المتوقع الكشف عنها خلال الأسابيع المقبلة نتيجة أخذ تحاليل مخبرية من أهالي المفقودين مرة أخرى لمطابقتها.

## إدارة الكوارث من جدة إلى الرياض

المصدر: جريدة اليوم الخميس ١٣ مايو ٢٠١٠

http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=٣&G=٧٥٨١٦٦&I=١٣٤٨١

### د. عادل بن أحمد الصالح

لم تمر السنة على حوادث سيول أمطار جدة التي شهدت خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات إلا وفوجئنا بأمطار الرياض التي حدثت في أوائل شهر مايو من عام ٢٠١٠م والتي أدت إلى توقف كبير في حركة السير في معظم شوارع الرياض، إضافة إلى تعليق الدراسة في المدارس لفترة زمنية من أجل تخفيف الضغط على الشوارع الرئيسية والفرعية بالرياض.

ويحمد الله لم يتم تسجيل خسائر في الأرواح واقتصرت الأضرار على بعض الخسائر في الممتلكات وتعطيل بعض المصالح لبعض المواطنين والمقيمين بالعاصمة. ولكن ما حدث ويتكرر حدوثه يجعلنا نقف ملياً للتفكير فيما نواجهه في حياتنا من كوارث وأزمات توقع بنا الضرر على مختلف المستويات. فالكوارث يمكن أن يتم تقسيمها إلى نوعين رئيسيين. أولهما الكوارث التي تحدث من صنع الإنسان مثل الحروب والفتن والدمار وعدم الاستقرار، ونحمد الله عز وجل أنه حفظ مملكتنا الحبيبة من مثل هذا النوع من الكوارث بفضل منه عز وجل وتوفيقه لمليكننا المفدى حيث تتمتع المملكة في ظل قياده خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود الحكيم بأقصى درجات الطمأنينة والاستقرار. أما النوع الثاني من الكوارث فهو الذي يحدث بفعل الطبيعة ولا يكون للإنسان دخل فيه مثل الزلازل والبراكين والسيول والعواصف والأمراض وغيرها من الكوارث التي تدلل الطبيعة لنا بها على قوتها وشدة غضبها وأن الإنسان مهما بلغ من العلم ومن التقدم لن يستطيع أن يسيطر على كل شيء في الكون وهذا دليل على عظم خلقه جل شأنه وقصور الإنسان ونقصه.

ولكن، هل يقف الإنسان أمام هذا النوع من الكوارث الذي تفجر به الطبيعة طاقاتها المكبوتة مكتوف الأيدي؟ أم يتوجب عليه مقاومتها دفاعاً عن نفسه بصفته خليفة الله في هذه الأرض «وإذ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً» وحامل الأمانة التي أبت السماوات والأرض والجبال أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان بظلمه وجهله مصداقاً لقوله تعالى «إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا»؟ كون الإنسان خليفة الله في الأرض يستوجب عليه أن يحمي نفسه ويدافع عن بقائه فيها إلى ما يشاء الله. ولهذا السبب، انبثق من علم الإدارة فرع يختص بإدارة الكوارث التي تحدث بفعل الطبيعة، كي يتفادى الإنسان بأمر الله أقصى ما يمكن له أن يتفاداه في مواجهة الطبيعة وغضبها.

ولا يتركز لب علم إدارة الكوارث في منع حدوث الكارثة – ولو أنه من الأمور المرجوة - قبل وقوعها لعدم قدرة الإنسان على ذلك، بل ينصب اهتمام هذا العلم على إدارة ما يترتب عن الكارثة من آثار سلبية على كافة المستويات خلال مراحل الكارثة الثلاث. فأية كارثة تمر بثلاث مراحل أساسية هي مرحلة ما قبل حدوث الكارثة، مرحلة أثناء حدوث الكارثة، ثم مرحلة ما بعد حدوث الكارثة. وعلى الرغم من ذلك، لا يظهر هذا العلم بصورة ملموسة إلا في مرحلة ما بعد حدوث الكارثة إلا أنه يعمل ويتم تطبيقه خلال مراحل الكارثة الثلاث. وبدون الدخول في تفاصيل هذا العلم، إنني أرى ضرورة إعطاء مزيد من الاهتمام لمثل هذا العلم من حيث التعليم وبخاصة في الجامعات بإنشاء أقسام خاصة به في كليات الإدارة أو في التطبيق الفعلي بإنشاء كيان حكومي مستقل يتولى إدارة الكوارث والأزمات والتعامل معها في مختلف مراحلها. حمى الله بلدنا وسلمنا جميعاً وسائر بلاد المسلمين.

## بين ماضٍ من الزمان وأت ..

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ١٣ مايو ٢٠١٠ م العدد: ٣٢٥٢

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con2010051320100513349990.htm>

### حمود أبو طالب

إلى أي مدى يمكن للأوامر الملكية الأخيرة المعطوفة على فاجعة سيول جدة أن تكون صمام أمان لمنع كوارث مستقبلية بأية صورة كانت؟؟

الجانب المتعلق بالمحاسبة والإصلاح للكارثة الماضية سينفذ حتما. سيتم التخلص من بحيرة الصرف الصحي خلال عام، كما جاء في الأمر الملكي، سيدج المسؤولون الحلول الجذرية لها لأن الملك أمر بذلك، وقد كانوا قادرين على ذلك في السابق لو أرادوا .. سيتم فتح وتمديد قنوات تصريف السيول، سيتم إعداد وتنفيذ مخطط شامل ومتكامل لشرق محافظة جدة .. كل ما جاء في الأوامر سينفذ وينتهي في وقته المحدد لأنها أوامر واضحة وصارمة .. لكن يجب ألا ننسى بعض الفقرات التي تضمنتها الأوامر وتشكل جزءا هاما من ضمانات المستقبل بعدم رؤيتنا لكوارث بذلك الحجم المأساوي. هناك فقرة تنص على أن «تتولى هيئة الخبراء في مجلس الوزراء العمل على تطوير أنظمة الرقابة والضبط ووحدات الرقابة الداخلية بما يمكنها من أداء مهماتها المنوطة بها» .. وهنا مريب الفرس وأساس كثير من ممارسات الفساد التي حفل بها الماضي .. الرقابة .. الرقابة .. الرقابة .. والضبط .. والضبط .. والضبط .. هاتان المفردتان لم تتحولا إلى فعل كما يجب .. فلو كانت لدينا أنظمة رقابة وضبط فعالة لما وصلت كارثة جدة إلى ما وصلت إليه، ولما اكتشفنا أن لها أطرافا وجوانب عديدة متشعبة، وأن عددا آخر قد اشترك فيها على مدى عقود من الزمن .. المشاركون في تلك الكارثة وأي كارثة أخرى حدثت أو سوف تظهر من إرث الماضي لم يكونوا قادرين على اقتراح أفعالهم بمنتهى الصلف أمام خلق الله لو لم يكونوا على يقين بأن أنظمة الرقابة والضبط لن تتصدى لهم .. هذا الوضع جعل تلك النماذج تمد ألسنتها للجميع وتعبث بمقدرات الوطن وتمارس كل الأفعال الرديئة بطمأنينة كاملة.

الأوامر الملكية هي الحد الفاصل بين الماضي والمستقبل، محاسبة المتسببين ومداواة جروح جدة الغائرة والمنكوبين فيها إجراءات تعالج الماضي، لكن المستقبل .. يحتاج إلى تشريعات وأنظمة في غاية الحزم والصرامة، لا تستثني أحدا ولا يقفز عليها أحد، ويحتاج إلى سلطة تنفيذية تطبق تلك الأنظمة بكل حذاقيرها، بحيث لا يشعر أي مسؤول أنه أكبر أو أقوى منها.

## معايير الحق والعدالة

المصدر: جريدة اليوم الجمعة ١٤ مايو ٢٠١٠

٢&G=٧٥٨٥٠٣&I=١٣٤٨٢http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

### د. فائز بن سعد الشهري

صدر أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أيده الله رقم أ / ٦٦ / وتاريخ ٢٦ / ٥ / ١٤٣١ هـ يوم الاثنين الماضي بشأن فاجعة سيول جدة مبنياً على النتائج التي توصلت إليها لجنة تقصي الحقائق في فاجعة سيول محافظة جدة واللجنة العليا لدراسة تقرير لجنة التحقيق وتقصي الحقائق، وحقيقة أمر ملكي شامل بحوي ثلاثة فصول بعقوبات وضوابط وإجراءات تربط جميع القطاعات المشاركة في مراحل التنمية والمواطن والمسؤول بآلية عمل ترسم إطار علاج للفاجعة على المدى القريب والبعيد وترسخ مبدأ الشفافية والمحاسبة، وتؤكد على قيام كل قطاع بمسؤوليته ومهامه في مراحل التنمية ابتداءً من التخطيط وانتهاءً بالتنفيذ والمتابعة والتقييم والمحاسبة. الأمر الملكي يعكس قوة النظام ومراحل الإصلاح وتأكيد محاربة الفساد المالي والإداري وتعزيز مبدأ المحاسبة والشفافية، والاستمرار في التنمية والإصلاح ووضع النقاط على الحروف في الطريق إلى مزيد من تكامل الأداء في تخطيط وتنفيذ وإنجاز مشاريع التنمية. الأمر الملكي إطار عمل ذو أبعاد أمنية واقتصادية وإنسانية وسياسية وتخطيطية مكانية يساهم في تطوير مراحل العمل بجميع القطاعات ويتقف المواطن والمقيم بالحقوق والواجبات والإطار السياسي المنظم لذلك، ويعالج قضايا التنمية ومنها الخوف من المطر وأثره وما يحوى من روائح فساد نتنة، ليس فقط بجدة، ولكن بجميع مدن وقرى مملكتنا الحبيبة. الأمر الملكي يحوي آليات تنفيذ، تؤكد أهمية سياسات تخطيط وبناء المكان ومتابعة المشاركين في ذلك بتخصيصية للمساهمة في الحفاظ على الأرواح والممتلكات والموارد الطبيعية والحفاظ على صحة المواطن للعيش بمدن بيئتها نظيفة، وكان منها "تتولى إمارة منطقة مكة المكرمة ووزارة الشؤون البلدية والقروية إزالة جميع العوائق أمام جميع العبارات والجسور القائمة وتحرير مجاري السيول، إما بقنوات مفتوحة أو قنوات مغطاة، وتقوم كل من إمارة منطقة مكة المكرمة ووزارة الشؤون البلدية والقروية بإزالة العقوم الترابية التي تحيط بالأراضي الواقعة في بطون ومجاري الأودية، وتقوم وزارة المياه والكهرباء بمعالجة وضع بحيرة الصرف الصحي والعمل على التخلص منها نهائياً خلال عام من تاريخه، وإيقاف تطبيق المنح والبيع والتعويض وحجج الاستحكام على الأراضي الواقعة في مجاري السيول وبتون الأودية، وتشكيل لجنة من وزارة المالية وديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق وإمارة منطقة مكة المكرمة بحصر جميع الشركات والمؤسسات والمكاتب الاستشارية التي ثبت تقصيرها وإهمالها ومن يتبين لاحقاً تقصيره أو إهماله وإحالة الجميع إلى اللجنة الوارد ذكرها بالمادة ( ٧٨ ) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية). الأمر الملكي يجعل كل من يتوهم أنه استطاع أو يستطيع أن يفسد في الأرض دون محاسبة وعقاب أن يعيد حساباته ويستعد للمحاسبة والعقاب، فولاة أمرنا أيدهم الله يحكمون بشرع الله وسنة رسوله كمنهجية حق ترسي معايير الحق والعدالة، منهجية تعالج آفات التنمية ومعوقاتها، منهجية علمية تردع كل من يعتقد أنه بعيد عن المساءلة، ويستطيع أن يتلاعب بممتلكات بلادنا وأرواح المواطن والمقيم، منهجية واضحة جلية في الأمر الملكي بآليات التنفيذية الفاعلة والتي منها "تقوم كل من وزارة العدل ووزارة الشؤون البلدية والقروية بالتنسيق حيال إصدار نظام ينظم تملك ومنح العقارات، لتلافي السلبات السابقة والتي أدت إلى التعدي على الأراضي والتملك بطرق غير مشروعة بالمخالفة للأنظمة والتعليمات"، و "تقوم وزارة الداخلية بإدراج جرائم الفساد المالي والإداري ضمن الجرائم التي لا يشملها العفو الوارد في ضوء التعليمات والأوامر والتنظيمات المتعلقة بمكافحة الفساد".

وأخيراً وليس آخر ندعو الله ان يوفق ويعين اللجنة العليا المشكلة بالأمر رقم ( ٢ / ٤٢٩٨ ) بتاريخ ١ / ٤ / ١٤٣١ هـ والمكلفة بمتابعة التنفيذ، فالتنفيذ ومتابعة مراحل لا يقل أهمية عن اتخاذ القرار، ويتطلب مشاركة ودعم الجميع لتنفيذ معايير الحق والعدالة.

## مواجهة الفساد تحتاج إلى مساهمة شعبية

المصدر: جريدة الوطن الأحد ١٦ مايو ٢٠١٠،  
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=279

### محمد المختار الفال

لن تكتمل دائرة محاربة الفساد إلا بوجود مجتمع يساعد على إشاعة ثقافة النزاهة وينبذ الفاسدين ويكشف أهل الغش والزيغ في كل حقل

أجزم بأن كافة السعوديين ابتهجوا وفرحوا بالأمر الملكي الكريم الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لإحالة المتورطين في كارثة جدة إلى التحقيق استكمالاً لمتطلبات العدالة وإنصاف الضحايا ومعاقبة المجرمين.. وتبدو هذه البهجة والفرحة ليست فقط استجابة للحظة عاطفية تفاعلت مع حزن الضحايا بل هي عاطفة يحركها إحساس واع بأن الحرب على الفساد لن تكون "موسمية" ولن تشغله الظروف الأنيبة عن الاستمرار في وضع الأسس والضوابط الكفيلة باجتثاث هذا الداء الذي ينخر في مكتسبات الوطن. ففي الأمر الملكي الكريم إشارة أصيلة لتأكيد عظم المسؤولية العامة وجسامة التخلي عنها والتأكيد على المضي بعزم وقوة وإصرار على طريق حفظ كرامة وأرواح المواطنين ومن يقيم على تراب هذا الوطن والانتصار للحق وإرساء معايير العدالة.. وأكد الأمر الرغبة الملكية في الوقوف على الحقيقة كاملة غير منقوصة حتى لا يظلم متهم أو يبرأ مجرم مع التأكيد على إيقاع الجزاء الشرعي الرادع على كل من تورط أو قصر أو أدى تورطه أو تقصيره إلى الفاجعة الأليمة التي أودت بحياة الأبرياء وأتلفت أموال من لا ذنب له ولا حيلة في دفع أخطاء المتسببين.

والشعور المتولد لدى المواطنين أن الأمر الملكي فيه من الإشارات والتوجيهات ما يتجاوز معالجة الكارثة إلى برنامج وطني يهدف إلى الوقوف في وجه أسباب الفساد والذرائع التي تقود إليه وكل ما يساعد المفسدين على النجاة من العقاب.. فقد ورد في الأمر الملكي فقرة بالغة الأهمية في محاربة الفساد وهي التي تنص على إدراج جرائم الفساد المالي والإداري ضمن الجرائم التي لا يشملها العفو.. هذه الفقرة تؤكد العزم على "تجفيف" منابع الفساد ومحاصرة ثقافته في المجتمع و"قطع" الأمال التي تزين لأهله التورط في مفاصلهم على أمل أن يشملهم العفو إذا عوقبوا، هذه الفقرة تتصدى لمعالجة "مزاج" عام ساد بين المفسدين. فقد كانت هذه الفئة تخطط لجرائمها في مناخ ثقافة "العفو" التي تمحو أخطاء الدنيا بعد أن غاب عنها الخوف من الله وتقدير حساب الآخرة وماتت ضمائرهم فلا تؤنبها مظلمة بريء ولا تؤلمها دموع مقهور.. كانت ثقافة "العفو"، في جانبها الحميد، تقليداً تصلح به القيادة نفوس بعض من تورط في خطأ غير مقصود أو قادته ظروف غير مقدرة إلى العقاب لكن هذه الثقافة استغلها المفسدون للإفلات من جرائمهم وعدم حرمانهم من ثمرات فسادهم.. كانوا يخططون لأكل المال العام والتعدي على حقوق الناس مقدرين أن النفاذ من العقاب حاصل فحتى إذا عوقبوا بقي "أمل العفو" يفتح لهم باب التمتع بما سرقوا بعد الخروج من العقاب أو الإفلات منه قبل وقوعه.. فجاءت هذه الفقرة في الأمر الملكي الكريم لتقول للمفسدين في المال العام والإدارة إنكم لن تفلتوا بعد اليوم وإن تربية "العفو" لا تستحقونها لأنكم لم تعفوا نفوسكم فلا تطمعوا في العفو. وحتى تتفاعل أهداف الأمر الملكي مع بيئة إيجابية وتنمو بصورة طبيعية وصحية أرى أن من المفيد أن يخرج أفراد المجتمع من حال الشك والريبة وفقدان الثقة في اللجان التي تشكل لمعالجة قضايا الناس. مع تقدير أن نزعة الشك التي تسيطر على الكثيرين حيال اللجان والهيئات الرسمية مصدرها خبرات متراكمة في ظل غياب المساءلة وغلبة "التستر" على العيوب والتغاضي عن الأخطاء تحت مظلة "عفا الله عما سلف". وسيكون من أسباب ترسيخ هذه الثقة في نفوس الناس ودعما أن يشترك المواطنون، من ذوي الخبرة والاختصاص، في تقصي الحقائق وتقدير الأضرار ومتابعة المحاكمات، وهذا التوجه ينسجم مع رغبة القيادة في توسيع دائرة المشاركة الشعبية في إدارة شؤونها ومصالحها. وهذه المشاركة لا تتم بشكل منظم وفعال وحضاري إلا من خلال مؤسسات المجتمع المدني التي لا تعمل بنظام الاجتهاد الفردي أو الميل العاطفي أو الانحياز القبلي أو الجهوي لكنها تعمل وتتفاعل مع قضايا المجتمع وفق ضوابط قانونية وأنظمة مكتوبة تستند على مبادئ يقرها المجتمع ويرجع إليها حين تختلف الاجتهادات والآراء. وخطة محاربة الفساد الجادة تحتاج إلى ثلاث خصال: "الاستمرار" في اجتثاث منابع الفساد وكشف المستفيدين منه، مهما كانوا ومهما كانت مساهمتهم في هذا الوباء، ثم "الصرامة" المصاحبة للقانون والنظام، فلا تعدد على كرامة أحد ولا طعنا في ذمته أو نزاهته ولا تقييدا لحرية إلا من خلال القانون، فليس الشك أو الضغينة أو الكراهية أو الخصومة سبباً يهدر كرامة الأبرياء أو يسيء إلى سمعتهم.. ثم "العدالة" التي تتصف الجميع ولا تحابي الكبير على

حساب الصغير أو تغض الطرف عن الشريف إذا أكل مال الوضيع.. فلا شرف مع الظلم ولا وضاعة مع الحق.. العدالة هي المظلة التي تحمي الجميع من الجميع.. تحمي الضعفاء من سطوة الأقوياء وتلجم شهوات الطامعين في التهام حقوق الضعفاء، العدالة التي تقف في وجه من يريد أن يعاقب الأبرياء حتى يكتسب شعبية العامة أو يظهر بسطوته نقاءه أمام الناس. فإذا تبلورت ملامح هذه الخطة فإنها تحتاج إلى بيئة مجتمعية تعرف مسؤوليتها وتدافع عن حقوقها وترفع من شأن العفاف والنقاء. لن تكتمل دائرة محاربة الفساد إلا بوجود مجتمع يساعد على إشاعة ثقافة النزاهة وينبذ الفاسدين ويكشف أهل الغش والزييف في كل حقل. تحتاج خطة محاربة الفساد إلى صاحب الحق الذي يقول: لا. والذي يصمد أمام الضغوط وتعطيل المصالح دون أن تمتد يده لتقديم "التسهيلات".. لكن هذا الذي يقول: لا يحتاج إلى جهة قادرة، بالقانون، على إنصافه من المفسدين إذا عطلوا مصالحه وساموه على "دهن السير". حينها يستطيع أن يقول لا وأن يكون عاملاً إيجابياً في محاصرة منابع الفساد.

## الدفاع عن المتورطين!

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٤٣١/٠٦/٠٤ هـ ١٨ مايو ٢٠١٠ م العدد: ٣٢٥٧  
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100518350927/Con20100518>

### خالد حمد السليمان

الذي يقرأ تصريح رئيس لجنة المحامين في جدة الدكتور ماجد قاروب المنشور في «عكاظ» أول أمس يظن أن المتهمين في قضايا كارثة سيول جدة لا يجدون من يترافع عنهم أو أن هناك ما يمنع المحامين من قبول قضاياهم؟! لا أدري ما الذي يجعل مسألة استعانة المتهمين بالمحامين للدفاع عنهم قضية عامة يجب أن يثيرها رئيس لجنة المحامين في الصحف بين حين وآخر؟!، يا أخي من منعهم من الاستعانة بمحامين؟! ومن منعكم أنتم من التطوع للدفاع عنهم سواء بأجر أو بدون أجر!..

مثل هذه التصريحات استفزازية لمشاعر المتضررين، ومسيئة لصورة مجتمعنا لأنها توحي بأنه مجتمع متوحش يدين بلا محاكمة أو مرافعة ولا يعرف قواعد العدالة أو حقوق المتهمين، أو أنه سينصب أعواد المشانق في الطرقات للمتهمين دون اكتراث لحقيقة أن كل متهم بريء حتى تثبت إدانته!!

يا عزيزي ماجد أنا أحبك وأحترمك وأدرك نبل مقاصدك، لكن هون عليك فالمسألة لا تستحق كل هذه الحماسة منك، فبعض المتهمين قادر ماديا على توكيل كل محامي جدة دفعة واحدة وليسوا بحاجة لمنافحتك أو هم بانتظار إشارتك، أما غير القادرين منهم فتستطيع أن تتطوع مشكورا لخدمتهم دون الحاجة للمرور بالأضواء الإعلامية!!

وإذا كانت هناك طاقة تطوع فائضة عند بعض المحامين فإن هناك من متضرري وضحايا كارثة السيول من هم في أمس الحاجة إليها للحفاظ على حقوقهم والمطالبة بتعويضاتهم، خاصة وأن بعضهم لا يملك حتى أجرة السلام على المحامي ناهيك عن دفع أتعاب استشارته ومرافعته!!..

## حقوق الإنسان في العالم



## القاهرة تحتضن الاجتماع الـ ٢٩ للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان نهاية الشهر الجاري

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١٩ - ٥ - ٢٠١٠

<http://www.alriyadh.com/2010/05/19/article527002.html>

تعقد اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان اجتماعها الـ ٢٩ في القاهرة نهاية شهر مايو الحالي بمقر جامعة الدول العربية .

ذكر ذلك لـ "الرياض" الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز الشدي رئيس اللجنة العربية الدائمة وقال "إن جدول أعمال هذا الاجتماع يتضمن العديد من البنود التي تتعلق بموضوعات حقوق الإنسان في الوطن العربي وهناك بنود دائمة على جدول أعمال اللجنة أهمها استعراض واقع حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة وما يتعرض له أبناء الشعب الفلسطيني من اضطهاد وانتهاك لحقوقهم في بلادهم ."

وأشار الدكتور الشدي أن اللجنة تستعرض ما يتم حول الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي أقرته قمة الدول العربية في تونس عام ٢٠٠٤ والذي دخل في حيز النفاذ بعد مصادقة عدد من الدول العربية عليه في مقدمتها المملكة العربية السعودية .

ونوه الدكتور إبراهيم أن جدول الأعمال يتضمن عدد من البنود الأخرى التي تتعلق بإعداد تقارير الدول التي صادقت على الميثاق وما قامت به اللجنة من إجراءات واستعدادات لمراجعة وإصدار توصيات كل التقارير.



## العفاسي: القيادة السياسية تهتم بالأمور الإنسانية

المصدر: جريدة القيس الاثنين ١٧ مايو ٢٠١٠، ٢٤ جمادى الثانية ١٤٣١، العدد ١٣٢٧٨

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=605251>

أكد وزير الشؤون الاجتماعية د. محمد العفاسي اهتمام القيادة السياسية للبلاد والمجتمع الكويتي بالأمور الإنسانية المتعلقة بحقوق الإنسان، لاسيما ان الكويت دولة مؤسسات وقانون تحترم الإنسان أينما كان.

وقال العفاسي لـ «كونا» بمناسبة عودته من مؤتمر حقوق الإنسان الذي عقد أخيراً بجنيف ولقائه سمو نائب الامير وولي العهد الشيخ نواف الاحمد «تشرفت بمقابلة سموه حيث اشاد بجهود الوفد الكويتي وما قام به من دور ايجابي، واهتمام بايراز الجوانب المضيئة وانجازات الكويت امام المجلس العام لحقوق الانسان».

واضاف ان «ما حظيت به الكويت من تأييد واشادة امام المجلس ما هو الا تراكم جهود رجالات هذا البلد وعلى رأسهم قيادتنا السياسية الرشيدة واهتمامها بمجالات حقوق الانسان» مبينا «الدور الريادي» الذي تقوم به دولة الكويت في المحافل على الاصعدة كلها.

## سموه استقبل الخرافي والمحمد والمبارك ووزراء

### نائب الأمير: تأصيل ثقافة حقوق الإنسان ورعاية الحريات وحمايتها

المصدر: جريدة القبس الاثنين ١٧ مايو ٢٠١٠، ٠٢ جمادى الثانية ١٤٣١، العدد ١٣٢٧٨  
<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=605247>

استقبل سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي. كما استقبل سموه سمو الشيخ ناصر المحمد رئيس مجلس الوزراء. واستقبل سموه النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ جابر المبارك. كما استقبل سموه وزير الداخلية الفريق ركن الشيخ جابر الخالد، ووزير النفط ووزير الاعلام الشيخ احمد العبدالله. كما استقبل سمو نائب الأمير وولي العهد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل د. محمد محسن العفاسي، وذلك بعد ترؤسه وفد الكويت للدورة الثامنة لمجلس حقوق الانسان الدولي، والذي عقد في جنيف أخيراً. وقد اشاد سموه بالدور البناء الذي قام به وفد الكويت في ايضاح الصورة السليمة امام المجتمع الدولي لمجلس حقوق الانسان، مشيراً سموه إلى ان الكويت تسعى دائماً الى تأصيل ثقافة حقوق الانسان ورعاية حرياتهم وحمايتهم، والتي تعتبر من اهم الركائز الاساسية في ترسيخ الحوارات التفاعلية البناءة بين الكويت، وجميع منظمات المجتمع الدولي.



## العرب يدعون لموقف أميركي تجاه القدس يتوافق وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 30-05-1431 هـ الموافق 14-05-2010 م  
<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13482&I=758543&G=2>

أعلنت جامعة الدول العربية رفضها القاطع لتصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، التي تعهد فيها بعدم تقسيم القدس وبمواصلة البناء الاستيطاني في المدينة. وطالب الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين محمد صبيح الإدارة الأميركية باتخاذ موقف يتماشى مع، ويساند القانون الدولي وحقوق الإنسان، حتى تلتزم بالمصادقية في الحفاظ على القانون الدولي وحقوق الإنسان، وحق تقرير المصير. وقال للصحفيين أمس: «القدس ستظل خطأ أحمر لكل المؤمنين، سواء للمسلمين البالغ عددهم ١٥ مليار مسلم أو للمسيحيين وعددهم ١٤ مليار مسيحي، وعلى نتنياهو أن يفهم معنى ذلك تماماً». ورد صبيح بذلك على تصريحات نتنياهو في مراسم الاحتفال بالذكرى السنوية «لضم القدس الشرقية» أمس، عندما قال: «لن نسمح أبداً بأن تعود مدينة القدس لتكون مدينة مكتنبة وحزينة ومقسمة، وسنواصل عملية البناء فيها، لا يمكن تحقيق التطور والازدهار في مدينة مقسمة ولا يمكن تقسيم مدينة نشطة». وتطرق السفير صبيح إلى قيام إسرائيل بتدمير أكثر من ٤٠ بالمائة من أراضي القدس، التي تمت مصادرتها، وأقيمت عليها مستوطنات بأموال معفاة من الضرائب لمتعصبين من الولايات المتحدة الأميركية.

## خبراء ومختصون يطالبون بقانون خاص ضد العنف ٧٣ حالة للعنف الأسري في دبي منذ بداية العام الجاري

المصدر: جريدة الاتحاد الأربعاء ١٩ مايو ٢٠١٠  
<http://www.alittihad.ae/details.php?id=٢٠١٠&y=٢٩١٧٦>

سامي عبدالرؤوف

تلقت مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال، منذ بداية العام الحالي ٧٣ حالة تعرضت جميعها للعنف الأسري، منها ٩٠% تخص مواطنين، حيث تم تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لها وهي خارج المؤسسة. وطالب خبراء وعلم نفس ومختصون وقانونيون، بصدر تشريع "قانون خاص" ضد العنف الأسري يضمن حماية ضحايا العنف ويتضمن بنوداً ذات أحكام احترازية وإصلاحية. وأظهرت نتائج "مؤسسة دبي" للعام الماضي ٢٠٠٩، أن ٣٧% من الحالات الموجودة لدى المؤسسة هم من ضحايا الاتجار بالبشر و٢٨% حالات سوء معاملة للأطفال و٢٦% ضحايا للعنف الأسري، و٩% من الحالات بحاجة إلى رعاية نفسية. وعقدت دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، يوم أمس الأول ندوة بعنوان "من يدفع ثمن العنف؟ الاعتداء على النساء والأطفال .. الأسباب والعلاج"، وذلك بمناسبة يوم الأسرة العالمي الذي صادف السابع عشر من شهر مايو الجاري. وأكد الدكتور حمد الشيباني مدير عام الدائرة أن العنف الأسري من الموضوعات المهمة التي يجب الوقوف عندها لعظيم تأثيرها السلبي على استقرار المجتمع وتنشئة الأبناء بطريقة صحيحة. ودعا إلى تغليب لغة الحوار داخل الأسر وخاصة بين الزوجين والأبناء، مؤكداً أنها تدعم وجود أجيال معافاة من الأمراض النفسية وقادرة على المشاركة في بناء نهضة المجتمع. ووصف الدكتور جاسم المرزوقي، مدير الندوة، العنف الأسري بأنه قضية حساسة تزايدت خلال الفترة الأخيرة، مشيراً إلى أهمية حملات التوعية التي تنظمها الجهات والمؤسسات المعنية على مستوى الدولة. أما الدكتور عمر عبدالكافي، الداعية والمفكر الإسلامي، فأكد أن الجهل بمفتاح الطرف الآخر هو أول أسباب العنف الأسري، وكذلك عدم خضوع المقبلين على الزواج لدورات تساعد في معرفة خصائص كل منهما، مشيراً إلى أن عدم فهم الشباب والشابات للفروقات بين الرجل والمرأة هو ما يوقع العنف. ولفت إلى أن العنف يقتل الإبداع لدى الأطفال ويهدم ما بنيت عليه البيوت من سكينه ورحمة. وطالب عبدالكافي بإعادة صياغة أفكار وآراء الشباب المقبلين على الزواج وتأهيلهم لذلك، مركزاً على أهمية الحوار بين الطرفين لتفادي الخلافات التي قد تسبب العنف الأسري. من جهتها، عرضت غفراء البسطي مديرة مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال، مجموعة من المعتقدات والحقائق المتعلقة بالعنف الأسري، لافتة إلى أن آثار العنف الأسري تصل إلى ٧١% من النساء على مستوى العالم. وذكرت أن المؤسسة قدمت خدماتها إلى ٢٥ جنسية منها حالات للمواطنين، مشيرة إلى أن العنف العاطفي يسبب الضرر على المدى الطويل للضحية. ونهبت البسطي إلى المعتقدات المغلوطة في المجتمع حول العنف والمرأة، مؤكدة أن تلك المعتقدات تلعب دوراً مهماً في حدوث العنف الأسري واتساع دائرته. كما تحدث خلال الندوة الدكتور محمد رمضان رئيس قسم علم النفس بأكاديمية شرطة دبي وتناول سيكولوجية المعتدي والمعتدى عليه وتأثير العقاب على نفسية الضحية بالإضافة إلى الأسباب التربوية المؤدية للعنف وكيفية معالجة ضحاياه. من جانبه تناول الدكتور غيث السويدي، المدير التنفيذي لحقوق الإنسان بهيئة تنمية المجتمع في دبي، طرق الوقاية من العنف وكيفية الدفاع عن النفس.

واستعرض المحامي عبدالحميد الكميّتي، قوانين الدولة الصارمة التي تحد من العنف بأنواعه ودور الجهات المسؤولة. وأوصت الندوة، بإجراء البحوث وتوفير الإحصاءات عن ظاهرة العنف الأسري بما يساهم في تحديد أسبابه ونتائجه وعلاجه وسبل الوقاية منه. وأكدت أهمية تنظيم دورات تثقيفية للمقبلين على الزواج حول كيفية بناء الأسرة والمحافظة عليها وبحيث تكون هذه الدورات إلزامية ولا يتم عقد الزواج إلا بعد الحصول على شهادة بتلقيها. ودعت التوصيات، إلى ترشيد وسائل الإعلام بحيث تؤدي دوراً إيجابياً في شرح طبائع الرجل والمرأة ومساعدة المؤسسات العاملة في هذا المجال، وتحسين وضع المدرسين بشكل عام وتفعيل دورهم في تربية الجيل الواعي وتعزيز دور الأسرة وتحسين مستوى معيشة العائلات وتوفير المسكن المناسب. وطالبت بضرورة تنظيم حملات في المدارس والجامعات والمؤسسات لنشر التوعية حول حقوق الزوجين وواجباتهما وحول العنف ومظاهره وأساليبه والوقاية منه مشددة على ضرورة دعم الجهات المختصة المجهزة بالكوادر الخبيرة للتعامل مع حالات العنف الأسري وتلقي شكاوى النساء، وتعريف المرأة بتلك الجهات. وأكدت التوصيات ضرورة إعطاء المرأة العاملة الوقت الكافي لتربية أبنائها وذلك بتقليل ساعات العمل اليومي وزيادة فترة إجازة الحضانه للمرأة الحامل دون انتقاص شيء من حقوقها.



## العفو الدولية تطالب إسرائيل بالإفراج عن مدير جمعية اتجاه

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 30-05-1431 هـ الموافق 14-05-2010 م

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13482&I=758516&G=2>

أ ف ب - القدس المحتلة

دعت منظمة العفو الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان الأربعة اسرائيل الى الكف عن "مضايقة" أمير مخول مدير جمعية "اتجاه" غير الحكومية الذي أوقف للتحقيق معه بتهمة التجسس لصالح حزب الله اللبناني. وقد أوقف أمير مخول (٥٢ عاماً) الأسبوع الماضي وهو يدير "اتجاه" التي تضم عددا كبيرا من الجمعيات الأهلية الناشطة في الدفاع عن حقوق العرب في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨. واعتبرت منظمة العفو في بيان أن "توقيف (أمير مخول) وابقائه قيد الاعتقال، يصل الى مستوى المضايقة (..) بهدف منعه من القيام بأنشطته". وأضافت "والحال هذه، فإننا نعتبره سجين رأي وندعو الى الافراج الفوري عنه"، مشيرة الى انه منع من الالتقاء بمحاميه يذكر أن أمير مخول أوقف في ٦ مايو، وهو شقيق عصام مخول، النائب السابق في الكنيست الاسرائيلي، ولم يعلن عن توقيفه سوى الاثنين بسبب التعتيم الذي فرضته الرقابة العسكرية. وفي ٢٤ أبريل أوقف عربي اسرائيلي آخر على خلفية اتهامه بالتجسس لصالح حزب الله. ونددت عدة جمعيات في اسرائيل والخارج بتوقيف أمير مخول والتعتيم على القضية.

وقالت منظمة العفو الدولية في بيانها: إن "أمير مخول من أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان وهو معروف بالتزامه بالدفاع عن حقوق المواطنين الفلسطينيين في اسرائيل."

وعرب اسرائيل هم أبناء ١٦٠ الف فلسطيني بقوا في أراضيهم بعد إعلان اسرائيل عام ١٩٤٨، ويبلغ عددهم حاليا ١,٢ مليون نسمة أي حوالي ٢٠ بالمائة من سكان اسرائيل.

وتؤكد الاقلية العربية تعرضها للتمييز.

وفي أبريل، حكم على شاب عربي اسرائيلي بالسجن خمس سنوات وثمانية أشهر بتهمة التجسس لصالح حزب الله. وسنت اسرائيل في صيف ٢٠٠٦ حربا على لبنان بهدف تدمير البنية التحتية لحزب الله، وأدت الحرب الى مقتل أكثر من ١٢٠٠ لبناني وأكثر من ١٦٠ اسرائيلي.

## التحالف الوطني:

### وضع حقوق الإنسان في الكويت في تراجع عام

المصدر: جريدة القبس الاربعاء ١٩ مايو ٢٠١٠، ٥٠ جمادى الثانية ١٤٣١، العدد ١٣٢٨٠  
&date=19052010http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=606173&searchText=

قال التحالف الوطني الديمقراطي انه تابع جلسة استعراض ملف الكويت أمام مجلس حقوق الانسان، والتي عقدت في جنيف أخيراً، وما انتهت اليه الجلسة من توصيات دولية عديدة قبلت منها الكويت ١١٤ توصية، فيما رفضت عدداً آخر، ووعدت بدراسة توصيات أخرى على أن يتم الرد عليها لاحقاً.  
ورأى التحالف أن جلسة الاستعراض تعتبر فرصة مهمة للسلطين التشريعية والتنفيذية للوقوف على الملاحظات الدولية تجاه ملف الكويت الحقوقي، وأخذها في الاعتبار للارتقاء بوضع حقوق الإنسان داخل الكويت أولاً، وتحسين صورة الكويت أمام المجتمع الدولي، لافتاً الى أن التوصيات التي قبلت بها الكويت هي توصيات متناغمة مع روح الدستور الذي يربى ويحفظ كرامات الأفراد، بل هي مواد موجودة في الدستور يتجاهل تطبيقها على أرض الواقع، سواء من ناحية السلطة التنفيذية أو التشريعية التي بدأت تسن قوانين تتعارض وحقوق الإنسان.  
الواقع والتوصيات

وأشار إلى أن رئيس الوفد الكويتي في جلسة الاستعراض، وزير الشؤون الاجتماعية والعمل د. محمد العفاسي قال، إن قبول الكويت بالتوصيات لأنها مطبقة على أرض الواقع، غير أن أرض الواقع يختلف تماماً مع ما تفضل به الوزير العفاسي، ويكفي القول إنها لو كانت مطبقة لما كانت توصيات دولية توجه الى الكويت، وإن كانت هناك قوانين تتطابق مع تلك التوصيات، فعلى الوزير العفاسي كونه المعني بملف حقوق الإنسان في الكويت أمام المنظمات الدولية أن يقر أنها قوانين حبر على ورق، لأن وضع حقوق الإنسان في الكويت في تراجع عام، وإن كانت هناك بعض التحسينات الطفيفة في بعض الملفات. ولفت الى انه ما أدل من ذلك سوى تقرير الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٩ والذي استعرض جملة من الملفات التي ما زالت معلقة، ومنها حقوق المرأة الاجتماعية والمدنية، وحقوق العمالة الوافدة بشكل عام والمنزلية منها بشكل خاص، وملف غير محدد الجنسية (البدون) وتردي أوضاعهم الإنسانية، وتراجع مستوى حرية التعبير والرأي، وهي ذات القضايا التي طرحت على الكويت دولياً في جنيف، وبتساءل هنا، كيف يقول الوزير العفاسي إن تلك التوصيات مطبقة «فعالاً» بينما كل التقارير الحقوقية المحلية والدولية تؤكد عكس ذلك.

وتساءل التحالف كم من اضراب قامت به العمالة الوافدة، واعتصام أمام مبنى وزارة الشؤون وإدارات العمل حتى يحصلوا على رواتبهم المتأخرة منذ أشهر، وأصبح هرب العاملات والعاملين في المنازل أمراً شبه يومي لسوء المعاملة التي يلقونها من مخدمهم، فلم نر قانوناً يطبق تجاههم، ولا حقوقاً لهم استرجعت؟  
وكم من شخصية منعت من دخول الكويت بأمر من السلطة، لأنها تحمل فكراً وعلماً لا يتوافق وأهواء التيار الديني والطائفي المتشدد؟  
قضايا الرأي

وتابع: ليس بعيداً عن ذلك، فإن عدد قضايا الرأي التي رفعتها السلطة والحكومة تجاه الصحف والكتاب هو مؤشر واضح على تراجع مستوى حريات التعبير في الكويت، حتى أصبحت أمراً نادراً في ظل قانوني مطبوعات ومرئي أساسه مصادرة الحريات بتشدده الذي أصبح هو الآخر يطبق بانتقائية سياسية، وما القضايا الأخيرة الا خير شاهد على ذلك، بل وتعدى الأمر الى أن تكون قضايا النشر محل تعامل جهاز أمن الدولة، وليس النيابة العامة وساحات القضاء العادل، وهو ما يعرض حريات التعبير الى مخاطر كبيرة، ونؤكد في هذا الصدد أن الدول الديمقراطية لا تواجه تحديات النشر والتعبير عبر تقييدها، بل عبر القنوات القانونية والدستورية، والكويت ليست استثناء من ذلك.

وأشار الى ان حرية التعبير والرأي في الكويت كانت مثار انتقاد واسع من قبل المؤسسات الحقوقية الدولية في تقاريرها الأخيرة، ونقطة سوداء كبيرة من نقاط كثيرة في ملف حقوق الإنسان الكويتي، مؤكداً أن قبول التوصيات الحقوقية لا يجب

أن يكون قبولا شكليا، بل فعليا من خلال مراجعة حقيقية للقوانين، ومدى موازمتها مع حقوق الإنسان من ناحية، ومن ناحية أخرى مدى الالتزام الحكومي في تطبيقها.



## محاكمة قائد الجيش السابق في سريلانكا بسبب اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان

المصدر: جريدة اليوم الخميس 29-05-1431 هـ الموافق 13-05-2010 م

<http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13481&I=758266&G=3>

سارات فونسيكا  
مثل القائد السابق للجيش السريلانكي أمام محكمة مدنية امس الأربعاء لاتهامه بالإدلاء بتصريحات كاذبة ضد السلطات بشأن تورطها في انتهاكات لحقوق الإنسان.  
ويواجه الجنرال سارات فونسيكا اتهامات بإحداث حالة من التنافر الاجتماعي بسبب الأقوال المنسوبة إليه في أن وزير الدفاع أخبر الجيش بعدم الصفح عن المتمردين التاميل المستسلمين خلال المرحلة الأخيرة من الحرب الأهلية التي دارت رحاها العام الماضي.  
يذكر أن فونسيكا قيد الاعتقال العسكري منذ ٨ فبراير الماضي، ويواجه محاكمة عسكرية في تهمةين أخريين. ويقال إن رئيس الأركان السابق قال لصحيفة محلية في نهاية العام الماضي إن وزير الدفاع السريلانكي جوتابهايا نصح ضابطا بارزا في الجيش بعدم الإبقاء على المتمردين الذين يسلمون أنفسهم.  
ومنيت جماعة "نمور تحرير تاميل إيلام" بالهزيمة في مايو الماضي بعد ٢٦ عاما من النضال ضد الحكومة. وقال فونسيكا إنه كان يكرر ما قاله له أحد الصحفيين وليس لديه معلومات تؤكد إذا ما كان وزير الدفاع، شقيق الرئيس ماهيندا راجاباسكا، قد أدلى بمثل هذا التصريح أم لا.  
ويجادل ممثلو الادعاء في البلاد أن تصريحات فونسيكا أضرت بالبلاد وبالحالة الانسجام بين جماعته العرقية. وتعارض الحكومة دعوات لإجراء تحقيق دولي في المراحل الأخيرة من الحرب مع متمردي التاميل قبل أسابيع من مقتل زعيمها فيلوبيلاي برابهاكاران في ١٨ مايو ٢٠٠٩.  
وذكرت وكالات تابعة للأمم المتحدة أن أكثر من ٧٥٠٠ مدني قتلوا في الموجة الأخيرة للقوات الحكومية ضد المتمردين. وتتكسر السلطات السريلانكية هذه الأعداد. وقاد فونسيكا أكثر من ٢٠٠ ألف جندي في الحملة ضد المتمردين، قبل أن يختلف مع راجاباسكا ودخوله عالم السياسة بنفسه. وخاض سباق الانتخابات الرئاسية في شهر يناير الماضي لكنه خسر الانتخابات وفاز بها راجاباسكا بتولي فترة رئاسة أخرى.  
واعتقل بعد ذلك بأسبوعين ويحاكم عسكريا بتهمة التآمر ضد الحكومة وبسبب اتهامات بالتزوير خلال عمله كقائد للجيش. وفاز فونسيكا بمقعد في البرلمان خلال فترة تواجده في الحبس، ممثلا عن حزب التحالف الوطني الديمقراطي اليساري وسمح له بحضور الجلسات البرلمانية.

## مقومات حقوق الإنسان: القمع وسوء استغلال الحريات كلاهما

### مرفوض

المصدر: جريدة القبس الثلاثاء ١٨ مايو ٢٠١٠، ٠٤ جمادى الثانية ١٤٣١، العدد ١٣٢٧٩  
&date=19052010&searchText=http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=605590&searchText=

قال د. عادل الدمخي رئيس جمعية مقومات حقوق الإنسان ان الأمل كبير في حكمة سمو أمير البلاد لإنهاء قضية الكاتب محمد الجاسم، التي شغلت الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي في الفترة الماضية، خاصة مع تدهور حالة الجاسم الصحية.

وأشار الدمخي في بيان إلى أنه بالأمس القريب أقمنا ندوة إقليمية عن حرية الإعلام في الخليج وأوصينا فيها بحماية الصحفيين واحترام حقوقهم، لكننا وقبل ان يجف الحبر على الورق، بل وقبل ان يسدل الستار على مناقشة تقرير الكويت في الأمم المتحدة، فوجئنا بحجز الكاتب محمد الجاسم في نيابة أمن الدولة، مؤكدا اننا لا نتفق بالضرورة مع كل ما يطرحه وقد نختلف معه في الأسلوب والمضمون، لكننا نستغرب محاسبته بأثر رجعي وعن كل ما كتب منذ فترة طويلة، مبينا انه شخصية معروفة وكاتب رأي وله صفة اعتبارية وقد سلم نفسه طواعية للنيابة، وبالتالي نطالب بالإفراج عنه والاكتماء بالتحقيق معه بالنيابة التي نحترمها.

وأضاف: نحن مع القانون ومع احترام الرموز والشخصيات الاعتبارية ولا نقبل بجعل حرية الرأي شماعة للقذف أو الإساءة، خاصة الذات الأميرية، لكننا نؤكد أننا ضد كل أشكال قمع الحريات وتكليم الأفواه أو ممارسة الإرهاب الفكري ضد كتاب الرأي.

وأوضح ان المادة ٣٦ تنص على ان «حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون»، كما جاء في إعلان القاهرة لحقوق الإنسان، الذي وقعت عليه دول منظمة المؤتمر الإسلامي ذكر في المادة الثانية والعشرين «أن لكل إنسان الحق في التعبير بحرية عن رأيه بشكل لا يتعارض مع المبادئ الشرعية، وأن الإعلام ضرورة حيوية للمجتمع، ويحرم استغلاله وسوء استعماله والتعرض للمقدمات وكرامة الأنبياء فيه، وممارسة كل ما من شأنه الإخلال بالقيم أو إصابة المجتمع بالتفكك أو الانحلال أو الضرر أو زعزعة الاعتقاد».

وأشار إلى أن الوضع الحالي للدولة يحتم معالجة الأمور بحكمة حتى لا نتفقم الأزمات الداخلية، التي تموج بالكويت بين فترة وأخرى، وتتحوّل ديموقراطية الكويت المشهود لها إقليمياً ودولياً إلى الاستبداد والقمع.



## المواقف الخجولة لهيئات حقوق الإنسان في الكويت

المصدر: جريدة القبس الاثنين ١٧ مايو ٢٠١٠، ٠٢ جمادى الثانية ١٤٣١، العدد ١٣٢٧٨  
<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=605347>

### فاروق النوري

شهدت الكويت في الأونة الاخيرة عدة انتهاكات لحقوق الانسان، وطبقا لمعرفتي بقضايا حقوق الانسان أرى انها انتهاكات جسيمة، ومن بين هذه الانتهاكات الترحيل القسري لمؤيدي البرادعي، والغاء حفل الجالية السريلانكية، والفاجعة الاليمية التي حلت بعائلة الطالبة الجامعية في حادث المرور.

ومن دون الدخول بتفاصيل هذه الانتهاكات، فمن اهم الحقائق التي يجدر القول بها هنا انها اساءت اساءة بالغة لسمعة دولة الكويت في مجال حقوق الانسان، واطاحت الجهود المبذولة على كل الاصعدة الاعلامية بشأن الكويت في هذا المجال، وهي جهود ليست بالهينة.

وفي اعتقادي ان هذه الانتهاكات سوف تستمر وقد نشهد صورا اشد بشاعة وفضاعة يعود احد اسبابها الى المواقف الخجولة والكسولة للهيئات المسؤولة عن حقوق الانسان في الكويت، التي لا تريد الاضطلاع بمسؤولياتها على النحو المطلوب، ويتعين عليها في هذه الظروف اتخاذ مواقف اكثر شدة وصرامة تجاه تلك الانتهاكات، باعتبار ان الامر يتعلق بخط احمر لا يجوز تجاوزه وهو سمعة الكويت الدولية وبجهود بذلت لاكتسابها، الا ان ما حدث يدعو حقا للاسف والالام ويدعونا الى التحسر على حال هذه الجمعيات التي تحولت الى هيئات ديكورية ومخملية ومجال للطامعين بالشهرة من دون ان يكون للمنخرطين فيها الشعور الحقيقي بأهمية هذه القضايا، فلو توافر لهم ذلك، لما تم ارتكاب تلك الانتهاكات، فقد كانت امامهم فرصة تاريخية لتحرك اقوى واكثر شجاعة وفعالية، وباستثناء بعض الكتابات التي تظهر من حين الى آخر لبعض الناشطين، لم نجد التحرك المطلوب، فعلى سبيل المثال، كان يتعين على هذه الهيئات، وفور وقوع تلك الانتهاكات، المبادرة الى اصدار بيانات تستنكر وتشجب ما حدث ثم تعقبها بتحركات اخرى كاقامة الدعاوى التي تطالب فيها بالغاء قرار الترحيل بالنسبة لمؤيدي البرادعي، وقرار الغاء حفل السفارة السريلانكية والمطالبة بالتعويض عما حدث، وكان يجب عليها تحريك دعاوى قضائية حيال الفاجعة التي حلت بعائلة الطالبة الجامعية، وغيرها من الاساليب والتحركات الاخرى التي يتعين عليها اتخاذها، واذا كان هناك من يقول ان قرارات الابعاد والغاء حفل السفارة السريلانكية قضايا تتمتع بالحصانة، فهذا القول مردود عليه جملة وتفصيلا، حيث ان هذه الحصانة بحد ذاتها تمثل انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، ويجب الا يكون لها اي وجود في اطار دولة القانون والمؤسسات واحترام حقوق الانسان، التي يتعين على هذه الهيئات اتخاذها لالغائها ومحوها من نظامنا السياسي والقانوني، لكي يكون لنا سجل ناصع في هذا المجال. وهذا ما يتعين على الجمعيات القيام به اذا كانت تدعي انها تسعى لحماية حقوق الانسان في الكويت، وذلك ما لم يحدث حتى الآن، حيث اكتفت هذه الجمعيات، مع الاسف، بمواقف خجولة ان لم تكن مخجلة.